

أزمة المثقفين

ونشورة
يوليو

تأليف
عادل حموده

مكتبة مدبولي

أزمة المثقفين
وثورة يوليو

قبل أن تقرأ !

إذا فرض علينا الانتحار .. فليكن انتحاراً
بالكلام .. بالكتابة .. بالتعبير .. لا
بالصمت !

عادل حمودة
ديسمبر - ١٩٨٤

**من جيل الفرس
إلى جيل الثمار !**

« لقد تجاوزت كل الحركات الوطنية ، مع الثورة منذ بيانها الأول ، وتحمست لشعاراتها ، بداية من « ارفع رأسك يا أخى فقد انتهى عصر الاستعمار » إلى « القضاء على الأقطاع ورأس المال » . . . ورتبت صفوفها لتقف خلف قادتها من أجل أن تبدأ مسيرة ثورة مصر الوطنية . . . لكن . . . سرعان ما ظهر تناقض غير مألوف في قلب القوى السياسية المتحركة لدفع الثورة إلى الأمام ، اتخذ شكل « الحرب في الظلام » بين الإسلام السياسى والضباط الأحرار من ناحية ، ثم اليسار الوطنى والدولة من ناحية أخرى . »

د . أنور عبد الملك

ديسمبر- ١٩٨٤

يوم «ما» من فبراير ١٩٦٨ ..
مظاهر صاخبة ، وعارمة ، تخرج من وراء الأسوار السوداء ، والعالية ،
لجامعة القاهرة .. طلبه ، وطالبات الحقوق ، والآداب والاقتصاد ، والتجارة
يندفعون من بطون قاعات الدرس .. يقابلون طلبة الهندسة خارج الجامعة ..
يأخذونهم في طريقهم إلى طلبة الطب ..

قبل أن تصل المظاهرة إلى سور حديقة الأورمان ، بدأت الهتاف :
«ارجع ، ارجع يا جمال .. ارجع ، ارجع في الأحكام» .

وكان «جمال» هنا ، هو جمال عبد الناصر .
وكانت «الأحكام» هنا ، هي الأحكام التي صدرت ضد قادة الطيران ،
المسؤولين عن فضيحة ، وهزيمة ، وعار يونيو ١٩٦٧ .

كانت هذه الأحكام أحكاما هزيلة .. لا تشفي الغليل .. ولا تتناسب مع
بشاعة الجريمة التي ارتكبوها .. لا تروى الظماً للكرامة التي ضاعت مع سيئاء ..
ولا تضمد جرح الشعب ، الذي أهين في شرفه ، وصدم في قيادته ، وفقد
الثقة في نفسه ، وتحول شرفه إلى قطعة من «الهمبرجر» يأكلها جنود إسرائيل
بأظافرهم وأنيابهم ، أو تحول إلى قطعة من لبان «تشكلتس» تتحرك بسهولة ،
ويسر تحت لسان «الأمريكان» .. يعضفونها باستمتاع .. وينفخونها في وجوهنا
عبر موجات «صوت أمريكا» كقفاعات الصابون والهواء ..

كنا نتصور أن الرجوع في الأحكام ، ومضاعفتها هو أقل واجب على جمال
عبد الناصر أن يقوم به .

وكان تصورا بريئا مثل قلوبنا .. طيبا مثل مشاعرنا ..
فإذا ينفع بلدا مهزوما ، لو قتل كل قاده علنا ، رميا بالرصاص ؟
لا شيء ..

لكننا لم نكن نقيم الأمور ، أو نزنها ، بالعقل ، ولا بالكومبيوتر ، وإنما
بعواطفنا ، وأعصابنا ..

ولأن عواطفنا طعنت ، فقد طالبنا بالانتقام ..
ولأن أعصابنا تمزقت ، فقد طالبنا بمضاعفة الأحكام .
لم نكن نملك سوى أن نطالب ..
ولم نكن نملك سوى أن نتظاهر ..
ورغم قلة حيلتنا ، فقد فعلنا ما لم يفعله غيرنا ..
فعلنا ما لم يفعله الكبار ..



لم نكن ضد جمال عبد الناصر ..
لم نهجمه .. لم نهتف برحيله .. لم نطالب بسقوطه ..

بل لم تكن صدورنا مستريحة ونحن نطالبه بمزيد من العقاب للذين حولوا
الحرب إلى نزهة ، والجيش إلى غزوة ، والشعب إلى فائلة قديمة ، والدم إلى
ماء ، والأرض إلى حذاء مناسب لقدمي اليهود والأمريكان ..
فنحن أولاده .. تفتحت عيوننا على صورته .. وتفتحت آذاننا على صوته ..
وتفتحت عقولنا على أفكاره ومبادئه ..
كل ما أردناه هو إرسال «تلغراف» عاجل له ..

من أبنائه بجامعة القاهرة إلى بيته بمنشية البكرى ..
من قلوبنا إلى قلبه .. من حناجرنا إلى فطته .. من مشاعرنا إلى قدرته ..
لكن ..

التلغراف لم يصل إليه ..

أو وصل إليه مشوها ، بعد أن أضافت الأجهزة سطرا ، وشطبت آخر ..
وبعد أن فعل نفس الشيء رجاله وحاشيته فتحول حينا على أيديهم إلى تمرد ..
وتحول إحساسنا على أيديهم إلى انقلاب ..
قالوا له :

الطلبة يتظاهرون !

ولم يقولوا له :

لماذا ؟

وقالوا له :

- إنهم يهتفون في الشوارع !

ولم يقولوا له :

ماذا نقول ؟

فجاء الرد علينا عكس ما توقعناه ..

جاء الرد علينا أسود من قرن الخروب ..

حاصر جنود شعراوى جمعة ، وزير الداخلية ، الشوارع الرئيسية والفرعية ..
سدت سياراتهم الكبيرة - تلك السجون المتحركة على أربع عجلات - كل
المنافذ .. وشهروا في وجوهنا كل الأسلحة اللازمة ..

وقعنا في المصيدة ..

المراوات تنال فوق رؤوسنا وظهورنا .. قنابل الدخان المسيلة للدموع تورم

جفوننا .. الأذرع القوية ، الخشنة تمسك بنا في سهولة وكأننا «فراخ»
مذعورة ..

خطة عسكرية محكمة ، لو كانوا قد نفذوها في سيناء ما كانت ضاعت منا
بهذه السهولة ..



صرخ أحدنا في وجه أحد الضباط :
- سنقول لجمال عبد الناصر .

فرد عليه بشلوت كفاه على وجهه ..
وقال في سخرية :

- خذ هذه هدية منه .

ثم ..

أمر جنوده بالقبض عليه ..

وقال ، وقد تحولت السخرية إلى شماتة :

- خلى عبد الناصر ينفعل !



في هذه اللحظة أفقنا من أحلامنا .. وانكسرت براءتنا .. وجفت قلوبنا
الحضراء .. وتفرقت حناجرنا .. وتغيرت هتافاتنا ..

تغيرت من ناحية عبدالناصر إلى ناحية شعراوى جمعه ..

هتفنا في وجه وزير الداخلية :

«يا شعراوى يا حزين .. فين الطلبة المعتقلين» ؟ !

ولم يجب شعراوى جمعة على سؤالنا ..

لم يقل لنا سوى كلمة واحدة :

- احرصوا !

وفي الحقيقة ، لم يكن شعراوى جمعة حزينا . كما وصفناه .. وإنما كان سعيدا .. منتشيا .. متصرا .. مزهوا بنفسه .. وبنجمه الذى بدأ يلمع فى سماء السلطة ..

فها هى الفرصة تأتى - مثل الكرة - حتى قدميه ، ليصبح الرجل القوى ، الرهيب ، الذى يخرس الألسنة ، ويدوس الرجال والضمائر . ويسجل هدفا فى مرمى النظام ..

أصبح قابضا على الأمن بحكم عمله كوزير للداخلية ، وبحكم خبرته القديمة فى جهاز المخابرات العامة ..

وأصبح قابضا على الاتحاد الاشتراكى بحكم موقعه فيه كأمين للتنظيم .. فدخل الأمن على السياسة .. واقرن الاتحاد الاشتراكى بوزارة الداخلية .. واختلط الحابل بالنابل ، وكسبت الديكتاتورية على يديه مساحة لا تقل عن المساحة التى خسرتها فى سيناء ..

لقد خسرت سيناء ، وكسبنا شعراوى جمعه ..



فى ذلك اليوم الحزين ، عدت إلى بيتى سيرا على الأقدام .. من الجامعة إلى العباسية .. ضاعت نقودى .. ضاعت بطاقتى الشخصية .. ضاعت كراسات محاضراتى الأولى فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .. وضاعت نفسى .. أفلت من الحصار بأعجوبة ..

دخلت حديقة ، الأورمان ، وتسلفت شجرة عجوزا ، واختبأت بين فروعها وأوراقها الكثيفة ..

وفعل مثلى الكثيرون من الشبان والبنات ..

كنا نتوارى وراء هذه الأشجار خوفاً من خصوم الحب ..
فأصبحنا نتوارى فوقها خوفاً من خصوم الحرية ..
لم نعد نعرف الحب ، ولا الحرية ..
أفلت من الحصار بأعجوبة ..

لكننى لم أفلت من ضربة قوية من جندى «مصرى» على ظهري .. ولم أفلت
من دخان القنابل المسيلة للدموع .. فتورمت عيناى من البكاء الصناعى بقرار من
وزير الداخلية ، مع أننى لم أكن فى حاجة لما ينشط دموعى .. فقد كنا جميعاً
نتزف الدموع على سيناى التى ضاعت .. وعلى كرامتنا التى دفنت فى صحرائها ،
وتحت رمالها .. وعلى شرفنا الذى أصبح نكتة على لسان خلق الله ، فى كل بلاد
الله ..

وطوال الطريق إلى بيتى ، وأنا لا أصدق ما جرى ..
لا أصدق أننا خرجنا فى مظاهرة ضد رجال الهزيمة ، فإذا بنا نضرب من
رجال عبد الناصر ..

وظللت شارد الذهن ، والقلب . حتى دخلت بيتى ..
لم أفتح فى .. لم أطلب الطعام .. لم أحك ما جرى ..
وعندما صرخت أمى :
- ماذا بك !

لم أرد ..

ودخلت فراشى صامتاً ..

لا أسمع .. لا أرى .. لا أتكلم ..

كنت مذهولاً ..

وضاعف من ذهولى ، سؤال شرس ، نجح فى اغتصاب كل ما تبقى لى من
براءة ، وحماس ، واندفاع ، وأحلام ..

- لماذا يضرب عبد الناصر أولاده ؟ .. لماذا يسحق أنصاره ؟ .. لماذا يبطش بمن يحبونه ؟

ولم أجد إجابة على هذا السؤال ..

ولم تخفف السنون والأحداث من شراسة هذا السؤال ..

بل العكس هو ما حدث .

فبعد أيام ، وقف جمال عبد الناصر ، يعلق على مظاهراتنا ، ويقول :

- دول شوية عيال مش فاهمين حاجة !

وقال :

- أنا لن أعاقب أحدا منهم ولن أعتقل أحدا منهم ، ولكني سأتركهم لآبائهم يؤدبونهم !

وقال :

- أنا كنت أقدر أحبسهم .. أنا في ١٩٦٥ ، أصدرت قرار باعتقال ١٨ ألف في يوم واحد !

وبعد أيام ، استقبل جمال عبد الناصر ، وفدا من اتحاد الطلبة .. وفي هذا اللقاء نصح عبد الناصر ممثلي الطلبة ، بالاهتمام بدروسهم .. وبزيادة النشاط الاجتماعي والترفيهي في الكليات .. وبالابتعاد عن السياسة .. وبفتح عيونهم وآذانهم لمعرفة المخربين والمفكرين بين صفوفهم ..

وانتهى اللقاء بصورة تذكارية ، تتصدر الصحف اليومية وأغلفة المجلات الأسبوعية ..

وانتهى اللقاء أيضا بخروج رئيس اتحاد الطلبة ، الدكتور عبد الحميد حسن ، زعيما رسميا للحركة الشبابية ..

وقد أصبح عبد الحميد حسن فيما بعد الوزير المسئول عن الشباب ..

ونجح بمهارته أن يصبح من الرجال القلائل المناسبين لكل العصور .. من عصر عبدالناصر إلى عهد السادات .. ومن عصر السادات إلى عصر مبارك ..

حتى أنه عدا واحداً من الرجال الذين بقوا في مناصبهم ، لمدة تصل إلى ١٥ سنة .. وهى مدة طويلة جداً .. وخاصة فى نظم حكم ما بعد يوليو ..



لقد انتهت مظاهرات فبراير ١٩٦٨ ، بفوز رجلين ..

الأول : عسكرى هو شعراوى جمعه ..

والآخر : مدنى هو عبد الحميد حسن ..

وقد انتهى الحال بالأول إلى السجن فى عهد السادات ، بعد القضية التى أطلق عليها قضية « مراكز القوى » ، ثم أفرج عنه قبل نهاية حكم السادات بقليل ، ليختفى عن الأنظار .

وانتهى الحال بالآخر إلى الجيزة محافظا لها ..

وبين الانتصار العسكرى لشعراوى جمعة ، والانتصار المدنى لعبد الحميد حسن ، انتهى فعليا التنظيم الشبانى ، الفعلى والحقيقى ، والوحيد ، لثورة يوليو .. منظمة الشباب الاشتراكى .. تجمع الجيل الشاب ، المثقف ، الذى وضع كل أحلامه وأفكاره ، وأهدافه ، ورهانه ، فى سلة « عبدالناصر » .

لقد بدأت المنظمة ، تحت شعار : « وحدة فكر .. وحدة عمل .. لكل الشباب » .. وكان هذا الشعار هو اللافتة غير المعلقة على معسكرات مراحلها الثلاث .. وكانت معسكرات ثقافية ، وسياسية ، وعقائدية ، فيها القليل من التلقين والكثير من الحوار .. فيها القليل من الصم ، والكثير من الإقناع .. فيها القليل من الفرضى ، والكثير من الانتماء .

وكان كل أعضائها من الشبان والبنات الذين حولوا حبهم ليوليو إلى عمل من أجله ..

ولأن المنظمة كانت تتمتع بتجانس فكري ، واجتماعي ، لا يتوافر في التنظيم - الأم : الاتحاد الاشتراكي - ولأنها كانت تخلو من انتهازيته . وجبن رجاله ، وكان الخوف منها ، أحد سمات أعضائه ..

لكن ..

هذا الخوف ظل تحت الجلد ، وتحت السطح ، وخلف الضلوع ، حتى وقع ما يبرر ظهوره ، وخروجه ، وانطلاقه .. حتى وقعت مظاهرات فبراير ١٩٦٨ .. وأحس الكبار بخطر الصغار .. فتقرر القضاء عليهم ، وعلى منظماتهم .. وفعلا ..

تقرر خروج المنظمة من الجامعة .. وفعلا ..

تقرر تقليل دورها ، وتخفيف نشاطها .. مهددا لضربها ، ضربة قاضية ، لا تقوم منها .. وتدفع آلاف الشبان من أعضائها الذين آمنوا بها ، ويوليو ، وبعبد الناصر ، إلى الهروب ، أو إلى الانزواء .

فبدأت الحرب ضدها ..

بدأت بطلقات خفيفة ..

فخرج كاتب ، وصحفي كبير ، ومسئود ، وقريب جدا من عبد الناصر ، يقول :

- إن مظاهرات فبراير ١٩٦٨ ، والتي قادها شباب منظمة الشباب ، ليس لها أي أسباب سياسية ، أو عسكرية .. كل ما في الأمر أنهم شباب يعانون من

الفراغ العاطفي ، والمالى .. وهى متاعب الزمن كفيل بتخليصهم منها .. وليس علينا وعليهم سوى الانتظار .

ثم .. انطلقت المدفعية الثقيلة ..

وقال تقرير سرى جدا من أمانة التنظيم للاتحاد الاشتراكى .. التنظيم - الأم للمنظمة :

- إن شباب المنظمة ارتكب أكبر الكبائر ، عندما تظاهر (فى فبراير ١٩٦٨) لإسقاط جمال عبدالناصر - الرمز ، والأمل .. وحاولوا أن يحققوا فى ساعات ، ما عجزت عنه القوى الإمبريالية ، المتحالفة مع الرجعية ، والصهيونية فى سنوات ..

ثم .. استخدمت الصواريخ لتنهى الحرب تماما ..
فليل :

- إن المنظمة كانت جهازا من أجهزة الأمن والمخابرات ، وإن أعضائها كانوا جواسيس ، وكتبه للتقارير مهمتهم الأساسية متابعة السلوك الاشتراكى لآبائهم وأمهاتهم ، وأخواتهم ، وجيرانهم ، وإعداد التقارير عنهم ، الأمر الذى تسبب فى اعتقال أقرب الناس إليهم ، ودخولهم المعتقلات على أيديهم . وانتهت الحرب بهزيمة سخيقة للمنظمة ..

وانتهت أيضا بتشريد أعضائها نفسيا وذهنيا ، وسياسيا .. وبتشوية سمعهم .. وبطعنهم فى شرفهم ..

وكان المنظمة هى التى تسببت فى هزيمة يونيو ..

وكانها هى التى وضعت الديناميت لنسف ثورة يوليو ..

وفى هذه اللحظة ، أحسست ، وأحس الكثيرون من جيلى ، أن مكاسب يوليو التى تحققت ، يحرسونها ، وبلا غطاء جوى اجتماعى يحميها .. وأنها

أصبحت مكاسب مكشوفة ، يمكن ان تدمر - كما حدث لطائراتنا في ٥ يونيو -
من أقل قذف ..

وأحسست - وأحسن الكثيرون من جيلي - أن هذه المكاسب مجرد أبنية
شاهقة ، بلا سكان يؤمنون بضرورتها ، مما يسهل عملية احتلالها بأضعف عملية
غزو سياسي أو اقتصادي ممكنة .

وهذا ما حدث فعلا ، بعد الانفتاح .. أو الانتفاخ ..

وكان وراء هذا الإحساس مساحة من الوعي مهدتها لنا منظمة الشباب ..
وفي هذه المساحة فهمنا أن المكاسب ليست أرقاما ولا معادلات نمو فقط ،
وإنما هي أيضا انتماء وارتباط ..

وفيهما عرفنا أن الإنجازات حقيقة نفسية وسياسية قبل أن تكون حقيقة مادية
واقتصادية ..

وفيهما أدركنا أن التكنولوجيا موقف اجتماعي قبل أن تكون وجودا علميا ..



وفي هذه اللحظة أحسست بمزيد من الحزن ، والانكسار ..
فأنا واحد من ذلك الجيل الذي كان « على موعد مع القدر » ..
وكل تاريخ حياتي ، يؤكد على هذا الموعد ..

ولدت في عام هزيمة فلسطين .. ودخلت الجامعة في عام هزيمة يونيو ..
وتخرجت منها في مايو ١٩٧١ ، يوم أطاح السادات بمن أسماهم بمراكز القوى ،
وبدأ حركته التصحيحية ، أو التخريبية .. واحترفت الصحافة في عام عبور
القناة ، في أكتوبر ١٩٧٣ ..

عندما قامت الثورة ، لم أفهم يومها ما حدث .. وكل ما علق في ذاكرتي
الصغيرة ، صورة الملك « فاروق » وهي تتزع من إطارها البلوري ، الثمين ، من
حجرة صالون جدى ، الوفدى ، القديم ، وتعلق بدلا منها صورة ضابط كبير ،

طيب الملامح يدخن البايب ، ويتنسم .. عرفت فيما بعد أنه كان اللواء محمد
نجيب ..

ويوم أرسل أخى الأكبر خطابا لجمال عبدالناصر، بعد سنوات قليلة جدا ،
يطلب منه صورته ، أحسست بالغيرة ، ثم انقلبت الغيرة إلى حسد عندما رد عليه
جمال عبد الناصر فعلا ، وأرسل له صورته ، وتوقيعه ، وخطاب شكر ..
يومها حكى لنا جدى ما حدث .. حكى لنا قصة الثورة والملك والضباط ،
بطريقة درامية جذابة وسهلة ، كذلك التى كان يروى لنا بها حكايات الخير
والشر فى ألف ليلة وليلة ..

وكانت حكايات جدى هذه هى أول ما عرفناه عن جمال عبد الناصر ..
الفارس ، الشجاع ، الذى أنقذ مصر الحلوة من الأشرار ..

وتفتح وعي وأنا لا أزال صغيرا على الصدام بين الثورة وخصومها ، بعد
رحلة قطار منهكة من الإسكندرية إلى أسوان ، أيام حرب السويس .. بعد تأميم
القناة ..

كنا فى طريقنا إلى أسوان ، حيث يعمل أبى هناك ، فى البدايات الأولى للسد
العالى ..

كان القطار مظلم ، والناس فيه كأنها فى قبر أسود ، يتحرك على قضبان
حديدية .. وكانت أمى تلفنا تحت بطانية من الصوف الخشن ، تطوع بها جندى
صعيدى أسمر ..

وفى أسوان رأيت النيل قبل أن يتحول مجراه .. ورأيت المدينة الحارة وهى
قرية هادئة ، لا تعرف الصخب ولا أخلاق المدن .. ورأيت الجبال قبل أن تنفجر
صخورها ، وتسد عرض النهر ، وتجبر مجراه على الانحراف ..

وبعد سنوات ، عدنا إلى القاهرة ..

وكبرت ..

وعرفت مع أسرتي المتوسطة معنى تخفيض إيجار المسكن .. ومعنى قرار مجانية التعليم .. وعرفت معها قسوة قرار رفع سعر كيلو الأرز قرشين .. من أربعة إلى ستة قروش ..



وكبرت أكثر..

ووجدت نفسي أنضم بحماس لمنظمة الشباب ، وأنا لا أزال تلميذا في الثانوى .. وحضرت دوراتها الثلاث .. وعرفت في معسكراتها ، ومحاضراتها وحلقات نقاشها معنى الاستعمار ، والوطن ، والسلطة ، والثورة ، والإصلاح ، والاشتراكية والتخطيط ، وتكافؤ الفرص ، وصراع الطبقات ، والعدالة الاجتماعية .. وعرفت الفرق بين تجربة أحمد عرابي وتجربة مصطفى كامل .. وبين أسلوب سعد زغلول وأسلوب جمال عبدالناصر .. وبين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ .

وأحسست أن مصر- الثورة ، التي أعطتني الكثير ، لا بد أنها تستحق مني الكثير .. فتزلت - مع زملائي في المنظمة - الشوارع لأكنسها .. والأسواق لأنظفها .. والحدائق لأزرعها .. والأزقة لأعلم الناس الفرق بين ألف الكتابة ومثذنة الجامع .. وبين قوى التحرر وقوى الإمبريالية .. وبين الماضي المظلم ، والمستقبل المشرق ..

وجرى الحماس مع الدم في عروقي ، من أجل مصر ، ويوليو ، والناصرية ..
ويوماً بعد آخر تضاعفت نيران الحماس في صدرى ..
حتى ..

جاءت .. هزيمة .. يونيو .. ١٩٦٧ ..

يومها ..

توقف الزمن ..

توقف النفس ..

توقفت الحياة ..

ورغم ذلك ، اندفعت بكل ما فى قلبى من يأس وألم ، أقول لعبد الناصر :

- لا تنح !

واندفعت بكل ما فى عقلى من وعى وأمل ، أقول له :

- لا تنهون !

فإذا بكلمة « لا » ترد إلى صدرى ، وصدر شباب يوليو .. وإذا بها تنقلب علينا .. وإذا بها تطاردنا وتجبرنا على الانطواء ، والهجرة إلى أعماقنا .
وإذا بسؤال عمري ، يقف فى وجهى كالجبل الذى لا يمكن زحزحته :
- لماذا يضرب عبد الناصر أولاده ؟ .. لماذا يسحق أنصاره ؟ .. لماذا يبطش بمن يحبونه ؟ ! ..



فقدت الثقة فى كل شيء ..

فما مضى ، وفيما هو آت ..

تعاملت مع ما يجرى حولى بنصف يأس ، ونصف إحباط ..
قرأت .. كتبت .. تعلمت .. سافرت .. رأيت .. سمعت .. فهمت ..
شباب شعري قبل الأوان .. ولم يضع هذا السؤال منى .. ولم يترك طريقى ..
إن الزمن يداوى الجراح ، ويشفي صدمات القلب ، وينسيك الآلام ، لكنه لا يبعد بينك وبين سؤال لم تصل إلى إجابة عنه ..

والدنيا تدور ، وتلف .. تقوم وتقع .. تستيقظ وتنام .. تتغير وتتبدل ،
ورغم ذلك يظل سؤالاً بلا إجابة ، هو مركز الكون ، ومحور الأرض ، وقلب الدنيا ..

والعلم ، والثقافة ، والمعرفة ، والوعى ، إذا لم توصلك إلى إجابة على سؤال يعذبك ، ويشقك ، فلا مفر من أن تصبح مثل القربة المحرومة ، التى لا تحتفظ فى جلدتها البرى ، الطبيعى ، بكل مياه أنهار العالم ..

وعندما يمر عليك سؤال بلا إجابة ، ويعيش معك كل هذه السنين . وتفشل فى التخلص منه ، وتفشل فى الإجابة عليه فلا بد أن يصبح هذا السؤال أكثر من سؤال .. ولا بد أن تصبح الحيرة ضياعا .. والحزن اكتئابا .. والألم البسيط ، ألما مزمنًا ..

وهذا ما حدث فعلا ..

فكل ما قرأته عن جمال عبدالناصر وعن ثورة يوليو حول سؤالى إلى أكثر من سؤال ..

وكل ما سمعته من شهادات لرجاله ، ولخصومه ، حول سؤالى من سؤال بسيط إلى سؤال مركب ..

وبعد أن كنت أبحث عن إجابة لسؤال ، وجدت نفسى متورطا فى تاريخ .. وبعد أن كنت أتصور أن الأزمة التى أعانى منها أزمة خاصة ، اكتشفت أنها أزمة عامة ..

فلا أنا وحدى أتعذب بها ..

ولا حتى جيلى بمفرده .

إنها أزمة أكثر من جيل .. وأكثر من تيار ..

أزمة المثقفين وثورة يوليو .



إننى واحد من الجيل الثانى للثورة .. أو واحد من الجيل الذى جنى ثمارها ، وذاق طعمها .. واحد من جيل « الثمار » الذى تعرض لهذه الأزمة .. واكتوى بنارها ..

وقبل جيلنا .. كان الجيل الذى قبلنا .. الجيل الذى زرع شجرة الثورة فى التربة المصرية ، وسقاها بعرقه ودمه ، ورشها بسهاد من أجساد شهدائه .. جيل « الغرس » ، الذى تعرض ، قبلنا ، لنفس هذه الأزمة .. بل وعاش مراحلها الأولى حتى تكونت ونضجت تماما .. وربما شارك فى خلقها ورعايتها ، كما فعل مع الثورة .

لقد ورث جيل « الثمار » كل ما فعله جيل « الغرس » .. الإنجازات .. التحديات .. الصدامات .. وأيضا الأزمات .. أزمات النظم العربية .. أزمات الصدام مع إسرائيل والاستعمار الجديد .. أزمات التحول الاجتماعى .. وأزمات الثورة والمثقفين ..

وأصبح لا يمكن بحال من الأحوال ، أن يفهم جيل « الثمار » ما جرى له ، دون أن يفهم ما جرى لجيل « الغرس » .. أى إننى لا يمكن أن أفهم ما جرى بين الثورة وجيلي ، ما لم أفهم سر الخلاف بينها وبين الجيل الذى قبلنا ..

إذن الإجابة على السؤال الذى حير جيلنا ، تبدأ من الرجوع طويلا إلى الوراء .. إلى السنوات الأولى للثورة .. إلى سنوات البداية ، والمقدمات .. إلى أيام الصدام الأولى بين المثقفين والثورة ..

إن المشوار طويل ، والطريق وعمر ، والخطر رابض على جانبيه .. لكن ..

لا مفر من اجتيازه ..

أو .. على الأقل ..

لا مفر من المحاولة ..

● ● ●

منذ ٣٠ سنة تقريبا ، وجد جيل الغرس نفسه ، فى نفس الحيرة ، التى وجد جيل الثمار نفسه فيها ..

وكان السؤال الذى حيره ، هو تقريبا السؤال الذى حيرنا ..

– لماذا تعادى الثورة أنصارها . وتضرب بشدة .. مؤيديها ؟!

لقد تجاوزت كل الحركات الوطنية ، مع الثورة منذ بيانها الأول ، وتحمست لشعاراتها ، بداية من « ارفع رأسك يا أخى فقد انتهى عهد الاستعمار » إلى « القضاء على الإقطاع ورأس المال » .. ورتبت صفوفها لتقف خلف قادتها من أجل أن تبدأ « مسيرة ثورة مصر الوطنية فى قلب الوحدة العربية » وفى إطار التحرك الأفريقي الأسنوى ^(١)

لكن ..

« سرعان ما ظهر تناقض غير مألوف فى قلب القوى السياسية المتحركة لدفع الثورة إلى الأمام ، اتخذ شكل « الحرب فى الظلام » : بين الإسلام السياسى والضباط الأحرار من ناحية ، ثم بين اليسار الوطنى والدولة من ناحية أخرى » ^(٢) .

« وقد شاءت الظروف أن تصيب الضربات معظم القوى التى منها تشكل هذا الجيل ، الذى كان – هو الآخر – على موعد مع القدر ، وشاءت الظروف أن تجتمع الطليعة التقدمية المصرية آنذاك فى معتقل أبى زعبل على مراحل ، خلال ١٩٥٤ ، ١٩٦٤ .

« وكان السؤال .. السؤال الملح هو :

« كيف نفسر هذه الظاهرة » ؟

والسؤال يطرحه – هذه المرة – الدكتور أنور عبد الملك .. واحد من أشهر المثقفين التقدميين ، الذين تحمسوا للثورة ، ثم اشتبكوا معها ..

وهو يضيف :

« إذا كان تفسير هذه الظاهرة اقتصاديا – اجتماعيا ، أى من خلال التحليل

(١) د. أنور عبد الملك : « نهضة مصر » .

(٢) المصدر السابق .

الطبقي المعهود ، فكيف يفسر أن القوى التي أمرت بهذا الوضع هي في الواقع وبشكل أساسي من نفس الشريحة الاجتماعية - أي الرأسمالية الصغيرة في الريف والمدن وصغار الملاك ومن الموظفين . وكذا المثقفين . والفنيين . والضباط - التي منها تتكون فصائل التقدميين ، بإضافة قطاع هام من ممثلي الطبقة العاملة وبعض مناطق الريف بالنسبة للقوى التقدمية . كيف تفسر هذا الوضع الغريب لو لجأنا إلى التحليل السياسي ؟ .. أفلم نكن جميعاً نهدف إلى استئصال الحصار الاستعماري الذي جاءنا بعد جلاء القوات البريطانية . وكان سوف يتخذ بعد شهور شكل حرب السويس ؟ أفلم نجتمع على إنهاء النظام الملكي . وإقامة الجمهورية . وإعطائها مضمونها اجتماعياً متقدماً اتخذ فيما بعد صورة نسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين ؟ أفلم نسع جميعاً إلى الربط بين حركتنا الوطنية الثورية المصرية من ناحية وبين قوى التقدم العربي في إطار الوحدة العربية عبر تجربة الجمهورية العربية المتحدة الأولى مع سورية الشقيقة ؟ أفلم نعمل بدأب وتبصر على صياغة السياسة الثقافية وكذا أركان الثقافة الوطنية المصرية العربية ؟ أفلم نتجه إلى التجاوب بل والتحالف مع عموم حركات التحرر في العالم والقوى الاشتراكية ودولها . في مواجهة الاستعمار والصهيونية ؟ إذن : من أين هذه « الحرب في الظلام » ؟ من أين هذه المصادمات الأهلية المفتعلة ، المصطنعة . غير المفهومة . وكأنها بدون معقولة ولا منهج ولا تفسير ؟ من أين إذن عملية استنزاف القوى الوطنية في مصر ؟ كيف تم هذا ؟ من نحن إن كنا على خصام . رغم الوثام ؟ » (٣) .

نفس الأسئلة التي سألها من قبل ..

نفس الأسئلة التي تعذب بها جيل الثمار .. ولا يزال ..

وهي أسئلة . تخرج من قلب صاحبها . بحرقه .. وتشعر أنه اكتوى بنيرانها ..

(٣) المصدر السابق .

وتشعر أنها محفورة في صدر جيله بنيران الاستغراب والدهشة ، وعدم الفهم ..
وهي فعلا كذلك ..

فصاحبها واحد من المثقفين التقدميين الذين أحسوا بأن الثورة هي واقع الحلم
الطويل الذي عاشوا فيه ونسجوا خيوطه ومشوا في طريقه .. ثم فوجئوا بأن الحلم
عندما تحول إلى واقع ، دخلوا السجون ..

وعندما تقترب أكثر من د . عبد الملك ، الذي هو في الحقيقة نموذج للمثقف
التقدمي ، نجده من المتحمسين لثورة يوليو .. ومن أشد أنصارها .. ومن الذين
اعتبروا قيامها صحوه ونهضة لمصر .

وهذا ما ضاعف من دهشته واستغرابه عندما وجد الثورة تضعه في معتقل
أبي زعبل ، كما يقول ، من ابريل ١٩٥٥ إلى مايو ١٩٥٦ .. وبعد أن خرج من
المعتقل ، ترك مصر . وسافر إلى فرنسا . وهناك راح ينقب في تاريخ الفكر
المصري عن سر الخصومة بين المثقفين والثورة .. وانتهى هذا التنقيب برسالة
الدكتورة التي حصل عليها عام ١٩٦٩ من السوربون في تكون الفكر
والأيولوجية في نهضة مصر الوطنية من ١٨٠٥ إلى ١٨٩٢ . وهي نفسها الرسالة
التي نشرت باللغة العربية في كتابه « نهضة مصر » .



نفس الموقف المثير للاستغراب والدهشة . وجد نفسه فيه نموذج آخر . من
التقدميين . هو : شهادى عطية الشافعى .. الذى لفظ أنفاسه الأخيرة . فى
المعتقل . فى عز سنوات التحول الاشتراكى .. (٤) .
وأعتقد أنه سأل نفسه نفس الأسئلة التى سألناها ..
وأعتقد أنه مات وهو يبحث عن إجابة مستحيلة عنها ..

(٤) المعلومات الواردة عن شهادى عطية مصدرها الملاحق الخاتمة بكتابه (تطور الحركة الوطنية) -
طبعة ١٩٨٣ - دار شهادى للطباعة والنشر .

لقد آمن شهدي عطية - بشهادة كل زملائه - بخطط التطور الرئيسى لثورة ٢٣ يوليو « باعتبارها ثورة وطنية ، معادية للاستعمار ، وتستهدف قيادتها المتمثلة فى جمال عبد الناصر ، تحرير الوطن من كل سيطرة استعمارية ، فحدد موقفه الذى ظل ثابتا عليه حتى لحظة استشهاده - من ثورة ٢٣ يوليو .. وهو الانتماء إليها . لكن ..

الثورة التى أخرجته من سجن الملك عام ١٩٥٥ ، عادت واعتقلته فى عام ١٩٥٩ ..

ورغم ذلك وقف شهدي عطية يقول أمام محكمة أمن الدولة العليا فى الإسكندرية ، فى الجلسة الأولى لمحاكمته ، ٨ مارس ١٩٦٠ :

« واجب كل وطنى أن يؤيد هذا الحكم . هذا واجب كل وطنى مخلص .. وأنا أؤيد هذا النظام .. والتأييد صادر لا عن قهر ولا عن خوف .. فأنا لم أطلب ثمنا لهذا التأييد .. وقتت بالواجب من كل أعماقى كمواطن مخلص شريف .. ليلة الخامس عشر من يونيو عام ١٩٦٠ ، نقل شهدي وزملاؤه إلى أوردى ليمان أبوزعبل ، وأعد لهم استقبال خاص ، تحت إشراف مجموعة من مختلف الرتب فى مصلحة السجون ..

« وكانت كل أدوات التعذيب معدة .. العصي والكرابيج والحبال ، وقناة مملوءة بالمياه لإغراق المعتقلين فيها و « عروسة » الجلد الشهيرة ..

ومن بين صفوف المعتقلين أخذ شهدي عطية وحده ليركز الضرب عليه .. وخلال عملية من عمليات الجلد ، استشهد شهدي عطية داخل الأوردى .. قتل شهدي عطية وهو يقول :

- أنا فى عرض جمال عبدالناصر !

قتل ، كما قالت زوجته « روكسانى بتريدس » . فى رسالتها إلى رئيس محكمة أمن الدولة العليا : بلا رحمة ، « فى ظل النظام الاشتراكى الديمقراطى الذى

يقف في صف العدالة والحرية .. قتل ، ليس في عهد الملك ، أو في ظل الاحتلال البريطاني ، ولكن في عهد الثورة ..

قتل ، بعد أن أرسل بنفسه ، رسالة إلى جمال عبدالناصر ، يقول له فيها :
« رغم ما لاقيناه من عنف وإرهاق ، ألم تكن هذه محنة ، ما أقساها محنة ،
ومع ذلك لم ترحزحنا قيد أنملة عن الثقة في وطنيتك ، وعن الثقة فيك كزعيم
هذا الشعب ، حولك ، وحول حكم الوطنى ، تحالف كل الطبقات الوطنية من
أجل تنفيذ برنامجك البنائى ، تكاتف هذه القوى كلها فى داخل الاتحاد القومى
وتحويله فعلا إلى تنظيم فعال للشعب كله » .

ولفظ شهدى عطية أنفاسه الأخيرة ، وهو لا يجد أى تفسير ، مقبول ، أو
غير مقبول ، لما حدث له ، ولما حدث لزملائه من باقى التيارات الوطنية ..
ولا بد أنه تساءل قبل أن تصعد روحه للسماء مباشرة :

- لماذا يحدث كل هذا ونحن فى نفس المركب ، ونواجه نفس الرياح ،
ونسعى لنفس الشاطئ؟! .
وبالقطع لم يجد إجابة .



وإذا كانت الخصومة قد احتدمت بين المثقفين التقدميين ، وثورة يوليو ،
ووصلت إلى حد الاعتقال ، والتعذيب ، والقتل ، فكان من الطبيعى أن تتمزق
الجسور ، وتقطع ، وتتحرق ، بينها وبين المثقفين المحافظين ، أو التقليديين ، من
جيل الغرس .

لقد وقف أنصار هذا التيار فى جانب ، ووقفت الثورة فى الجانب الآخر ..
ولم يفكر كل منهما أن يمد يده - عبر النهر العريض الفاصل بينهما والملىء
بالأشباح والتماسيح - إلى الآخر ..

وتعامل كل طرف مع الآخر حسب مشاعره وحاجاته وانفعالاته ..

الثورة تنظر للتيار المحافظ على أنه مخلوق ضعيف يمكن إسكاته في الوقت المناسب ، ويمكن استغلاله في الوقت الذي تريده .. والتيار المحافظ ينظر إليها على أنها قوة غاشمة ، يستحسن عدم الصدام بها ، ويستحسن تطويعها - إن أمكن - للحفاظ على كل حياته ، وبعض مميزاته ..

فاستمرت الحياة بينهما ، تحت سقف واحد ، بصورة اضطرارية ، باطنها العذاب ، وظاهرها الرحمة ..

لكن ..

هذه الحياة لم تخل أحيانا من التشهير ، والتشنيع ، والسخرية ..
فكثيراً ما وصفت الثورة المثقفين المحافظين ، بالتخلف ، والرجعية ، والعودة إلى الوراء ..

وكثيراً ما أطلق هؤلاء المثقفون المحافظون النكات على الثورة ، وعلى قائدها .. وخاصة العقاد ، أشهر فرسان هذا التيار ..
يقول أنيس منصور^(٥) :

« عندما قامت الثورة المصرية ، كان (العقاد) يضيق بكثير مما يقال ، أو مما يقوله الرئيس جمال عبدالناصر . بعد ذلك الاعتداء على الرئيس عبدالناصر ، كان يصرخ قائلاً : أنا الذي علمتكم الكرامة .. أنا الذي علمتكم العزة .. وكان العقاد يقول : إن شعبا يسمع مثل هذه العبارة ولا يثور عليه ويشنقه في مكانه ، لشعب يستحق أن يحكمه ويدوسه بالنعال مثل هذا الرجل .. إنه عندما قام بثورته هذه ، وجد البيوت والشوارع وملايين الناس والأهرامات والثورات .. والجامعات ومئات الألوف من الكتب .. لقد سبقه إلى الوجود كل هؤلاء .. وسبقته إلى القاموس كلمات أخرى غير العزة والكرامة : الغرور والغطرسة .. مثل هذه الغطرسة ..

(٥) في صالون العقاد - دار الشروق .

«وعندما قرأ الاستاذ العقاد أن السيد كمال الدين حسين أصبح رئيسا للجنة الطاقة الذرية . ضمن وظائف أخرى كثيرة يقوم بها . قال : يا مولانا إن الله لن يحاسبني على ما أفعل .. إذ كيف يحاسبني وقد خلقتني في عصر كمال الدين حسين وجمال عبدالناصر :

وإذا كان العقاد لم يأخذ في اعتباره الظروف النفسية التي كان فيها جمال عبدالناصر بعد إطلاق الرصاص عليه . وحاسبه على كلماته كما لو كان في ظروف طبيعية ونفسية عادية .. وإذا كان العقاد لم يضع في اعتباره التحول الاجتماعي والاقتصادي . والسياسي . الذي قاده جمال عبدالناصر من أجل الفقراء .. وإذا كان العقاد لم يأخذ في حسابه الانجازات الضخمة التي حققتها الثورة على كافة المستويات .. فهذا كله يؤكد عمق الخندق وعرضه واتساعه . الذي كان يفصل بين التيار المثقفين المحافظ الذي كان العقاد أشهر فرسانه وبين الثورة .



من ناحية ثالثة . كانت هناك عداوة . وخصومة . وصلت إلى حد الدم . والشقاق . والاعتقال بين مثقفي «الإسلام السياسي» .. أو الإخوان المسلمين . والثورة ..

ولست في حاجة إلى دليل على صحة هذا الكلام ..

لكننا في حاجة إلى تفسير انتقال الثورة والإخوان من مرحلة التحالف إلى مرحلة الخصومة .. ومن مرحلة الود إلى مرحلة الدم .. ومن مرحلة التضامن إلى مرحلة العداوة ..

إن الإخوان كانوا على علاقة قوية بالضباط الأحرار من قبل الثورة .. ويوم الثورة اشتركوا في قيامها . عندما كلفوا بمقاومة الإنجليز في طريق السويس . إذا ما تحركت قواتهم إلى القاهرة لإجهاض الثورة .. وكانوا هم أول من أطلقوا اسم الثورة على ما حدث في ٢٣ يوليو . وذلك في الوقت الذي كان الضباط الأحرار الذين قاموا بها يسمونها انقلابا ..

وبعد أسبوع واحد من الثورة ، قدم الإخوان بيانا وبرنامجا للعمل والإصلاح ، تحت عنوان «الإصلاح المنشود في العهد الجديد» .. طالبوا فيه بالآلا يقتصر التطهير على عزل الملك ، بل يجب أن يمتد إلى رجال الحكم الذين «جاوزوا كل حد في التفريط وتضييع الأمانة ، وإلى كل من أساء استخدام السلطة بمصادرة الحريات وترويع الآمنين» . كما طالبوا بإلغاء الأحكام العرفية ، وسائر القوانين الرجعية المنافية للحريات ، وتحريم ما حرم الله وإلغاء مظاهر الحياة التي تخالف ذلك . ثم تعرضوا لقضية الإصلاح الاجتماعي بعبارات قوية تعبر عن معان تقدمية ، فذكروا أن الأمة «تعانى تفاوتاً اجتماعياً خطيراً . فهى بين قلة أطغها الغنى وكثرة أتلها الفقر ، وهذه حال لا يرضى عنها الإسلام .. فالإسلام يكره أن يكون المال دولة بين الأغنياء وحدهم» . وأن «الملكيات الكبيرة قد أضرت أبلغ الضرر بالفلاحين والعمال ، وسدت فى وجوههم فرص التملك ، وصيرتهم إلى حال أشبه بحال الأرقاء ، فلا سبيل إلى إصلاح جدى فى هذا الميدان إلا بتقرير حد أعلى للملكية ، وبيع الزائد منها إلى المعدمين وصغار الملاك بأسعار معقولة تؤدي على آجال طويلة» . وطالبوا باستكمال التشريعات العمالية ، لتشمل جميع فئات العمال بما فيهم العمال الزراعيون وجعل الانتساب إلى النقابات إجبارياً وإباحة تكوين الاتحادات النقابية» . كذلك فقد طالبوا بتمصير البنك الأهلى وإلغاء بورصة العقود التى أدت إلى المضاربات ، التى أدت إلى زعزعة الاقتصاد المصرى ، وتضييع البلاد ، ثم اختتموا بيانهم بالقول ، بأن المشكلة القائمة تلخص فى ثلاثة أطراف : مظلومون وطاقون وأوضاع أدت إلى الظلم ومكنت الظالم من أن يظلم . ولا بد لكى يستقيم الأمر فى الأمة ، من أن ترد الأموال والأرض المغصوبة إلى أهلها ويقتص من الظالمين وتتغير الأوضاع تغييراً شاملاً^(٦) .

لكن ..

(٦) انظر عبدالعظيم رمضان : عبدالناصر وأزمة مارس - الناشر دوز اليوسف .

هذا الحماس الجارف للثورة ، سرعان ما انقلب ، بعد سنوات قليلة إلى
قطيعة لا أمل في إنهاؤها .. وإلى ثأر لا يمكن القبول بغيره .. وحرب لن تنتهى إلى
يوم الدين ..

وهذا الإحساس لم يعرفه فقط جيل الغرس من الإخوان ، الذى كان فى
النار ، وإنما امتد أيضا إلى جيل الثمار الذى خلفه ..
فالجيل الثانى من مثقفي الإخوان لم ينس ما جرى لأبائهم ومرشديهم ،
ولا يزال يصر على رد الصاع صاعين ..

وهنا أسمح لنفسي بالتلكؤ قليلا ، لنرى . ونسمع ما يمكن أن تقوله كاتبة ،
وناقدة « إخوانية » من جيلنا .. هى « صافيناز كاظم »^(٧) ..
إن صافيناز كاظم تسخر من الثورة ، ومن كل ما له علاقة دم أو نسب أو
مصلحة ، أو جوار معها .. ولا تتردد فى فتح كل نيرانها على عبد الناصر ، وعلى
كل ما هو ناصرى .. ولا تتردد فى التشكيك فى كل ما أنجزه . وكل ما خلفه ..
وبصريح العبارة تقول :

– إن الثورة ذبحت كل « الاحتمالات الواعدة » التى يمكن أن تشرئب من بين
صفوف الشعب المصرى ، لتحاسبها ، أو تناقشها أو تفضحها ، وتقول لها :
مكانك ! .. لقد خدعنا فيك ، ولست أنت أمل مصر ، ولا صيغة خلاصها ،
غير مفرقة فى هذه السياسية بين الحركة الإسلامية وعلى رأسها « الإخوان
المسلمون » ، أو الحركة العلمانية ، اللإسلامية بتياراتها المختلفة من شيوعيين ، أو
يساريين ، أو اشتراكيين ، أو حتى بين صفوف الاتحاد الاشتراكي فيما بعد ! .
هذه السياسة التى أفقدتنا – بين الكثير الذى فقدناه – مفكرين عباقرة من أعظم
ما أخرجته التربة المصرية لمصر ، وللوطن الإسلامى وللعالم أجمع هما : الشهيد

(٧) صافيناز كاظم : « الخديعة الناصرية » – دار الإعتصام .

عبد القادر عوده (١٩٥٥) والشهيد سيد قطب (١٩٦٦) ، حين نفذت فيها « الثورة البيضاء » حكم الإعدام ظلما وجورا وتعسفا .

ولقد مارس عبدالناصر هذا النهج وبلوره وأجاده منذ أن انفرد بالسلطة عام ١٩٥٤ معتمدا معه سياسة سرابية تغذى الأحلام ، دون أن يجد أى حلم وردى سبيله إلى أرض الواقع ، وتصنع منه رمز الفارس الأسر القوى أو « الجذع » ، مستقطبة أحلام الشعب العربى فى مصر وخارجها ، للتمركز فى شخصه ، مكررة على مسامعه السؤال الشرير : « من البديل ؟ » .. والبدايل العظيمة تسحق بالمشاقق والتعذيب والاعتقالات التى لا تنتهى ..



.. وهكذا ..

تكمل حلقات الخصام بين الثورة والمثقفين ..
من المثقفين التقدميين إلى المثقفين المحافظين ..
ومن أنصار التيار الوطنى إلى أنصار التيار الدينى ..
.. وهكذا ..

لم تفلت شريحة واحدة من المثقفين المصريين ، من الخلاف مع الثورة ..
لكن ..

لماذا ؟ !

هذا هو السؤال ..

السؤال الذى بدأنا عنده ، ونعود إليه .. ولا يملك أحد تفسيراً مقبولا له ..
فلم يكن تيار المثقفين - التقدمى ضد الإجراءات والطموحات الوطنية
للثورة .. على العكس تماما ، كان مع الجلاء ضد الاستعمار .. وكان مع الوحدة
العربية ضد الانعزال فى قوقعة المحلية المصرية .. وكان مع الفقراء ضد الأغنياء ..
وكان مع وحدة قوى التحرر العالمية ضد تجدد الإمبريالية الدولية ..

ولم يكن التيار - المحافظ من المثقفين مع عهد ما قبل الثورة .. على العكس تماما .. كان مع مجانية التعليم ، واعتبار العلم حقاً لكل مواطن كالماء والهواء من أجل أن تتسع قاعدة الديمقراطية السليمة .. وكان مع الحرية ضد القهر .. وكان مع الشعب ضد القصر والاستعمار والفساد ..

ولم يكن التيار - الإسلامى عند المثقفين تياراً رجعياً .. على العكس تماما .. كان مع الفلاحين ضد الإقطاع .. وكان مع العمال ضد أصحاب المصانع .. وكان مع تأميم البنوك ضد العبث المالى .. وكان مع استقرار الاقتصاد الوطنى ضد المضاربات بالبورصة .. وكان مع المظلومين ضد الظالمين ..

بإختصار كانت برامج هذه التيارات هى نفسها البرامج التى نفذتها ثورة يوليو ..

.. ولكن ..

الثورة نفذت هذه البرامج بعد أن تخلصت من أصحابها .. وبعد أن أزاحتهم من أمامها .. وبعد أن وضعتهم فى السجون والمعتقلات .. وبعد أن حفرت بينها وبينهم خندقاً عميقاً وعريضاً من الخصومة ..

والسؤال هنا ، هو نفس السؤال الذى يحيرنا ، ونلف وندور حوله ..
السؤال هنا :

- لماذا ؟

والإجابة - مرة أخرى - ليست سهلة ، ولا بسيطة ..

الإجابة هى ما نحاوله الآن .. أو من الآن .. من خلال الغوص فى أعماق ،
أعماق ، هذه القضية المرة ..

قضية المثقفين وثورة يوليو .



.. وبعد هذه المقدمة التى طالت ، ندخل فى الموضوع .

صعب جدا ..

تعريف « المثقف » !

كانت مهنة الفكر والكتابة مهنة محتقرة من
الفئات المميزة ..

وعندما شب المثقف العربى عن الطوق ،
خرج ليواجه عددا هائلا من الضغوط لا حصر
لها ، القديم منها والجديد .. منها شيوع
الاستبداد والارهاب الفكرى .. وديما جوجية
بعض الزعامات .. وطغيان وسائل الاعلام ذات
الانتشار الساحق .. وعدم وجود المؤسسات التى
تنطوى على طابع البحث والتفكير والدراسة فى
شتى الفروع ، والشك القديم بين السلطة
والمثقفين .

أحمد بهاء الدين

من السهل جداً أن نحدد معنى كلمة « الثورة » ..
لكن ..

من الصعب جداً أن نحدد معنى كلمة « المثقف » ..
فالثورة بالطبيعة هي :

« محاولة تغيير الأمر الواقع » !

أو هي باختصار :

« التغيير » !

تغيير نظام المجتمع .. تغيير شكل الحكم .. تغيير القوى التي تسيطر على صنع
القرار .. وتغيير العلاقات بين الطبقات ..

أو .. تغيير ترتيب وأهمية هذه الطبقات نفسها ..

وهي بهذا المعنى ، تختلف ، كما هو معروف ، عن الانقلاب ..

فالانقلاب تغير في شخص من يحكم ، لا ينسحب على ما يحكمه ..

أما الثورة ، فهي تغير في شخص من يحكم ، وفيما يحكم ..

وكثيرا ما تبدأ الثورة بانقلاب ، لتستقر في النهاية كثورة ..

وهذا ما حدث فعلا مع ثورة يوليو ..

فقد بدأت بمجموعة من الضباط الأحرار ، نجحوا في الاستيلاء على قيادة

الجيش ، لفرض بعض المطالب .. على رأسها التخلص من الملك ..

وكان هذا العمل في حد ذاته انقلابا ..

لكنه .. سرعان ما تحول إلى ثورة ، بعد تغير النظام السياسى (من الملكية إلى الجمهورية ، ومن تعدد الأحزاب إلى إلغائها ، .. والنظام الاجتماعى والاقتصادى (من الإقطاع إلى الإصلاح الزراعى ، ومن الرأسمالية إلى التمصير والتأميم ، ومن حرية السوق إلى التخطيط والاشتراكية) ..

أى أن يوليو لم تصبح ثورة إلا بعد أن انطبق عليها تعريف الثورة ، الذى يمكن تلخيصه فى كلمة واحدة هى : التغيير .

وهذا الكلام لا خلاف عليه ..

ولا يجد أى نقد أو تحفظ من أى تيار سياسى أو فكرى مهما يكن .. فالإخوان يقولون أن يوليو ثورة ، بنفس الاقتناع الذى يؤمن به الشيوعيون ، والوفديون ، واليساريون .. الخلاف فى الحقيقة ، يثور حول كلمة « مثقف » .. أو حول جمعها : « مثقفون » !

إنك بمجرد أن تسأل : من هو المثقف ؟ وتحاول أن تجد تعريفا محدد له .. ستفتح عليك كل الأبواب ، والنوافذ .. وستجد نفسك فى دوامة من الجدل والنقاش الذى لا ينتهى ..

فهناك من يعطى للكلمة براحها .. ويقول أن المثقف « هو كل من يعمل عملا ذهنيا » .. وهذا التعريف شائع فى الولايات المتحدة الأمريكية .. ويكاد « الأمريكان » أن يكونوا أصحابه وأنصاره والمدافعين عنه .

وهناك من يعطى للكلمة مدلولاً أدق وأوقع .. ويقول : أن المثقف « هو الشخص الملم بكل ما حوله من تيارات عصره ، وليس بالضرورة أن يكون متعلماً أو حتى يعرف القراءة والكتابة ، لأن الثقافة شىء والمعرفة شىء آخر » .. وهذا التعريف شائع فى دول العالم الثالث ، التى تزيد فيها نسبة الأمية ، وتكون فى حاجة لتوسيع دائرة المثقفين فيها .

وهناك من يعطى للكلمة دورها فى التغير .. ويقول : إن المثقف « هو الشخص الذى يحول معرفته إلى سلوك لتغير حياته ومجتمعته نحو الأفضل وتكون معلوماته غير منفصلة عن حوله » .. وهذا التعريف هو التعريف الذى تميل إليه الدول الاشتراكية التى تحاول ، قدر استطاعتها ، أن تضيق الهوة بين المثقف والثورة .. وتحاول أن تثبت أنها وجهان لعملة واحدة هى التغير .

وهناك من يعطى للكلمة موهبة التكيف .. ويقول : إن المثقف « هو الشخص القادر على حل المشاكل المتنازع عليها بينه وبين المجتمع ، بحيث يكون فى حالة تكيف مستمر معه ، ولا يشعر بالغربة على أرضه » .. وهذا التعريف يكاد يكون تلخيصا شديدا ودقيقا لما قاله ت . س . إليوت فى كتابه الصغير والهام « عن الثقافة والمعرفة » .. ويكاد يكون التعريف الملائم لمجتمعات أوروبا الغربية .



وهناك من يفضل الإبحار فى المياه العميقة .. ولا يأخذ هذه المسألة : مسألة التعريفات ، بهذه السهولة .. فهى بالنسبة له أساس ، والأساس لابد أن يكون قويا .. وهى بالنسبة له بداية ، والبداية لابد أن تكون سليمة .. وهى بالنسبة له مبدأ ، والمبدأ يجب أن يكون محددًا .. والمياه العميقة هى مياه الدراسات العلمية ، والأكاديمية ، التى قد يكون من الصعب الإبحار فيها .. وقد تكون متلاطمة التيارات والدوامات .. لكن رغم ذلك .. من الضرورى التزول إليها ..

فى كتابه « المثقفون فى البلاد النامية » ، يبدأ « حمود العودى » تعريفه للمثقفين ، بتعريف الثقافة .. وهو عندما يتصدى لهذه المهمة الشاقة ، يضع أمامنا كل التعريفات المختلفة التى قيلت عنها .. وعندما نستطيع أن نلخص ما قاله ، فإننا فى الحقيقة نلخص ما قيل فى المراجع والمصادر الأصلية ، دون أن نتحمل عبء الرجوع إليها ..

يقول حمود العودى :

« الثقافة بمفهومها العلمى الشامل ، هى الصورة الأكثر صدقا وارتقاء للواقع فى ذهن الانسان ، وأداة تنظيمه وتطويره .. أو هى ، كما يؤكد قادة الفكر العلمى عامة ، الانعكاس الذهنى لتعامل الانسان مع الطبيعة والمادة عبر تاريخه الطويل » .

ويضيف :

« وهناك الكثير من المفاهيم والتعاريف التقليدية السابقة لهذا التعريف العلمى الشامل كان يصدرها الكثير من الشعوب والأمم المعاصرة ، كتعبير عن العواطف القومية والتاريخية ، وبدافع الحماس لها ، بل وأحيانا كمبررات لممارسة التسلط الاستعمارى والعنصرى وادعاء التفوق الخاص ..

« فالإنجليز مثلا يقولون على لسان ممثلهم تايلور : إن الثقافة هى الكل المعقد الذى يتضمن المعرفة والمعتقدات والقانون والأخلاق والعادات وأى قدرات وعادات يكتسبها الانسان كعضو فى المجتمع .
وتلك محاولة مبكرة لتحديد معنى الثقافة .

« والألمان اتجهوا بدافع من الإحساس القومى بالتفوق والعراقة التاريخية التى افترضها مفكروهم لأنفسهم ولشعبهم ، اتجهوا إلى تعريف الثقافة بأنها مظهر روحى أصيل وحر للتجمع البشرى مجسدا فى شعبهم فقط .

« وذلك خلاف ما يراه الأمريكان ، الذين لا يملكون تاريخا طويلا ، حيث يعرفون الثقافة والحضارة بأنها « هى ما نحن فيه فى الوقت الحاضر وأن المدنية هى ما نستعمله » ، كما يقول ماكيفر .

« ويرى الفرنسيون ، بزعامة دور كايم ، إن الثقافة هى ظاهرة اجتماعية محلية ، غير قادرة بطبيعتها على الحركة والانتقال دون تغيير .

« ويمثل وجهة النظر العربية الأكثر قدما وكلاسيكية بالنسبة لكل ما سبق ،

العلامة ابن خلدون ، حيث يعرف الثقافة والحضارة بأنها الحالة المقابلة للبداوة واللاحقة لها .. وهي آتية من الحضر .. أى من الإقامة فى الحضر . « والثقافة من وجهة نظر الاشتراكية العلمية والتاريخية هى النهوض الروحى للشعب فى مختلف مجالات الفكر والفن والأدب وكل ما أنتجه الانسان من خبرات مادية .. وهى تتحقق على أساس النهوض المادى للشعب ولا يمكن الفصل بين النهوض الروحى والمادى فكلاهما يكمل بعضهما بعضا ، ويشكلان بناء واحدا لمجتمع راق ، تكون فيه القوى المنتجة فى وضع يمكنها من الجمع المتناسق بين تلبية حاجاتها المادية والروحية » .

ولا تتوقف التعريفات النظرية لكلمة « الثقافة » ..

لكن ..

ما قدمناه منها يكفى لتمهيد الأرض وفرشها بالرمال ، لنمشى عليها ، فى اتجاه المعنى العلمى لكلمة المثقفين .. لأن الثقافة كما يقول سارتر هى « التربية التى تنمو فيها بذور المثقفين » .. ولأن الثقافة كما يقول برترند راسل ، هى « الحضارة » التى يحمونها المثقفون .. ولأن الثقافة ، كما تقول سيمون دى بوفوار هى الرحم الذى ينبج المثقفين .

باختصار ..

فهنا لمعنى كلمة الثقافة هو الخطوة الأولى لفهمنا لمعنى كلمة المثقفين .

وهنا يقول « حمود العودى » :

« المثقف بالمعنى الاجتماعى والسياسى الشامل هو شخص أو أشخاص تتوافر لديهم معلومات ومفاهيم نظرية مجردة عن حياة الناس وعاداتهم وعلاقاتهم وتاريخهم وأنشطتهم المكونة لثقافة المجتمع الحقيقية ، وبحدود نسبية أكثر ، ربما أكثر من الناس أنفسهم وبصورة أكثر تنظيما وتعقلا إلى حد ما ، إلا أنهم ليسوا هم الناس أنفسهم ولا عاداتهم وتقاليدهم وعلاقاتهم وطموحاتهم وكل ما يفعلونه أبدا ..

ويقول :

« المثقف والمثقفون بصفة عامة هم بالنسبة للطبقات والفئات التي ينتمون إليها أشبه ما يكونون بالأجرام الخارجية الدائرة في محيطها ويشكلون نقاط التماس ، وقنوات إتصال بين هذه الطبقات بعضها وبعض .

«إنهم- كما يقول لينين- يجسدون ويعبرون عن تطور المصالح الطبقية والتكتلات السياسية في المجتمع بأسره ، وذلك بأوعى وأحزم وأدق شكل ممكن للتجسيد والتعبير .



وهناك من يرى أنه لا يجوز التورط في تعريف المثقف قبل أن نعرف دوره ، وموقعه ، في المجتمع ..

وهؤلاء يرون ضرورة التفرقة بين المفكر والمثقف ..
فالمفكر هو شخص حر في التعامل مع الأفكار ، ومن ثم ليس بالضرورة أن يكون له وجهة نظر ثابتة ..

أما المثقف فهو شخص له وجهة نظر^(١) .
وهؤلاء يرون ضرورة التفرقة بين المثقف الحقيقي ، والمثقف المزيف ..
فالمثقف الحقيقي . هو الذي يحدد موقفه الاجتماعي ، ويطرح وجهة نظره^(٢) .

والمثقف المزيف ، هو الذي لا يحدد موقفه الاجتماعي ، ويقفز بانتهازية بين وجهات النظر المختلفة ، والطبقات المختلفة ، ليأخذ أكثر مما يعطى .
وهؤلاء يرون ضرورة التفرقة بين المثقفين ، حسب طبقتهم^(٣) ..

(١) د. عزت قوفى - الندوة الدولية عن « المثقفون والتغير الاجتماعي » ديسمبر ١٩٧٩ .

(٢) د. فؤاد مرسى - المرجع السابق .

(٣) د. عبدالعظيم رمضان - المرجع السابق .

فالمثقف هنا لا يعد مثقفاً إلا إذا كان له انتماء اجتماعي ، وهو بهذا المفهوم يعبر عن طبقته أو عن الطبقة التي يريد أن ينتمى إليها ..
فهناك إذن مثقف رأسمالي ، وآخر بروليتاري .. إلخ .

وهؤلاء يرون ضرورة التفرقة بين المثقف التقليدي ، والمثقف العضوي^(٤)

فالمثقف التقليدي هو الذي يعمل في قطاع الثقافة وكأنه منفصل عن حركة المجتمع وينصب نفسه حكماً منصفاً وموضوعياً على عملية التاريخ التي لا يقبل الانغماس في أوحالها .. والمثقف العضوي هو الذي يربط بين مضمون عمله الفكري ، الثقافي من ناحية وتحرك المجتمع القومي والطبقي والتراثي من ناحية أخرى .. المثقف التقليدي يحكم على التاريخ باسم الفكر ، القديم أو الجديد على السواء ، دون أن نعرف باسم من يتكلم ، ولحساب من يحكم على التاريخ .. أما المثقف العضوي فيشارك في صنع التاريخ ويتحدث من خلال وباسم القطاعات الاجتماعية الواضحة التي تشترك في واقع عملية الجدلية التاريخية .. إذن هو يتحدث باسم هذه القطاعات ، ويعمل لحسابها ، ومفهومه للواقعية مفهوم موضوعي ، تاريخي غير مجرد ..

المثقف التقليدي ناقد .. والمثقف العضوي مشارك ..

المثقف التقليدي محايد .. والمثقف العضوي متورط ..

المثقف التقليدي يقف على الهامش .. والمثقف العضوي منغمس حتى أنفه ..

● ●

ونعود بعد هذا الإبحار في العمق إلى الشاطئ ..

وفي فرز ما جمعناه وما اصطدناه في شباكنا حتى الآن نقول : أن تعريف المثقف هو تعريف مطاط ، يختلف من مجتمع لآخر .. ومن زمان لآخر .. ويؤثر

(٤) د. أنور عبد الملك - رياح الشرق - دار المستقبل بالقاهرة .

في صياغته الدور الذي يلعبه المثقف والمهمة التي يقوم بها .. ومتاعب المجتمع الذي يعيش فيه ..

ولأننا يجب أن نصل إلى تعريف مناسب ، نتفق عليه للمثقف ، أو للمثقفين ، قبل أن نرصد ملامح الخصام بينهم وبين ثورة يوليو ، فإنني أميل إلى الأخذ بالتعريف الذي قاله محمد حسنين هيكل في كتابه « أزمة المثقفين » .. والذي صدر عام ١٩٦١ .. وتعرض للخلافات بين ثورة يوليو والمثقفين .. فقد أثارت المقالات التي تضمنها الكتاب مناقشات واسعة وجدلا لا حد له .. لكن رغم ذلك لم يتعرض خصوم هيكل أو أنصاره لهذا التعريف .. ولم يقترب أحد منه .. وهو من ناحية أخرى يكاد يكون تعريفا ملائما للمجتمع المصري .. يقول محمد حسنين هيكل :

إن المثقفين هم هؤلاء الذين واثمهم الفرصة ليتعلموا وليتولوا القيادة الفكرية في شتى المجالات .

وهو كما نرى تعريف مناسب لنا ولل قضية التي نعهد لاختراقها ..



على أن الوصول إلى التعريف - الدليل الذي سنمشي وراءه لا يكفي .. فلا بد ، بعد التعريف ، ان نعرف خواص المثقفين .. ومميزاتهم الخاصة .. وطبيعة دورهم .. فهذه المعرفة تحول التعريف من كلام نظري إلى واقع مادي .. وتحوله من طائر يحلق في الأفق إلى طائر نمسكه بين أيدينا .. والفرق كبير بين طائر نراه بعيدا في السماء ، وطائر بين أيدينا نعرف مواصفاته ، وقدرته ، وطول أجنحته ، وقوة جسمه ، وفائدته .. وعدد « الريش » في جسمه .. وهنا أعيد ما سبق أن قاله حمود العودي في كتاب « المثقفون في البلاد النامية » .. وأقول :

١ - إن المثقفين ليسوا طبقة وإنما هم فئة أو شريحة اجتماعية موزعة بين مختلف الطبقات الأساسية في المجتمع .

٢- إنهم أقل الفئات الاجتماعية انسجاما وتماسكا وأكثرها ترددا ورغبة في التغيير.

٣- إن أهم دور إيجابي بالنسبة لمثقفي أى طبقة سواء كانوا من أفرادها أو ممن تجذبهم من أوساط طبقات أخرى هو أن يساعدوا هذه الطبقة على تنمية حسها ووعيتها الطبقي ويجعلوها بحكم ثقافتهم - تعي مصالحها جيدا وتقوم بتنمية وتطوير هذه المصالح والدفاع عنها بنفسها بطريقة أفضل .. وليس ادعاء القيام بكل ذلك نيابة عنها كما يحدث غالبا .

٤- إن المثقفين غالبا ما يكونون أكثر الفئات تضحية وخاصة في دول العالم الثالث .



ونقرب الصورة أكثر ..

نقربها من مستوى المثقفين عموما إلى مستوى المثقفين في العالم الثالث .. وعند المستوى الجديد الذى نرى عنده الصورة سنجد هذه الملامح والمواقف والمواصفات للمثقفين في الدول النامية ، و المتخلفة .. وخاصة إبان مرحلة التحرر السياسى وما بعدها :

١- البعد الهامشى عن طبقاتهم وجماعاتهم القديمة ، وعدم القدرة على تكوين طبقة أو جماعة اجتماعية جديدة متماسكة .

٢- التذبذب الشديد في اتخاذ المواقف المتطرفة بين أقصى اليمين وأقصى اليسار ، مع الاستعداد للعب الأدوار المتناقضة في وقت واحد أو من وقت لآخر بالنسبة للفرد الواحد .

٣- سوء الفهم العلمى والتاريخى للمسألة القومية وبطبيعة دورها السياسى والاجتماعى في حياة أى مجتمع أو أمة من الأمم .

٤- الإسراف في النقد النظرى والإحجام عن الفعل العلمى إلا قليلا ، فهم

غالباً ما يفشلون في المواءمة والتوفيق بين ما يقولونه وبين ما يفعلون أو بين ما يظنون أنهم قادرون على فعله وبين ما يستطيعونه فعلاً .

٥- سوء الرؤية وانعدام التمييز الجيد بين ما هو أساسى وما هو ثانوى فى تعاملهم مع بعضهم البعض ، أو مع الغير ، ومع الواقع برمته الذى غالباً ما يتعاملون معه من مواقع هامشية وليست مصيرية .

٦- انتشار النرجسية وعشق الذات وتضخيمها المقرون غالباً بالميل إلى استثمار حالة التخلف القائم بفرض أنفسهم عليه والبحث عن مصالح طفيلية متخلفة من خلاله .

٧- التشرد وعدم الإحساس بالأمن والاستقرار النفسى والاجتماعى والعائلى تحت مختلف الظروف والتعرض لنوبات الحساسية وانهيار التوازن الشخصى والنفسى باستمرار .



ونقترب بالصورة أكثر ..

نقترب بها إلى مستوى النظر القومى ..

نقترب بها إلى المستوى الذى يهمنى ، ويخصنا أكثر ..

وهنا نجد رجلاً موضوعياً ، إلى حد كبير ، يتميز بإحكام العقل ، والمنطق ، مثل أحمد بهاء الدين ، يرسم صورة واقعية ، لوضع المثقفين فى البلاد العربية .. وهى صورة تعكس طبيعة هذه المجتمعات ، وتصوراتها للقوى المختلفة ، فى داخلها ..

يقول أحمد بهاء الدين (٥) :

إن وجود المثقفين فى بلادنا العربية « لا يعنى دائماً الاستفادة منهم ، وبالتالي

(٥) كتاب « شرعية السلطة فى العالم العربى » - دار الشروق .

فالصورة العامة لهم في معظم بلادنا العربية . إما السخط والكبت والشعور بالإحباط وإما الانحراف - بالعدوى - مع الأمراض الاجتماعية الشائعة في بلادهم ، فهم لا يستفيدون من ثقافتهم وقيمهم الحياتية ولا يفيدون . وإما أن يلجأوا إلى نوع آخر من الهجرة .. هو الهجرة الداخلية ، والانغلاق على أنفسهم ، فهم موجودون في بلادهم وغير موجودين ، موجودون بأجسامهم وبعلمهم الروتيني اليومي ومشاكل حياتهم اليومية الصغيرة ولكنهم غير موجودين بعقولهم ولا بقدراتهم وطاقاتهم الحقيقية .

متفرجون سلبيون يرون الأحداث تجري أمامهم ، وربما رأوا بلادهم كلها تتعثر أمامهم ، ولكنهم عاجزون عن المحاولة أو إبداء الرأي ، أو مشيحون بوجوههم عن الأمر كله ، يعيشون في مجردات ومطلقات لا ضلة لها بضجيج الحياة من حولهم .. » .
ويقول :

«إننا نجد المثقف عندنا لا يقاسى فقط تاريخيا - ما قاساه المثقف الأوروبي . بل إنه يعاني من مرحلة إنقطاع فكرى دامت عدة قرون من الزمان ، مع سيادة الاستبداد وخصوصا خلال الإمبراطورية العثمانية ، الاستبدادية الذى زاد على ثلاثة قرون ..

«وعندما بدأ هذا يتغير مع العصر الحديث ، كانت مهنة الفكر والكتابة مهنة محتقرة من الفئات المميزة ، فى حين أن التعليم لم يكن متاحا إلا لهؤلاء .. فى مصر كانت الأسر تكاد تتبرا من ابنها إذا احترف الأدب أو كتب مقالا فى الصحف . وكان المحامى يسمى فى اللهجة العامية «السفيه» لأنه الذى يدفع بالحق أو بالباطل أمام القضاة» . وعندما شب المثقف العربى عن الطوق - كما يقول - خرج ليواجه عددا هائلا من الضغوط لا حصر له ، القديم منها والجديد .. منها ..

«شيوخ الاستبداد السياسى والإرهاب الفكرى فى كثير من المراحل فى كثير

من البلاد العربية في تاريخها الحديث .. انتشار الأمية انتشارا مخيفا ، ومازال قائما ، الذى يجعل دور العالم والمفكر بوجه عام مقصورا على التأثير أو مجرد الوصول إلى عدد قليل من الشعب ، الذى يفكر له ..

«ديما جوجية بعض الزعامات التى تستخدم سحرها لدى الجماهير فى إسكات الصوت المختلف وإرهابه فكريا ، بضغط الأغلبية المنساقة لها السلطة الرسمية .

«طغيان وسائل الإعلام ذات الانتشار الساحق ، من صحافة وإذاعة وتلفزيون ، وهى وسائل تحتاج إلى استهلاك واسع من جهة ، وإلى تلبية رغبات نسبة كبيرة من غير المتعلمين من جهة أخرى . صار ضجيجها الترفيهى يغطى تماما على صوت العقل المفكر فى القضايا الأساسية لأى بلد ، وهى محنة يعانى منها مفكرو العالم جميعا .

«عدم وجود المؤسسات التى تنطوى على طابع البحث والتفكير والدراسة فى شتى الفروع ، والتى قد يجد المثقف والباحث فيها ملاذا وملجأ ومجالا يفيد فيه ..

«الشك القديم الذى يميز العلاقة بين السلطة وبين المثقفين بهذا المعنى : .. هكذا .. ولهذه الأسباب وغيرها ..

«نجد الكثرة من المثقفين العرب ، وخصوصا أولئك الذى يريدون طرح قضايا العصر الحقيقية والمصيرية إما مهاجرين إلى أماكن نائية ، وإما مهاجرين هجرة داخلية ، وفى كلتا الحالتين نراهم هائمى على وجوههم ، بضائير مثقلة وآمال محبطة ، ونفوس جريحة ، غير راضين عن أنفسهم أكثر مما هم غير راضين عن ظروفهم ، ولا يفيد البلد ما أنفقت عليهم وهيات لهم ، أى شيء ..»
«أقول هذا الكلام وأنا مدرك تماما أن هذه المشكلة جزء من درجة التقدم والنضج العام لأى مجتمع من المجتمعات ..

«وأقول متوقعا ألا يجد الكثيرون أن القضية على هذا القدر من الأهمية ، وهو اعتقاد غير صحيح ..

« إن مشكلة التقدم في البلاد النامية ، لم يعد أحد في العالم يترجمها إلى درجة التقدم المادى وحده ، والتقدم المادى وحده ليس تقدما راسخا . إنما قد يكون مظهريا سرعان ما تنهار أسسه ، وتتأزم أموره إذا لم يصاحبه تقدم عام في كافة المجالات .. »

« التقدم المادى لا بد منه ، ولكن لا بد معه من تطوير وتنوير بالنسبة لمجموع الشعب ، لا بد لتطوير وتنوير مجموع الشعب من العناية بالعناصر المتميزة - قدرة - من أبنائه والمحافظة على المصاييح التى تضىء طريقه . والقوى التى ترعى قيمه وتقاليده وأفكاره .



باختصار هناك أزمة حادة ، يعيشها ويعانى منها المثقفون في بلادنا ..
وهى أزمة خاصة بهم .. لكن .. ليسوا هم أسبابها غالبا .. أو أن أغلب أسبابها ، خارج عن إرادتهم .. ولا حول ولا قوة لهم فيها .
قد يكون للصدام مع ثورة يوليو جانب ..
قد يكون لتقهقر دورهم في المجتمع ، جانب آخر ..
لكن من المؤكد ، عموما ، أن هناك أزمة تنهش في عقول المثقفين ، وفي أجسادهم ، أيضا ..

ولعل أهم مظاهر هذه الأزمة ، غياب المثقفين عن المشاركة المطلوبة منهم في الحياة العامة .. أو إحساسهم بضعف الدور الذى يلعبونه .. أو إحساسهم بأن هذا الدور مجرد واجهة لا أهمية ولا قيمة لها .. فانعزل البعض .. وهرب البعض .. واكتفى البعض بالنقد والغضب .. وخلت الساحة لآخرين .. يرتدون مسوح المثقفين ويتكلمون بألسنتهم ويحترفون الطاعة ، ويمارسون التبرير ، ويكيفون الأمور على حسب الريح ..

وبهذه « التقسيمة » انقسم المثقفون على أنفسهم .. ليس انقساما في الفكر أو

المبادئ أو الإيديولوجيات ، وإنما انقساماً في الاتهامات وتبادل القذائف والحجارة .. واختفت من قاموسهم كلمات «الالتزام» ، «المشاركة» ، «التحدى» ، وظهرت كلمات مثل «الاستسلام» ، «العمالة» ، «الانهزامية» .. واختفى من حياتهم أسلوب الجدل والحوار وبرز أسلوب القذف والاتهام .. وسيطر عليهم جميعاً ما يمكن أن نطلق عليه «قانون الاشتباه الثقافي» .. وبفعل هذا القانون أدين كل المثقفين .. من يدخن سيجارة أمريكية يصبح إمبريالياً .. من يرتدى قبصاً فرنسياً يصبح برجوازياً .. من يدافع عن الحكومة يصبح عميلاً لها .. من ينقدها يصبح خائناً للوطن .. كل تصرف أصبح جريمة .. كل حركة أصبحت تهمة .. كل سلوك أصبح كارثة ..

وبفضل هذا القانون تحولت الكتل الثقافية المتجانسة إلى أفراد ، من السهل اصطیاد كل منهم على حدة .. وبفضل هذا القانون انفرط عقد التيارات الثقافية المترابطة وتحولت إلى ذرات من الثرى ، تضع في الهواء عند أقل نفخة فيها .. وبفضل هذا القانون ، انقلب شعار فولتير الخالد ، من «قد أختلف معك في الرأي لكنني على استعداد للتضحية بحياتي في سبيل الدفاع عن رأيك» إلى «قد أختلف معك في الرأي ولكنني لن أتردد بالتضحية بحياتك في سبيل الدفاع عن رأيي» .. وبانقلاب هذا الشعار «المقدس» على هذا النحو ، فقد المثقفون أغز ما يملكون .. قدرتهم على الحوار .. وانتقلوا من مرحلة التفاهم إلى مرحلة الصدام ، ومن عصر الإقناع إلى عصر الذبح ، ومن زمن «الكلمة الطيبة صدقة» إلى زمن «الكلمة القاتلة حكمة» .. وأصبح المثقفون يفعلون بأنفسهم ما كان الآخرون يفعلونه بهم .

وكل هذه المظاهر وغيرها دليل على أزمة المثقفين .. ودليل على ضعف دورهم في المجتمع .

فكلما كان للمثقف دور في المجتمع كان أكثر تفاؤلاً وأكثر ترابطاً ، وأقل شراسة .. وكلما تقلص هذا الدور زادت متاعبه وكبرت عيوبه . ووقف للآخرين

بالمرصاد .. وهنا تتحول طاقاته الإبداعية إلى طاقات تدميرية .. وتنقلب طاقاته الاجتماعية إلى طاقة كلامية .. ويصبح كل همه البقاء على نوعه .. وفي معركة البقاء على النوع كل شيء مباح .. حتى التجريح والاشاعات ورجم الآخرين بالانتهاكات ..^(٦)



ولعل أهم مظاهر هذه الأزمة الآن ، تغير خريطة التحالفات السياسية والحزبية ، في مصر ، بعد مرحلة السادات ..
فقد تغيرت المبادئ ، وارتبكت الائتلافات ، ولم تعد كل جماعة سياسية ، تعرف حدودها .

فالتيار الماركسي يتحالف مع التيار الناصري ، ويعيشان ، أو يتعايشان معا تحت سقف واحد ..

الوفد العلماني يتحالف مع الإخوان ، ويواجهان الحكومة معا بنفس الشعارات ، ونفس المبادئ ..

والحزب الوطني الذي خرج من عباءة السادات ، وبني وجوده على هدم كل ما أنجزه عبدالناصر ، تنصل بعد السادات ، وقبل آخر انتخابات من الأب الروحي له ، وعاد يتمسح في قبض عبدالناصر ، بعد أن مزق عباءة السادات ..

والتيارات المتحمسة لثورة يوليو ، والتي ولدت في أحضانها ، أصبحت هي نفسها التيارات المتحمسة للوفد ، وللإخوان ، ولتحالفها الغريب ، ضد ثورة يوليو .

والتيارات التي كانت تهاجم ثورة يوليو ، بعد رحيل عبدالناصر ، أصبحت

(٦) انظر مقالنا : قانون الاشتباه الثقافي على مقاهي المثقفين - مجلة الوادى - مايو ١٩٨٢ .

هى نفسها التيارات التى تدافع عنها ، بعد رحيل السادات وأصبحت بصورة علنية واضحة ضد خصوم يوليو ، وخصوم عبدالناصر .

والتيارات التقدمية ، أو الماركسية التى لم تتوان يوما فى الهجوم على التيارات الدينية ، عادت للتخلص ، أوللتخفف ، من هذا العداء القديم ، وأصبح بينهما نوع من الهدنة .. على الأقل من أجل أن تتجه كل النيران إلى الحكومة ، وتقوى جبهة المعارضة ..

والتيار المحافظ الذى نشط فى السبعينات ، بعد الانفتاح ، يهاجم الانفتاح أحيانا ، ويشهر بجرائمه ، وينشر أخبار تجاوزاته فى صحف المعارضة ..

والذين خرجوا من سجون يوليو ، انقسموا فى التعامل معها .. فهناك من جعل قضية عمره هى الدفاع عنها (الماركسيون مثلا) .. وهناك من نذر نفسه للتخلص من آثارها (الاشوان مثلا) .. وهناك من قرر الاستفادة من الوضع الذى انتهت اليه الآن (الوفديون مثلا) ..

ولا يتوقف الارتباك الذى نعيشه .. ويعيشه المثقفون ..

● ●

وبقدر ما تنوع مظاهر هذه الأزمة ..

بقدر ما تنوع أسبابها ..

وبقدر ما تنوع وجهات النظر فيها ..

فالدكتور فؤاد مرسى ، مثلا ، يرى أن هذه الأزمة نتيجة تراكمات سنوات عديدة ، إلا أنها انفجرت بعد الانفتاح^(٧) .

ويقول :

إن أزمة المثقفين الراهنة ، تختلف نوعيا عن أزمة ١٩٦٠ ، التى تمثلت فى

(٧) ندوة « المثقفون والتغير الاجتماعى » .

انصراف المثقفين عن التأييد القلبي للثورة ، وفي احتضان الثورة لأهل الثقة دون أهل الخبرة ، أما في وقتنا هذا ، فإن الأزمة من نوع آخر ، هي أزمة نوعية وجودة الثقافة ، بمعنى : هل تؤدي الثقافة وظيفتها ، وهي إعطاء الناس رؤية يستطيعون بها أن يستشرقوا المستقبل وأن يتحركوا بثقة إلى الأمام .. أم لا ؟!

والدكتورة سامية الساعاتي ترى^(٨) :

أن أزمة المثقفين ليست في عدم القدرة على تكوين وجهة نظر ، وإنما في التعبير عن وجهة النظر . وأن التفاوت ليس في وجهة النظر وإنما في القدرة والشجاعة في التعبير .

وتقول :

إن أزمة المثقفين هي أزمة تعبير وأزمة فعالية ، وبالتالي فإنه من غير الممكن أن نطالب بحوار يجمع بين المثقفين يعبرون فيه عن وجهات نظرهم المتباينة ويؤكدون فيه فعاليتهم ، إذ أن مجرد التعبير أصبح يمثل مشكلة رئيسية .

والدكتور أحمد عبدالرحمن إبراهيم يرى^(٩) :

إن أزمة المثقفين سببها تخلى المثقف طوعاً أو كرها عن نصرته الحقيقة ، والعدالة ، والحرية ، ووقوفه إلى جانب نفسه وأنانيته ، وقد استمر ذلك ، واستحبه ، أجل لقد خذل المثقفون أمتهم ، وخذعوها ردحا طويلا من الزمان ، ولما أفاقوا واستيقظت تحت مطارق الأزمات ، راحوا يتبرءون من الماضي ويدينون سياساته وأوضاعه ونظمه ، متناسين أنهم كانوا شركاء أصليين بما بذلوا من جهد في تبرير الخطأ ومباركة الاستبداد ونصرة الظلم .

ولا يرجى من مثقف أفنى حياته يبحث عن مبررات لأعمال غيره ، أن يبلور لنفسه فلسفة أو نظرية شاملة تحكم فكره ومواقفه ، وتضمن له الاتساق والتميز ،

(٨) ندوة « المثقفون والتغير الاجتماعي » .

(٩) الأهرام ١٩٨٤/٤/٩ .

وتحميه من الاضطراب والتناقض ، ولعلنا لانشط إن قلنا إن هذا المثقف « لا يريد » أن تكون له فلسفة أو نظرية محددة واضحة ، فإن التبرير لأفعال الآخرين يتطلب « مرونة ! » واسعة تسمح بالجمع بين المتناقضات ! والفلسفة الشاملة المحددة الواضحة لا تسمح بتلك المرونة الجهنمية !

والدكتور على الدين هلال يرى^(١٠) :

إن أزمة المثقفين تتبع في شق منها من طبيعة تكوين الجماعة الثقافية في مصر ، وتطورها التاريخي ، وفي شق آخر من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعمل هذه الجماعة في إطارها . إن على المثقفين - كأفراد وكمجموعة - أدوارا عدة في عملية التغير الاجتماعي ، يمكن أن نوجزها في ثلاثة . أولا : دور المثقف كمعبر عن قضايا عصره ومجتمعه ، وثانيها : دور المثقف كمبشر بتغير الرؤية الاجتماعية ، والنظام الاجتماعي وثالثها : دور المثقف كرجل حركة وعمل ينخرط في الأحزاب السياسية لتحقيق ما يؤمن به ..

وبالطبع فإن كل مثقف لا يلعب هذه الأدوار الثلاثة بالضرورة ، ولكن الجماعة الثقافية أو جماعة المثقفين دائما من بينها من يلعب هذا الدور أو ذلك في نفس اللحظة التاريخية .

وبالطبع فإن المثقفين بحكم اختلاف نظراتهم الاجتماعية ومواقفهم الفكرية يجدون أنفسهم في « خنادق مختلفة تحتم عليهم أن ينازلوا بعضهم بعضا ، وبالطبع أيضا لا يوجد زعم بأن عملية التغير الاجتماعي يحتكرها المثقفون أو حتى أنهم يقومون فيها - بالضرورة - بالدور الأساسي . ولست أعرف تيارا اجتماعيا يقول بذلك . ومن هنا خطورة ما يطرحه البعض بخصوص « التغير الاجتماعي بدون مثقفين » .

إن عملية التغير الاجتماعي بدون مثقفين هي عملية لا يمكن تصورهما في المقام

(١٠) الورقة المقدمة منه إلى ندوة « المثقفون والتغير الاجتماعي » والتي تحمل عنوان : « بعض جوانب : الجماعة الثقافية في مصر »

الأول ، فأى عملية اجتماعية تتغير تحديدا للأولويات والبدائل ، وإن التقليل من دور المثقفين ورجال الفكر فى هذا الصدد يعنى أن نترك ساحة عملية التغير الاجتماعى لقوى التكنولوجيا العمياء ولدافع الربح الفردى الأنانى والضيق . وعلى ذلك هناك أربع إشكاليات رئيسية تواجهها الجماعة الثقافية فى مصر .
هى :

إشكالية الازدواج بسبب انقسام التعليم إلى دينى ومدنى .

إشكالية الانفصام بين الماضى والحاضر .

إشكالية العلاقة مع السلطة . وغياب الحريات العامة وضمانات حقوق الإنسان ، الأمر الذى جعل هذه العلاقة تتسم إما بالقهر السياسى وإما بالفساد المالى ، وفى كل من الحالتين يواجه المثقف أزمة فى التعبير .

إشكالية العلاقة مع المجتمع ومدى وجود المثقف العضوى الملتزم والمرتبطة ارتباطا وثيقا مع طبقة اجتماعية ما يعبر عن مصالحها ويرتبط بمنظمتها وحركاتها .
والدكتور حامد أبو أحمد يرى^(١١) :

إن أزمة المثقفين فى زماننا سببها تقاعس مثقفي اليوم ونكوصهم على أعقابهم ، ويتمثل ذلك فى اتجاهين ، الأول هــ الهروب من مواجهة الواقع إما بالهجرة خارج البلاد ، أو التقوقع داخل المجتمع ، والثانى هو اللجوء إلى التجريد والمعميات ، أو التغريب عبر الوعى وكلها أمور لا تتفق مع المنعطف التاريخى الخطير الذى يمر به مجتمعنا فى الوقت الراهن ، وقد أدى هذا بالطبع إلى بروز أنصاف الموهوبين والمتملقين والآكلين على كل الموائد ، ونحلت الساحة ، أو كادت تخلو من فرسانها الحقيقيين .



ولا يتوقف الكلام عن أزمة المثقفين ..

(١١) جريدة «الأهرام» ١٧/٤/١٩٨٤ .

ولا يتوقف الكلام عن مظاهر الأزمة .. وأسبابها .. ونتائجها ..
لكن ..

هذا الكلام يصبح كلاما بلا معنى .. مجرد فض مجالس .. إذا لم نعد به إلى
الأصل .. وإذا لم نعد به إلى الجذور والبذور التي غرست في تربة المجتمع المصرى
بعد ثورة ٢٣ يوليو .

إننا لا نستطيع أن نعرف سر ضعف الثمار ، دون أن نعرف سر ضعف
البذور ، والتربة ..

ونحن الآن ، عندما نتكلم عن أزمة المثقفين ، نتأمل الثمار ، ونشخص
أمراضها ، ونصف عيوبها ، دون أن نكلف أنفسنا العودة إلى الجذور وتأملها ،
والعودة إلى البذور وتوصيفها .. وهذا ما أتمنى أن أنجح فيه وأنا أحاول الغوص
في أعماق ، أعماق ، ما سمي بأزمة الثورة ، والمثقفين ..

على أننى ، وقبل أن ننزل بحر المحاولة ، أجدنى مضطرا للتساؤل عن جدوى
التعرض لهذه القضية الآن ، وعن جدوى الغوص في أعماق أعماقها .

هل هناك فائدة من وراء ذلك ؟

هل نحتمل مثل هذه القضايا الآن ؟

أليس من الأفضل أن نغلق صفحة الماضى بجلوه ومره ، ونتطلع إلى المستقبل
ونحاول أن نواجه متاعبنا التى نعيشها فيه ؟

وبداية . أقول : إن الحاضر هو ساق وفروع وأوراق وثمار بذرة الماضى ..
الحاضر هو غرس الماضى .. وإن من لا ماضى له لا حاضر ولا مستقبل له .. وإن
من لا تاريخ له لا جغرافية له ..

ثم أقول : إن ثورة يوليو التى أعطت الشعب المصرى الكثير .. من استقلال
الوطن إلى كرامة المواطن ومن التعليم المجانى إلى العلاج المجانى .. ومن رفع
مستوى المعيشة إلى رفع رأس الانسان .. هى ملك لنا جميعا .. من حقنا أن

نناقشها ونحاسبها .. ومن حقنا أن ندافع عنها بتنقية أخطاءها ومراجعة عيوبها
وتلافي تكرار خطاياها ..

وأضيف : إن الوقت مناسب الآن لمناقشة أسباب الخصومة بين الثورة
والمتقفين .. بل إن الوقت الآن يفرض علينا هذه المناقشة .. ويجعلها ضرورة ..
بل ونؤكد أننا تأخرنا كثيرا في مناقشتها والتعرض لها ، وفك عقدها .

نحن في التفكير والثورة في التنفيذ !

« إن طبيعة الضباط وعزلتهم عن المجتمع تجعل منهم فئة خاصة تتعامل مع الحياة بالأسلوب الذى اعتادوه فى الجيش والذى يغلق دائرة التفكير غالبا فى حدود إعطاء الأوامر ، وتنفيذها . . .
إن هؤلاء الضباط كانوا يشكلون نوعية خاصة . . . ورغم أنهم كانوا من أكثر الضباط ثقافة ، ولم يكونوا من الخاملين ، وكانت شخصياتهم ومراكزهم مصدرا من مصادر جاذبيتهم لتجمع باقى الضباط الأحرار حولهم ، رغم ذلك يصعب القول بأنهم فى مجموعهم أوفى الأغلبية كانوا من المثقفين » .

أحمد حمروش

لا يستطيع أحد أن ينسب «ضباط يوليو» إلى شرائح ، أو فئات ، أو جماعات المثقفين .

فقد كانوا - رغم وعيهم - جزءاً من الضباط عموماً .
والضباط في مصر ، قبل الثورة ، كانوا شريحة معزولة عن المجتمع .. لهم عالمهم الخاص .. وليس لهم حق ممارسة العمل السياسي ، ولا الحزبي ..
وكانوا من شدة تجانسهم ، ومن شدة توافقهم ، فئة خاصة ، منفردة ، ومميزة .

يقول أحد ضباط يوليو ، هو أحمد حمروش :
إن «طبيعة الضباط ، وعزلتهم عن المجتمع ، تجعل منهم فئة خاصة ، تتعامل مع الحياة بالأسلوب الذي اعتادوه في الجيش والذي يغلق دائرة التفكير غالباً في حدود إعطاء الأوامر وتنفيذها»^(١) .

ويضيف :

«إن هؤلاء الضباط كانوا يشكلون نوعية خاصة» .

«ثلاثة منهم حصلوا على ترقية استثنائية في حرب فلسطين هم : عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين وصلاح سالم .

(١) أحمد حمروش - قصة ثورة يوليو - الجزء الأول .

وثلاثة منهم حصلوا خلال الحرب على نجمة قواد وهم : جمال عبدالناصر وعبداللطيف البغدادى وزكريا محيى الدين .

واثنان منهم تخرجوا فى الجامعة ، هما : محمد نجيب الذى حصل على ليسانس الحقوق ، وحصل بعد ذلك على دبلوم فى القانون الخاص ، والقانون العام ، إلى جانب تخرجه من كلية أركان الحرب .. وخالد محيى الدين الذى تخرج فى كلية التجارة .

أى أن مؤهلاتهم العسكرية أكبر من مؤهلاتهم التعليمية .

وفهمهم للغة « الثكنات » يفوق فهمهم للغة « الثقافة » .

وتقبلهم لتنفيذ الأمر يتخطى تقبلهم لقبول الحوار .

ولو تخطينا الزمن قليلا ، لوجدنا أن أصحاب المؤهلات الجامعية ، الذين أضافت لهم العلوم المدنية بعدا جديدا كانوا أول من تخلصت منهم الثورة ..

مثل خالد محيى الدين الذى أجبر على الرحيل إلى سويسرا فى مارس ١٩٥٣ .

ومثل محمد نجيب الذى انتهى نفوذه فعليا بعد أزمة مارس ١٩٥٤ .

وإذا كان محمد حسنين هيكل ، قد عرف المثقفين بأنهم هؤلاء « الذين واتهم الفرصة ليتعلموا القيادة الفكرية فى شتى المجالات »^(٢) فإن هذا التعريف يخرج أغلب الضباط الأحرار الذين قاموا بالثورة من دائرة المثقفين .

فأغلبهم لم يتعلم أكثر من العلوم العسكرية التى كانت فى ذلك الوقت بعيدة كل البعد عن العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، التى بدأت تأخذ بها الكليات العسكرية الآن .

وكلهم كانوا أبعد ما يكون عن تولى القيادة الفكرية فى مجالاتها المختلفة .

بل إن أغلبهم كانوا أبعد ما يكون عن الحياة الفكرية والحزبية والسياسية ..

(٢) انظر الفصل الثانى من الكتاب .

فحوالى ١٢ ٪ منهم فقط هم الذين كانوا على اتصال بالجماعات والأحزاب ، وخاصة الإخوان ، والشيوعيين ، وحزب مصر الفتاة .

وكان جمال عبدالناصر الوحيد الذى كان على علاقة بهذه الاتجاهات الثلاثة .. فقد كان عضواً فى خلية شيوعية .. وكان عضواً فى جماعة الإخوان .. وكان عضواً فى حزب مصر الفتاة ..

ويفسر البعض ارتباط عبدالناصر بهذه الاتجاهات المتناقضة بواحد من اثنين :

- إما أنه كان يفتش عن مذهب يؤمن به .
 - وإما أنه كان يفتش عن قوة سياسية تساند عمله العسكرى .
- وأغلب الظن أنه كان يفتش عن قوة ، لا عن مذهب ..
- وأغلب الظن أن كل القوى السياسية المتناقضة خذلت .. أو تصورت نفسها فى غير حاجة إليه .. أو لم ترد أن تقحم الجيش فى السياسة ..
- وكان على رأس هذه القوى : الوفد !
- فقد رفض الوفد نهائياً ، أن يتعاون مع الضباط الأحرار ، فى تغيير أى شىء ، بعد حريق القاهرة .

وكانت القوة السياسية الوحيدة التى قبلت التعامل مع عبدالناصر هى جماعة الإخوان .. ومن الثابت أنها الجماعة السياسية الوحيدة التى كان لها دور مباشر ، ومحدد فى ليلة ٢٣ يوليو .. وكان هذا الدور دوراً عسكرياً ، شعبياً ، يتلخص فى صد التحركات المتوقعة للجيش الإنجليزى على طريق السويس - القاهرة .

وبسبب رفض القوى السياسية الرهان على الضباط الأحرار ، لم يجد عبدالناصر ، كقائد لهم ، مفراً من الرهان عليهم .. ولم يجد مفراً من أن تكون حركته عسكرية لا سياسية .. بدنية لا عقائدية .. ولم يجد مفراً من أن ينضم إليه

فى التنظيم كل من لليه الحماس والشجاعة وروح المغامرة ، بغض النظر عن مستواه الثقافى ، وبغض النظر عن وجود حد أدنى من التجانس الفكرى بينهم . لقد كان تنظيم الضباط الأحرار : سمك . لبن . تمر هندى .

كان يضم الرومانسيين ، والوطنيين بلا هوية فكرية ، والشيوعيين ، والإخوانيين ، وأيضاً من أطلق عليهم : « الكمالة » .. كمالة العدد ، حتى يكون للتنظيم وجود فى أكبر عدد ممكن من وحدات الجيش وتشكيلاته .

وهؤلاء هم الذين قال عنهم جمال عبدالناصر ، أنهم جمعهم من الغرز والبارات .

وهؤلاء هم فى اعتقادى الذين أساءوا للثورة ، وركبوا موجتها ، ونجحوا كعملة رديئة فى طرد العملات الجيدة ، وكانت تصرفاتهم وانحرافاتهم الثغرة الكبيرة التى نفذ منها أعداء الثورة ، وكانت السلطة القوية التى وجدوها فى أيديهم ، أحد الأسباب القوية لشق نهر من الخصومة ، لا يمكن عبوره ، بين الثورة والمثقفين .. فقد تصرفوا بلا وعى ، واستخدموا سلطاتهم بلا فهم ، وأطلقوا لغرائزهم العنان ، فأطاحوا بعدد كبير من المثقفين ، وفرضوا قواعد وأصولاً للتعامل ، كان من الصعب التخلص منها بعد ذلك .

وقد كانت المسافة بين هؤلاء « الكمالة » وضباط « القيادة » بعيدة جداً .. ضباط القيادة يتمتعون بالنشاط والجاذبية واندرة على جمع الآخرين حولهم .. وضباط الكمالة من ذلك النوع من البشر الذى يكمن ثم يقفز .. ويحسب قبل أن يتحرك .. ويتعامل مع الغريزة قبل الضمير .. ومع المصلحة قبل العقل .

لكن رغم أن ضباط القيادة كانوا من أكثر الضباط ثقافة ، ولم يكونوا من الحاملين ، وكانت شخصياتهم ومراكزهم مصدراً من مصادر جاذبيتهم

لتجمع باقى الضباط الأحرار حولهم ، رغم ذلك يصعب القول بأنهم فى مجموعهم أو فى الأغلبية كانوا من المثقفين^(٣) .

«وما ورد فى منشورات الضباط الأحرار لا يعكس المستوى الفكرى لهم ، ولا يعطى مقياسا صحيحا لدرجة وعيهم .. بل هو تعبير عن أفكار عدد محدود منهم .

«ولا شك أن قصر الفترة الزمنية لتشكيل تنظيم الضباط الأحرار والذى لم تتجاوز الثلاثة أعوام بكل ما صاحب من ظروف التجنيد واستكمال شكل التنظيم ، كانت سببا رئيسيا فى عدم خلق وحدة فكرية ، ووعى ثقافى مشترك لهؤلاء الضباط .

«كانت الأفكار العامة ، والأفكار الوطنية ، والنقمة على الاستعمار هى الدافع الرئيسى لتحريك الضباط ، ولكن تفاصيل الأمور كانت متباينة فى عقولهم ، وصورة المستقبل غير واضحة أمامهم .

«وتجاوبا مع طبيعة الضباط فى تقبل الحركة البدنية التنفيذية عن الحركة العقلية الذهنية ، تحركوا ليلة ٢٣ يوليو ، ولكن أغليبتهم العظمى لم تكن تدرك ، أو تحاول بذل الجهد فى معرفة ما يحمله الغد»^(٤) .

باختصار ..

لم تكن قيادة يوليو من جماعات المثقفين ، وإن كانت من طليعة العسكريين الوطنيين .

ورغم حماس أفرادها ، فإنهم لم تكن لهم عقيدة واحدة .
ولأنهم فشلوا فى الارتباط بالمثقفين والسياسيين ، لم يكن أمامهم سوى

(٣) أحمد حمروش - المصدر السابق .

(٤) أحمد حمروش - المصدر السابق .

التعامل مع المدنيين والعسكريين . ولأنهم تحركوا دون خطة كاملة ، وواضحة عن المستقبل ، لم يكونوا ليعرفوا ماذا يجبىء لهم القدر ، ولا ماذا سيفعلون في الغد .

● ●
ان أغلب ضباط يوليو لم يكونوا ليعرفوا ، حتى ساعة تحركهم لتغيير النظام في مصر ، ماذا يريدون بالضبط ، ولم تكن لهم أفكار واضحة عن نظام الحكم البديل ، ولا عن العدالة الاجتماعية .. ولا حتى عن دور الجيش الذى يمثلونه في السياسة .

أكثر من ذلك ، لم يكن فى ذهنهم صورة واضحة عن التغير الذى يريدونه ، وكان كل همهم على الأقل فى البداية ، تغيير قيادات الجيش التى تسببت فى فضيحة حرب فلسطين ، تلك الحرب التى كانت شرارة الغضب فى نفوسهم ، وكانت شرارة الوعي بأن العدو الحقيقى ليس فى فلسطين وإنما فى مصر .

أى أن من أهم أسباب ما حدث فى ٢٣ يوليو ، كان الثأر للهزيمة فى فلسطين ، من الذين تسببوا فى هذه الهزيمة ، أما باقى الأسباب الاجتماعية والسياسية الأخرى فمن المؤكد أنها كانت باهتة ، أو ضائعة فى عقول وضماير الضباط الأحرار ، حتى بعد أن استولوا على السلطة .

وهذا ما يضع حركتهم فى إطار الانقلاب العسكرى ، سواء ونحن نناقشها من حيث الإعداد ، أو من حيث التنفيذ .
وهو ما يعترف به جمال عبدالناصر شخصيا ..

ففى أول أكتوبر ١٩٥٢ ، نشر عبدالناصر بمجلة «التحرير» مقالا بعنوان : «كيف دبرنا الانقلاب ؟» .. ومن عنوان المقال نستطيع أن ندرك بسهولة أن جمال عبدالناصر ورفاقه كانوا يعتبرون ما جرى فى ليلة ٢٣ يوليو انقلابا .. لا ثورة .. وهذا يعنى أنه ورفاقه لم يكن فى نيهم - فى التحرك - أكثر من إسقاط

الملك فاروق وتطهير الجيش ، وفي نفس الوقت استمرار الحكم في يد البروجوازية الكبيرة ، كما كان قبل ذلك ..

وهذا يؤكد أن ثوار يوليو لم يكن لديهم ، لا قبل نجاح الحركة ، ولا بعدها ، أى فكرة ، أو اتجاه ، أو نظرة مسبقة ..
لم تكن لديهم أيديولوجية ..

وبالتالى لا يمكن - مع الاحتفاظ بزيهم العسكرى - أن ننسبهم إلى المثقفين .
ومرة أخرى يعترف جمال عبدالناصر بهذه الحقيقة ، عندما قال فى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر القومى العام :

« ما كناش مطلوب منى أبدا فى يوم ٢٣ يوليو أنى أطلع معايا كتاب مطبوع وأقول أن هذا الكتاب هو النظرية .. مستحيل .. لو كنا قعدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو ، ما كناش عملنا ٢٣ يوليو ، لأن ما كناش نقدر نعمل العمليتين مع بعض » ..

وهذا دليل إضافى يثبت أن حركة يوليو كانت حركة بدنية وليست حركة فكرية .. وأنها كانت حركة وطنية لا حركة اجتماعية ..
وأنها حركة كانت تستهدف تغيير قيادات الجيش ، لا تغيير علاقات المجتمع ..

ولسنا نقول هذا الكلام من باب التقليل من دور الضباط الأحرار .. ولكن .. من باب فهم ما جرى بصورة مجردة ، لا عواطف فيها . ولا انفعال .

لقد قام الضباط الأحرار بانقلاب عسكرى ، كان الأمل ضعيفا فى نجاحه ، ثم فرضوا مطالبهم العسكرية ، فاستجيب لهم ، فإذا بهم يطالبون الملك بالتخلص من أعوانه وحاشيته الفاسدة ، فلم يتردد الملك فى تنفيذ طلباتهم .. فإذا بهم يطالبون برحيله وتنزله عن العرش ، فلم يتردد مرة أخرى فى الاستجابة لهم ..

وهكذا ..

نمت حركة الجيش ، وكبرت ، وكسبت أرضا بعد أخرى ، إلى أن تمكنت
تماما من السلطة .. فتحوّلت إلى ثورة .
واتجهت لقلب المجتمع ..

ولو كان الملك قد رفض التخلص من حاشيته ، هل كان الف باط الأحرار
سيطالبون برحيله ؟ .
ولو كان الملك قد تصرف دون خوف ، وبلباقة وحكمة ، هل كان الانقلاب
سيتحول إلى ثورة ؟ .

إننا لا نستطيع أن نقدم الإجابة على مثل هذه الأسئلة .. ولا يهم أن نقدم
الإجابة عليها .. لأن كل مانريد أن نقوله هنا ، هو : أن ضباط يوليو كانوا
يمشون وراء الظروف لا وراء خطة محددة .. وكانوا يتصرفون حسب رد فعل
الأحداث لا حسب خطوات اتفقوا عليها .



وتتضح الصورة أكثر- كما يقول د . عبد العظيم رمضان في مقدمة كتابه
« عبد الناصر وأزمة مارس » - إذا عرفنا أن الإصلاح الزراعي الذي أعطى للثورة
اسمها منذ البداية ، والذي يعد الخطوة الأولى في طريق تحولها من « انقلاب » إلى
« ثورة » ، لم يكن من فكر الذين قاموا بحركة ٢٣ يوليو ، وإنما كان من فكر
القوى السياسية السابقة على الثورة ، والتي قدمته في برامجها بعد قيام الثورة . كما
أن مشروع الإصلاح الزراعي لم يكن من وضع الضباط الأحرار ، وإنما كان من
وضع الدكتور راشد البراوي .

ويضيف د . رمضان :

« إن الثورة بعد نجاحها ، كانت قد طلبت من الأحزاب السياسية القائمة

تقديم برامجها « ليكون الشعب على بينة من أمره » . وكان من الطبيعي أن تفرض المسألة الزراعية نفسها على برامج هذه الأحزاب ..

وكان أن طالب الوفد ، والأحرار الدستوريون ، والسعديون ، وأعضاء الحزب الوطني (وهي الأحزاب التي مارست الحكم) بالأخذ « بطريق الضرائب التصاعدية على جميع الدخول ، ذلك أن هذا الحل كان يناسبها باعتبارها أحزابا تتكون من عصابات زراعية بالدرجة الأولى ، لأن الضرائب التصاعدية سوف تطبق على كل من كبار رجال الصناعة والتجارة وكبار الملاك سواء بسواء ، وفي نفس الوقت تدع لكبار الملاك الاحتفاظ بسيطرتهم السياسية » .

وكان أن طالبت الأحزاب الراديكالية (التي لم تمارس الحكم مثل « الإخوان المسلمون » والحزب الوطني الجديد والحزب الاشتراكي وحزب الفلاح بالأخذ بطريق تحديد الملكية ..

وفي الحقيقة لم تشغل قضية الأرض الزراعية بعد الثورة فقط ، وإنما شغلها ، وشغلت معظم أنصار الفكر والرأى والثقافة ، قبل الثورة بسنوات طويلة أيضا ..

وهنا أشير إلى ما كتبه مصطفى أمين في ٣٠ يونيو ١٩٤٥ ، في الموقف السياسي ، في أخبار اليوم^(٥) :

قال مصطفى أمين :

« لقد طالبنا بالاستقلال السياسي ، وطالبنا بجلاء القوات الإنجليزية عن بلادنا ، وتحريرنا من رق الاستعمار الذي يسمونه معاهدة الشرف والاستقلال . ونحن اليوم نطالب بالاستقلال الاجتماعي نطالب بجلاء الفقر والمرض والجهل والجوع عن بلادنا ، نطالب بتحريرنا من الاستعمار الاجتماعي ، الذي يسمونه كذبا ، احترام ملكيات الغير !

(٥) مصطفى أمين - لكل مقالة أزمة - دار الشروق .

« إن في مصر ١٢ ألف أسرة تملك ٨٠ في المائة من الأرض ، على حين أن ١٧ مليوناً من السكان لا يملكون إلا ٢٠ في المائة من الأرض ، وإذا كان في الهند نظام المنبوذ الديني فإن في مصر نظام المنبوذ الاجتماعي .

وقال :

« إن الذين في أيديهم مصير السياسة المصرية هم زعماء الأحزاب في مصر ، ومجالس إدارات الأحزاب تتكون غالباً من أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المزارع الواسعة ! هؤلاء هم الذين يتكلمون باسم الشعب ، ويعدون إخراجهم من الحكم اعتداء على حقوق الشعب ! ومن هو الشعب ؟ ، هو مائة أو مائتان من الأغنياء يتبادلون مقاعد البرلمان ، ويحكمون ويسقطون ، ويتشاجرون ويتصالحون ، ويذهبون ويحيثون ، ويبقى الشعب كما هو فقيراً محروماً ، مظلوماً ! فلو فرضت ضريبة تصاعدية على ذوى الدخل الكبير ، ولو استعملت حصيلة هذه الضريبة لمصلحة الطبقات الفقيرة أمكننا أن نحول هذا الفقر المدقع إلى رخاء نسبي ، وأن نحول المقابر والكهوف التي يسكنها الفقراء إلى بيوت يعيش فيها الأحياء . وإذا ضاعفنا ضريبة التركات ووضعنا حداً أعلى لما يرثه الإنسان ، أمكن أن نجعل عدد الذين يملكون شيئاً أكثر من عدد الذين يملكون كل شيء .. وأمكن أن نخفض مستوى الغنى الباذخ ونرفع مستوى الفقر المدقع ، وأمكن أن نفتح المدارس لجميع أفراد الشعب بالجان ، وأمكن أن نضع مشروع تأمين صحي يجد فيه المريض الدواء والعلاج . وأمكن أن يكون للعامل بيت نظيف وحياة مريحة ومستقبل مأمون .

وقال :

« إننا نهيى بأغنيائنا أن يفهموا الموقف على حقيقته ، وأن يعرفوا أن العالم اليوم اتجه نحو العدالة الاجتماعية ، وأن تلك الأيام الذهبية ولت ولن تعود ، وأن الاستعمار الاجتماعي آن له أن يزول ، وأنه خير لنا أن نعقد معاهدة شريفة بين الذين يملكون كل شيء ، والذين لا يملكون شيئاً ، بدلاً من أن نترك الريح

نعصف بأولئك الذين يفضلون أن يفقدوا كل شيء على أن يعطوا المحروم جزءا من كل شيء ..

ويقول مصطفى أمين :

- توقعت أن تقوم الدنيا وتقع على هذا المقال ، وأن يغضب الملك .. ومر يوم السبت ولم يحدث أى شيء ومر يوم الأحد . ولم يتحرك أحد ! ..

وفي يوم الاثنين ٣ يوليو اتصل بي أحمد حسنين باشا رئيس ديوان الملك من بيته وقال لى : بختك من السما ! الملك كان مشغولا يوم السبت فلم يفتح أخبار اليوم ! لو كان الملك قرأ مقالك الذى دعوت فيه إلى تحديد الملكية لقطع رقبتك . كان الشيء الذى كان يشغل الملك هو رد الإهانة عن صديقة الدكتور النقيب ، مدير مستشفى المواساة والذى هاجمته أخبار اليوم أيضا .

أى أن اهتمام الملك بغضب صديقه الدكتور النقيب كان أكبر من اهتمامه بتحديد الملكية والحد من الإقطاع ، وهذا يؤكد أن فكرة الإصلاح الزراعى وتحديد الملكية لم تكن من اقتراح حكومة يوليو .. ولم تكن فكرة جديدة لها .. ولم تكن من مطالب الأحزاب الراديكالية فقط ، وإنما من مطالب المثقفين المحافظين ، مثل مصطفى أمين أيضا .

أكثر من هذا كان بعض رؤساء الحكومة فى مصر قبل الثورة ، يقبلون هذه الفكرة ..

ومنهم النقراشى باشا ، رئيس الحكومة فى ذلك الوقت الذى نشر فيه مصطفى أمين مقاله ..

فعندما قال الأمير محمد على (ولى العهد) : إن فكرة تحديد الملكية فكرة شيوعية ، رد النقراشى باشا :

«إذا كانت هذه شيوعية فأنا إذن شيوعى لأننى مقتنع بها» .

لقد كانت فكرة تحديد الملكية إحدى الأفكار التى سادت مصر ، بعد

الحرب العالمية الثانية .. وكان البعض ينادى بها من باب تحقيق العدالة الاجتماعية .. وكان البعض الآخر ينادى بها من باب نزع الفتيل من قنبلة الثورة .. ومن باب الذهاب إلى الثورة في منتصف الطريق ، قبل أن تأتى إليهم وتكتسحهم وتقتلع جذورهم .. وكان البعض الثالث يرى « أن العدالة الاجتماعية التي سيحققها الإصلاح الزراعى أهم من الجلاء » وأن « الجلاء ضرورة وطنية ولكن العدالة الاجتماعية هي وحدها التي ستحفظ استقلال البلاد »^(٦) .



بل إن المفاجأة المذهلة - بعد كل هذا - أن فكرة الإصلاح الزراعى لم تكن محل تأييد من كل أعضاء مجلس قيادة الثورة .. وعلى رأسهم محمد نجيب .. يقول محمد نجيب في مذكراته التي نشرها تحت عنوان « كلمتى للتاريخ » : « وقد عارضت المشروع المقدم فى مجلس الثورة ولكن الأغلبية أيدته بأكثرية كبيرة .

» وقد شرحت وجهة نظرى وكانت تلخص فى :

« أننى لا أريد الطفرة ومن رأى أن يتم إعادة توزيع الأرض تدريجياً بفرض ضرائب تصاعدية .. بأن تزيد الضرائب زيادة كبيرة على الأراضى التى تزيد مساحتها على ٢٠٠ فدان مما سيجعل أصحابها يسارعون فى التخلص منها بيعها .. والمشروع كما قدم سيستلزم إنشاء وزارة للإصلاح الزراعى وأجهزة إدارية كثيرة مما سيكلف الدولة أموالاً كثيرة مع أن الضرائب التصاعدية ستزيد دخل الخزانة العامة ، فى حين سيثقل كاهل الفلاح بيروقراطية الموظفين الجدد (أى السادة الجدد) .. » وكان رأى عدم إثارة العداوة بين أصحاب الأرض القدامى والفلاحين المالكين الجدد للأرض مما سيثير حدة الصراع الطبقي وهو ما كنت أعمل جاهداً على تجنبه بلادنا ويلاتة .

(٦) من أول المنادين بمثل هذه الآراء الدكتور أحمد ماهر .

« كما أن تفتيت الملكية بهذه الطريقة المتسارعة سيجعل الإنتاج ينخفض » .
كذلك ..

« عارض المشروع رشاد مهنا ، وعلى الرغم من أنه أعلن موافقته تحت ضغط .
رأى الأغلبية مؤكداً أنه سوف يتعاون معها ، إلا أنه لم يلتزم بقوله ، وبدأ يهاجم
المشروع في مجالسه ، وفي اتصالاته » .
والغريب ..

إن مشروع الإصلاح الزراعي وتحديد الملكية لم يكن يستهدف - كما يقول د .
عبدالعظيم رمضان - تصفية الطبقة الزراعية الكبيرة تصفية اقتصادية ، وإنما
« كان يستهدف تصفيتها سياسياً فقط . بمعنى أنه لم يستهدف الاستيلاء على
ثروتها » وإنما كان يهدف تجريدتها من سلاح قوتها .. وهو الأرض والثورة ..
لإضعاف تأثيرها على الحياة السياسية^(٧)

أى أن الإصلاح الزراعي لم يكن تعبيراً عن « ثورة اجتماعية » وإنما كان
محاولة واقعية للعزل السياسى .. وقد اعترف بذلك جمال عبدالناصر فى الاجتماع
الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى (٢٥ نوفمبر ١٩٦١) حين قال : « لم يكن
الإصلاح الزراعى فى ذلك الوقت دليلاً على الثورة الاجتماعية وإنما كان دليلاً
على الحاجة إلى الثورة الاجتماعية » .
والأكثر غرابة ..

إن هذا المشروع - كما يقول د . رمضان أيضاً - على الرغم من أنه لم يكن من
فكر الثورة أو من إعدادها ، كان هو الركيزة التى استندت إليها الثورة فى محاربة
الأحزاب الليبرالية واتهامها بالرجعية ، رغم أن هذه الأحزاب جميعاً قد قبلت
المشروع دون استثناء .

(٧) ما قيل عن لسان د . عبدالعظيم رمضان مصدره كتابه : عبدالناصر وأزمة مارس - مؤسسة
روزاليوسف .

فالوفد- مثلاً- أعلن في يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ في برنامجهِ الثاني الذي أصدره بعد الثورة قبوله للإصلاح الزراعي ، فقال : « يرى الوفد أن مشروع تحديد الملكية والإصلاح الزراعي يتفق مع ما يهدف إليه من إشاعة العدالة الاجتماعية ، والتقريب بين الطبقات ، وتشجيع استثمار رؤوس الأموال في الصناعات والاتجاه نحو تصنيع البلاد والعمل على إيجاد الصناعات » .
وتحمست باقي الأحزاب الليبرالية لهذه الخطوة ، لأنها اعتبرته جزءاً من برامجها .

لكن الثورة تغاضت عن هذا التأييد .. وتغاضت عن هذه الصحوة التي انتابت الأحزاب .

وشنت عليها حملات ضارية .. ووجهت إليها كل ما يمكن من اتهامات .. باختصار ..

هللت الثورة لفكرة قديمة ، واعتبرتها أهم أفكارها ..
ونفذت هذه الفكرة ، رغم أنها ليست لها ..
ثم ..

حاربت أصحابها .. ورمتهم بعكس ما طالبوا به ..
وكان هذا في الواقع ، القانون رقم « واحد » الذي طبقته الثورة على المثقفين عموماً وهي تتعامل معهم .. تأخذ أفكارهم .. تنفذها .. ثم .. تعصر أصحابها .. وتحاربهم .. وتكتسب جماهيرهم وتستولي على نصيبهم .. من إعجاب الناس .

وليس الإصلاح الزراعي وقانون تحديد الملكية هو الدليل الوحيد على صدق هذا القانون ..

صحيح أنه كان الدليل الأول ، لكنه لم يكن الأخير ..
وصحيح أنه كان الدليل الصارخ ، لكنه لم يكن اليتيم ..



في أول أغسطس ١٩٥٢ أصدر الوفد بيانه الأول ، الذي حدد فيه برنامجه بعد الثورة .. جاء في مقدمة هذا البيان :

« استطاع الوفد المصري خلال الثلاث والثلاثين سنة التي انقضت على توكيل الأمة إياه أن يقرب البعيد من آمالها ويسترد الكثير من حقوقها ، ويحقق الجليل من أهدافها . فإلى الوفد - بعد الله والأمة - يرجع الفضل في صدور الدستور الذي جعل الأمة مصدرا لجميع السلطات ، وهو صاحب اليد الطولى في حماية الدستور والذود عن حياضه كلما عصفت به ريح الطغيان تزلزل أركانه وتقوض بنيانه ، إذ التزم لشعار الذي سجله رئيسه الأول سعد زغلول في برنامج وزارته وهو : « بث الروح الدستورية في جميع المصالح ، وتعويد الكل احترام الدستور والخضوع » لأحكامه » لذلك ظفر الوفد بثقة الأمة فاخصته بتأييد الإجماع في جميع الانتخابات الحرة .

ومضى البيان يرصد إنجازات الوفد خلال فترات حكمه ..

من مشروعات الري والصرف وشق القنوات وتعليق السدود إلى ترقى العمال وزيادة أجورهم والاعتراف بحقوقهم النقابي .. ومن رعاية الطبقات الفقيرة إلى مجانية التعليم .. ومن المطالبة باستقلال الوطن إلى الدفاع عن الحريات الشخصية .

ويصل البيان إلى ما سيقوم به الوفد من سياسات مقبلة في العهد الجديد عهد ما بعد ٢٣ يوليو :

١ - تعديل بعض أحكام الدستور بما يجعل من المسئولية الوزارية أمام ممثلي البلاد قاعدة لا استثناء فيها .

٢ - العمل على توطيد الروح الدستورية على أساس حكم الأغلبية مع تمكين المعارضة من إبداء الرأي وبذل المشورة ومباشرة حق النقد بكامل الحرية .

٣ - دعم أسس الحريات العامة وغرس تقاليدھا في الضمير الوطني لتسمو عند الجميع إلى مثلة التقديس .

٤- إحاطة الحريات الشخصية والعامة بسياج منيع ضد كل عدوان .
وحدد البيان ما سيقدمه الوفد للقضاء ، والجيش ، والبوليس ، والعمال ،
والفلاحين ، والتعليم ، والأزهر ، والصحة ، والسجون أيضا .
وعن السياسة الاقتصادية والمالية قال البيان : إن الوفد يشجع رأس المال
المصرى فى استخراج الثروة المعدنية والبتروى . وإنه يشجع الادخار الوطنى ..
وإنه سىبادر بتنفيذ المشروعات التى تؤدى إلى زيادة الانتاج وبالتالي إلى زيادة
الدخل القومى .. وإنه سيعمل على نشر الصناعات الزراعية ، ومحطات
الكهرباء ، وحماية محصول القطن ، وتشجير المقطم ، وإنشاء أسطول تجارى
بحرى ونهرى وجوى .. وإنه سىتسلم قناة السويس بعد انتهاء عقد امتيازها .. وإنه
سىكافح الغلاء .. وسىوفر المساكن الشعبية للفقراء .

وعن السياسة الخارجية قال بيان الوفد إنه لاسياسة للوفد فى قضية الوطن
غير السىاسة الحازمة الحاسمة التى نفذها بالفعل فى عهد وزارته الأخيرة .. وهى
نبذ المفاوضات نبذ النواة .. ونبذ فكرة الدفاع المشترك .. وحدة وادى النيل ..
التمسك بالجامعة العربية .. وبعروبة فلسطين .. وبمبادئ الأمم المتحدة .. ودعم
مجموعة الدول الأفريقية الآسيوية ..

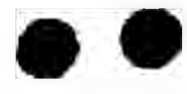
وانتهى البيان بتوقيع رئيس الوفد المصرى مصطفى النحاس .
وفى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ أصدر الوفد برنامجا الثانى بعد الثورة ..
وكان هذا البرنامج أكثر تحديدا وأكثر وضوحا من البرنامج الأول ..
ففى السىاسة الخارجية طالب بتحقيق استقلال البلاد بإنهاء احتلال البلاد من
أراضى مصر والسودان وإخراج كل جندى أجنبى منها وتحقيق وحدة وادى النيل
ورفض لى صورة من صورة الدفاع المشترك والتمسك بالجامعة العربية وبعروبة
فلسطين وبمبادئ الأمم المتحدة وتأييد نضال الشعوب الأفريقية لنيل استقلالها
ودعم مجموعة الدول الأفروآسيوية .

وفى السىاسة الداخلية ، قال البيان : ان سىاسة الوفد فى هذا المجال تلخص

« في العمل على رفاهية الشعب وترقيته عن طريق نظام اشتراكي اجتماعي تكون فيه العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أساس كل مقوماتنا الوطنية » وذلك من خلال توفير وسائل العيش للرجال والنساء .. توزيع الموارد توزيعا عادلا .. عدم تركيز الثروة .. المساواة بين الرجال والنساء في الأجور .. حماية الطفولة والشباب .. التعليم المجاني ..

ومن جديد تعرض البيان للإصلاحات التي سيقدمها في مجالات الحياة المختلفة : الصحة العامة .. السياسة الزراعية .. السياسة الاقتصادية والبرلمانية .. التربية والتعليم .. والدستور ..

ومن هذه الإصلاحات : تأميم المرافق العامة بالتدريج .. وقف البذخ في مصروفات الدولة .. زيادة الضرائب على الكماليات .. تشجيع السياحة .. تشجيع الصناعات الوطنية .. تحريم الخمر والميسر .. التأمين الاجتماعي للعمال .. تجديد القرية المصرية خلال ٢٠ سنة .. تغيير نظام المعاشات .. ووقع هذا البيان أيضا مصطفى النحاس .



وفي أول أغسطس أيضا أصدر الإخوان المسلمون بيانهم عن « الإصلاح المنشود في العهد الجديد » .. جاء في مقدمته : بسم الله الرحمن الرحيم . « ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز » ..

« الآن ، وقد وفق الله جيش مصر العظيم لهذه الحركة المباركة ، وفتح مجهاده المظفر أبواب الأمل في بعث هذه الأمة وإحياء مجدها التليد ، وأزال عقبة كانت تصد عن سبيل الله والحق وتعوق المصلحين ، ويستند إليها ويملي لها المفسدون والمغرضون من كبراء هذه الأمة وحكامها في العهود المختلفة .

« الآن ينبغي أن ننظر إلى الأمام وألا يأخذنا الزهو بهذه الانتصارات عما يجب من استئناف العمل في مرافق الإصلاح الشامل حتى تشعر الأمة بأنها انتقلت نقلة

كلية من عهد إلى عهد . فإن لا تفعل ، فقد ضاعت هذه الحركة وأصابتنا نكسة لا تؤمن عواقبها .

« وهذا يفرض على كل ذى رأى فى الأمة ، إن يتقدم إلى الأمة وإلى أولى الأمر فيها بمشورة خالصة لله ، بريئة من الهوى بما ينبغى أن يتجه إليه الإصلاح المنشود لبعث هذه الأمة من جديد .

« وسنة الإخوان المسلمين أن يتقدموا إلى الأمة وإولى الأمر فيها ، فى مثل هذه المراحل المتميزة من تاريخها بالرأى يستقونه من كتاب الله الذى لا يأتىه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، والذى يسوى بين المسلمين وغير المسلمين فى حقوقهم وواجباتهم العامة ، ولا يفرق بين جنس وجنس ولا بين لون ولون » .

ويعضى البيان ليطالب بـ :

١- التطهير الشامل الكامل .

٢- الإصلاح الخلقي والتربوى .

٣- الإصلاح الدستورى .

٤- الإصلاح الاجتماعى .

٥- الإصلاح الاقتصادى .

٦- الترية العسكرية .

وهنا نشير إلى أن البيان طالب بتوفير فرص العمل .. والتكافل الاجتماعى .. وتحديد الملكية الزراعية .. واستكمال التشريعات العمالية .. وإلغاء النياشين .. وتمصير البنك الأهلى .. وإلغاء البورصة .. وتصنيع البلاد .. وإلغاء البوليس السياسى .. والاستقلال الكامل .

ووقع البيان : المرشد حسن الهضبي .



ولسنا فى حاجة إلى أن نضيف لبيانات الوفد والإخوان ، ما نادى به الشيوعيون أيضا .. فقد طالبوا بالتأميم ، وبمزيد من التصنيع ، وبالتحديد

الملكية ، وبالكفاح المسلح من أجل الاستقلال وبالتحول الاجتماعى لصالح الطبقات المعذمة .

وقد كان الشيوعيون قبل الثورة يندرجون تحت ثلاثة تنظيمات هى :

١- الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدثو) .

٢- الحزب الشيوعى المصرى .

٣- طليعة العمال .

كما أن أحدا لا يجرؤ فى نفس الوقت على أن ينفى علاقة الشيوعيين بتنظيم الضباط الأحرار ، بنفس القدر الذى لا يمكن إنكار علاقة هذا التنظيم بالإخوان .

● ●

والذى يقرأ هذه البرامج التى صاغها مثقفو الأحزاب والتيارات السياسية المختلفة لا بد أن يكتشف بسهولة أنها كانت هى نفسها البرامج التى نفذتها الثورة .
لكن ..

لا بد أن نضع خطا سميكا باللون الأحمر تحت عبارة : « نفذتها الثورة » .
فمن الإنصاف أن نقول : إن كل هذه البرامج وغيرها ، ظلت حبيسة فى عقول أصحابها .. ظلت حبرا على ورق .. مجرد كلام فى كلام .. فقرات فى خطاب أو بيان ..

ومن الإنصاف أن نقول : إن عمر هذه البرامج يكاد يكون من عمر أصحابها ، ومع ذلك لم يجد أغلبها - إن لم يكن كلها - طريقه للتنفيذ والوجود قبل يوليو ١٩٥٢ ..

ومن الإنصاف أن نقول : إن بعض أصحاب هذه البرامج كانوا فى الحكم ، وكانوا يملكون الفرصة والسلطة لتنفيذ برامجهم ، لكنهم لم يفعلوا .. وأغلب الظن أنهم كانوا لن يفعلوا ..

ومن الإنصاف أن نقول : إن أصحاب هذه البرامج كانوا يتحجبون

بالاستعمار والقضية الوطنية . حتى لا يطالبوا بتنفيذ الإصلاح والعدالة الاجتماعية .. وكانوا لا يجدون الظروف ملائمة للتنفيذ ..

لقد فكر الآخرون .. ونفذت الثورة ..

فثوار يوليو كانوا قادرين على التنفيذ .. أكثر من قدرتهم على التفكير .. وكان السياسيون والمثقفون والحزبيون قادرين على التفكير .. أكثر من قدرتهم على التنفيذ ..

فأخذ من ينفذ ممن يفكر ..

وسحب من ينفذ البساط من تحت أقدام من يفكر ..

وكان لا بد ألا يعجب من يفكر بأسلوب من ينفذ ..

وكان لا بد ألا يؤمن من ينفذ بعجز من يفكر ولا ينفذ ..

وكان لا بد من أن تقع الخصومة بين الجانبين .. وألا يوافق كلاهما على الآخر .. أو على الأقل يحاول كل منهما احتواء الآخر ، أو إذايته .. أو التخلص منه .

وهذا ما حدث بالفعل ..

وهذا ما حفر خندق الخصومة بين العسكريين والمثقفين ..

أو بين الثورة والمثقفين ..

إن ثوار يوليو كانوا يملكون الرغبة والحماس والقدرة على تغيير المجتمع ، لكن لم يكونوا يملكون البوصلة التي تهديهم للطريق السليم .. وكان المثقفون يملكون أكثر من بوصلة وأكثر من طريق سليم ، لكنهم لا يستطيعون إستخدامها .. فأخذ المتحمسون كل البوصلات .. وساروا في كل الطرق .. ونفذوا أغلب البرامج .. وانتهوا إلى تغيير المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، بطريقة برجائية .. أو بالطريقة التي يفرضها الأمر الواقع .. فجاء التغيير بلا نظرية مستقرة .. وجاء التغيير بلا استمرار لأي قوة سياسية تقليدية .. وجاء التغيير بلا رهان دائم على قوة

سياسية واحدة ، وإنما بالرهان على قوة لضرب الأخرى ، حتى أصبح الرهان على قوة العسكريين فقط ..

وجاء تنفيذ ثوار يوليو لبرامج الآخرين تنفيذًا لا يرضى عنه أصحاب هذه البرامج ..

إما لأن هؤلاء الآخرين كانوا لا يتصورون واقعيًا إمكانية تنفيذ هذه البرامج .. وإما لأن الثوار الجدد أرادوا التنفيذ والإنجاز مهما كان الثمن ، ومهما كانت الأخطاء والنواقص ..

وقد أتاح الأخطاء الفرصة للنقد ..

وأتاح النواقص الفرصة للهجوم ..

فقد نفذت الثورة الجلاء لكنها أضاعت السودان ، وفرطت في وحدة وادي النيل ، وقبلت شرطًا كان مرفوضًا وهو موافقتها على اتفاقية الدفاع المشترك . ونفذت الإصلاح الزراعي وتحديد الملكية رغم أنها لم تهدف في البداية إلى تغيير اجتماعي وإنما أرادت كسر شوكة الإقطاع سياسيًا . نفذت التأميم والتحصير وبنيت القطاع العام ، رغم أنها لم تخلق الكوادر المناسبة لذلك .

لقد كان كل هم الثورة هو التنفيذ ..

ولأنها نفذت ، فقد التفت حولها الشعب .. والتف حول قائدها .. وصفق لها وله .. فقد كان الشعب في حالة يأس ، وحالة تشبع من كثرة الوعود والانتظار ، وفي حاجة لمن يرمى له «قشة» تنقذه من الغرق ..

وقد صفق عدد كبير من المثقفين للثورة ، لأنها نفذت ما عجز عنه الآخرون .. واعتبر هؤلاء أن دورهم الوحيد هو التنفيذ ..

وكان شعارهم في السنوات الأولى للثورة هو :

«نحن في التفكير والثورة في التنفيذ» !

وهذا ما عبر عنه بوضوح إحسان عبدالقدوس في مقال نشره يوم ١٥ مارس ١٩٥٤ تحت عناوين ضخمة تصدرت مجلة روز اليوسف منها :

إننا نسير في الطريق الطبيعي المحتم على الثورة ..

إنها ثورة تنفيذية وليست ثورة تشريعية .

ليس من طبيعة تكوين الثورة فرض الديكتاتورية العسكرية ..

وقال إحسان عبدالقدوس :

هذه الثورة - ثورة الجيش لم تقم بذاتها ولم تقم لتعبر عن نفسها ، إنما قامت مكملة لسلسلة متتالية من الثورات الصغيرة التي قام بها الشعب ، وقامت لتعبر عن أهداف كان قد رسمها الشعب فعلا خلال ثوراته الصغيرة. هذه .. وتاريخ ٢٣ يوليو ليس هو التاريخ الوحيد في الثورة إنما هو تاريخ الحلقة الأخيرة منها .. ودور ثورة الجيش بالنسبة لثورة الشعب كان دور السلطة التنفيذية الثورية .. فان الجيش لم يتحرك ولم تتكون ثورته إلا لما أحس الشعب بعجزه عن تنفيذ الثورة وحده ..

فهى إذن ثورة تنفيذية ..

وليست ثورة تشريعية ..

أى ليس من طبيعتها أن تشرع هدفا جديدا يختلف عن الهدف الذى ثار له الشعب .. أى أنها بطبيعة تكوينها لا تستطيع أن تقلب - مثلا نظام الحكم من نظام ديمقراطى برلمانى إلى نظام ديكتاتورى عسكرى . وتقلب - مثلا - أساس الحكم من أساس رأسمالى إلى أساس شيوعى ..

إنما هى - كما قلت - ثورة تنفيذية .. أى قامت لأداء دور معين ، هو القضاء على الفساد الذى ثار عليه الشعب .. القضاء عليه فى جميع صورته واقتلاع كل جذوره .. ثم ترك الحرية للمشرعين ليسيروا فى أمان الله .

وقال :

إن الاتجاهات الثورية تختلف بعضها عن بعض باختلاف الطبقات الشعبية التي تسيطر عليها ، وبالتالي اختلاف المبادئ الأساسية التي تسيرها ..

وثورة الجيش لم تسيطر عليها طبقة أخرى غير الطبقة الشعبية التي كانت تسيطر على العهد الماضي ، وهي نفس الطبقة التي قامت بثورة ١٩١٩ ..

فمحمد نجيب وجمال عبدالناصر يتمان إلى نفس الطبقة التي ينتمى إليها سعد زغلول ومصطفى كامل وعراي ..

فثورة الجيش إذن ليست لها مميزات طبقية تميزها عن العهد السابق الذي بدأ منذ ثورة ١٩١٩ .

وهي بالتالي ليست لها مبادئ مميزة تفصلها عن هذا العهد السابق ..
فثورة الجيش لا تدين بالمبادئ الشيوعية مثلا ..

لا تدين أيضا بمبادئ سياسية دينية كالإخوان المسلمين .. مثلا ..
لا تدين بمبادئ اشتراكية محددة كحزب العمال في إنجلترا أو الحزب الاشتراكي المصري الذي كان يرأسه أحمد حسين ..
ولا تدين بمبادئ رأسمالية واضحة كحزب المحافظين في إنجلترا أو الجمهورية الديمقراطية في أمريكا ..

إنما مبادئ الثورة كلها تنحصر في كلمة واحدة مجردة هي الإصلاح وقد يكون بعض هذا الإصلاح مقتبسا من المبادئ الشيوعية ، وقد يكون بعضه مقتبسا عن المبادئ الاشتراكية ، وقد يكون مقتبسا من مبادئ الرأسمالية ، وليس هناك شيء يجمع بين كل هذه المبادئ المتنافرة إلا كلمة واحدة مجردة هي « الإصلاح » .

وقال :

إننا لو أخذنا مبادئ حزب الوفد التي كتبها وأعلنها عقب حركة الجيش ووضعناها لهيئة التحرير لما حدث شيء ، ولما قام خلاف ..

ولو أننا أخذنا المبادئ التي نادت بها هيئة التحرير وكتبناها وقلنا : هذه هي مبادئ الوفد . لما حدث خلاف أيضا .

ولو نشرنا هذه المبادئ دون نسبتها إلى حزب معين لاحتار الناس : أهى مبادئ الوفد ، أم مبادئ هيئة التحرير .. بل لاستطاع كل حزب من الأحزاب القديمة بما فيها الحزب السعدى وحزب الأحرار الدستوريين أن ينسبها إلى نفسه فقد كانت كلها أحزابا تدعو إلى الإصلاح ..

إلى هنا يتضح أن ثورة الجيش ليس لها تشريع خاص بها ..

فهى لا تقوم على طبقة جديدة ..

ولا تقوم على مبادئ جديدة ..

ولم يبق للتمييز بين العهد الجديد والعهد القديم إلا ناحية واحدة : ناحية الأشخاص .

فالمسلم به أن أشخاص العهد القديم قد عصفت بهم الأهواء الحزبية والأغراض الشخصية حتى أصبحوا غير صالحين للحكم وحتى فقدوا ثقة الشعب بهم .. وعندما فقدوا هذه الثقة - لا قبل أن يفقدوها - قامت حركة الجيش ، وقام العهد الجديد ..

وهذه الثقة وحدها ، هى كل ما يميز ثورة الجيش .. فلولا أن الشعب سحب الثقة من العهد القديم لما قام العهد الجديد ، ولولا أنه منحها للقادة الجدد لما نجحوا يوما واحدا فى حركتهم أو فى ثورتهم ..

وعندما نعرف ذلك نكون قد انتهينا إلى الأرض الصلبة التى قامت عليها الثورة .. قامت لأن الشعب أراد لها أن تقوم لتكون السلطة التنفيذية التى ينفذ بها أهدافه ..

ولا تنتهى مقالة إحسان عبدالقدوس عند هذا الحد .. لكن ما أخذناه منها
يكفى للتدليل على الفكرة الأساسية التى توصلنا إليها ..

الفكرة التى يمكن صياغتها الآن صياغة محددة لا لبس فيها ولا غموض ..
والتي يمكن ترجمتها على النحو التالى :

١- إن الثوار الذين قاموا بحركة ٢٣ يوليو لم يكن لهم فكر أو إيديولوجية معينة
يمكن أن تنسب إليهم .

٢- إن محاولة فصلهم عن باقى الذين ثاروا فى تاريخ مصر الحديثة من عرابى إلى
سعد زغلول هى محاولة مضللة .

٣- إن الأفكار التى طالبوا بتنفيذها أو سعوا إلى تنفيذها أو نفذوها بعد ذلك لم
تكن لهم ، وإنما هى محصلة تطور ونمو عاشته الأحزاب التى سبقتهم وهى
محصلة طرح للمثقفين الذين جاءوا قبلهم .

٤- إن دورهم كما طالب به المثقفون كان دور التنفيذ لا دور التشريع .. على
أساس أن المثقفين يشكلون العقل والثمار والضباط كانوا يشكلون القوة
والسلطة والعضلات .. وإن من الطبيعى أن يتحد العقل مع العضلات
ليكون جسم المجتمع سليما وفعالاً ..

وهذا ما حدث فعلاً .. على الأقل فى السنوات الأولى من الثورة ..
لكن ..

سرعان ما أخذت الثورة أفكار المثقفين ، وسعت لتنفيذها ، ثم خاصمتهم ،
وأزاحتهم من طريقها ، وأطاحت بهم ، ووضعتهم فى السجون والمعتقلات ،
وشهرت بهم ، واهتمتهم بالتخاذل والتخلف عن ركبها .

وهنا أحس المثقفون بالحزن والانكسار ..

وأنهم نالوا جزاء سنار ..

وهنا أحس ثوار يوليو بالزهو والانتصار ..

وأنهم نالوا كل السلطات ..

هنا وقعت الأزمة بين المثقفين والثورة ..

لكن ..

ما هي مظاهر هذه الأزمة !

ومتى وقعت بالضبط ؟

ومن كانوا أول ضحاياها ؟

يقول محمد حسنين هيكل^(٨) .

في تصوري وأنا اتطلع الآن إلى أحداث السنوات التسع التي مضت ، أن العلاقة بين « قوة الدفع الثوري » الطلائع الثائرة التي تحركت ليلة ٢٣ يوليو تسعى إلى إحداث تغيير أساسي وشامل في شكل المجتمع المصري - وبين « المثقفين » مرت بأكثر من أزمة ، لا بد من فصل كل منها على حدة ووضعها واحدة بعد الأخرى تحت الفحص الدقيق المتجرد .

وإذا ما حاولت من ناحيتي أن أقوم بهذا الفصل ، فمن رأيي - وهو رأي مفتوح بالطبع للمناقشة - أن هذه الأزمات تتابعت على النحو التالي :
قامت الأزمة الأولى حول المطالبة بعودة الجيش إلى ثكناته في أعقاب تصديده لتنفيذ ثورة ٢٣ يوليو .

« وكان هناك من يبنى هذه المطالبة على أساس أن الجيش ليس سلطة حكم ، وأنه وقد قام بالثورة ، عليه أن يتنحى ويترك الحكم لأربابه والعارفين بأصوله !

قامت الأزمة الثانية حول المطالبة ، بعودة الحياة النيابية ، وبعودة الأحزاب

(٨) هيكل - كتاب « أزمة المثقفين » القاهرة ١٩٦١ .

السياسية باعتبار أن ذلك في رأى المطالبين به هو أساس الديمقراطية وصورتها التى لا تتغير .

قامت الأزمة الثالثة حول ما أسموه فى ذلك الوقت بالمفاضلة بين « أهل الثقة » و« أهل الخبرة » وتركزت هذه الأزمة فى الواقع حول تعيين بعض العسكريين فى عدد من الشركات والهيئات والمؤسسات وفى وظائف يبدو أنها فنية بحتة لا تحمل غير المتخصصين فى أعمالها .

هذه فى تصور هيكل الأزمات الثلاث التى وقعت بين الثورة والمثقفين .. أو هذه هى المظاهر الثلاث لما أصر على تسميته بأزمة الثورة والمثقفين ..

وهذا التصور يوافق عليه عدد هائل وكبير من المثقفين الذين دخلوا فى حوار وجدل كبير مع هيكل عندما نشر هذا الكلام ، وحاول قدر استطاعته أن يلقي القفاز فى وجه المثقفين .

وهذا التصور نوافق عليه بدورنا ، ونعتبره علامات استرشاد فى طريق وعر ، لم يكن هناك مفر من السير فيه .

يمود الجيش

أو .. لا يمود !

« كيف يعود البكباشى جمال عبد الناصر ليقف
(زنهارة) أمام أى لواء ، ويرفع يده (تعظيم
سلام ، لكل أميرالاي) . . وكيف يعود صلاح
سالم إلى الحياة العسكرية الجافة التى لا سبيل فيها
إلا الطاعة العمياء للأوامر . . ومن يلقى إليه هذه
الأوامر . . وجمال سالم ، وزكريا محيى الدين ،
وأنور السادات . . و . . و . . إنهم رجال مارسوا
الحكم فعلا . . ومارسوا السياسة فعلا وعملا ،
و مارسوا المسائل الاقتصادية والمالية والاجتماعية . .
وكونوا لأنفسهم آراء ومبادئ فى كل ذلك . . كانوا
وزراء . . وأكثر من وزراء »

إحسان عبد القدوس

يعود الجيش إلى الثكنات ..

أو ..

لا يعود ؟ !

هذا هو السؤال الذى فجر أولى الأزمات بين الثورة والمتقنين !
ولم تكن هناك إجابة واحدة ، كالعادة ، على هذا السؤال ، الأقرب إلى
عبارة شيكسبير الخالدة : « نكون ، أو لا نكون » ..

فهناك من طالب بعودة الضباط الأحرار ، الذين تحركوا ليلة الثورة .
ونفذوها بنجاح ، إلى ثكناتهم ، وبني هؤلاء هذه المطالبة على أساس أن الجيش
ليس سلطة حكم ، وأنه وقد قام بالثورة عليه أن يتنحى وأن يترك الحكم لأربابه
والعارفين بأصوله .

وهناك من طالب ببقاء الضباط الأحرار فى الحكم ، بعد أن غيروا النظام .
ونقلوه من عهد إلى آخر ، وبني هؤلاء هذه المطالبة على أساس أن القادة الجدد
يمكنهم أن يحققوا وينفذوا ما عجز عنه القادة القدامى .. وإذا كان القادة الجدد
بلا خبرة ، فإن يوما فى الحكم بخبرة ٢٠ سنة ، كما قال لينين .. وإذا كانوا
لا يعرفون أصول الحكم ، فهذا أفضل لأننا فى عهد جديد ، ونحتاج لأصول
جديدة يمكن أن يقام عليها الحكم الجديد . وهناك من قرر استحالة أن يعود
الضباط الأحرار إلى ثكناتهم ، لأنهم اشتغلوا بالسياسة ، ومن الصعب أن يعود
ضباط اشتغلوا بالسياسة إلى الجيش وإلى الأوامر وإلى الطاعة العمياء من

جديد .. وخاصة إذا كانوا من الرتب الصغيرة التي اعتقلت وأزاحت رتبا عالية .. لكن .. في نفس الوقت لا يمكن أن يتسلم هؤلاء الضباط الحكم المدني وإلا انقلبت البلد إلى ديكتاتورية عسكرية .. والحل الوحيد أمامنا هو أن نتخلص منهم بطريقة مهذبة فيها تكريم لهم ولدورهم الوطني ، ليعود الحكم بعد ذلك لأربابه والعارفين بأصوله .



هذه هي الأفكار المتقاطعة التي كانت مطروحة على ساحة الحياة السياسية في مصر . في وقت كان الضباط الأحرار فيه يحكمون فعلا .. ويقبضون بأيديهم على كل السلطات ..

وكانت هذه الأفكار لا تأخذ في اعتبارها الخطر الذي كان ضباط القيادة يشعرون به . ويسيطر عليهم ، ويؤثر على سلوكهم وتصرفاتهم ..

كان الخطر يحيط بضباط القيادة من كل جانب ..

كان هناك خطر الانقراض من جانب قوات الاحتلال ، الذين كانوا على بعد ٨٠ كيلومترا من أبواب القاهرة . وكان هناك خطر الانقراض من قبل القوى السياسية القديمة والقوية التي أطيح بأقوى مدافع عنها ، وهو الملك فاروق ..

وكان هناك خطر الانقلاب من قبل الجيش نفسه ، والذي كان من الطبيعي أن يجد بعض ضباطه ، في نجاح انقلاب يوليو ، فرصة لتكراره من جديد ..

وكان الخطر الأخير هو أول الأخطار التي أرقت ضباط القيادة ، وشغلتهم ، وأطارت النوم من عيونهم ..

وكان هذا الخطر - من وجهة نظر ضباط القيادة - يمكن أن يكون مصدره بعض الضباط الأحرار الذين شاركوا في الثورة وتحركوا ليلتها ، بجانب ضباط الجيش الآخرين .. وخاصة أن هؤلاء الضباط الأحرار قد فهموا أصول اللعبة ،

وعرفوا سرها . كما أنهم أحسوا بأن ضباط القيادة أخذوا أغلب المكاسب لهم .
وانفردوا بالسلطة دون أن يشركوهم في اتخاذ القرارات .. كذلك اعتبر بعض
الضباط من الصف الثانى ، بعض ضباط الصف الأول غير جديرين بمواقعهم .
ونسبوا لهم اتهامات لا أول لها ولا آخر^(١) .

وكان لابد من أن يتخلص ضباط القيادة من هؤلاء الضباط .. بالذوق ..
أو بالعافية ..

وكان لابد من إبعادهم بقدر الإمكان عن الجيش ..

كان من المستحيل عودتهم إلى الثكنات ..

وقد قال لى أحد الضباط الأحرار هو محسن عبد الخالق :^(٢)

بالنسبة للعودة إلى الثكنات ، كان هناك مشروع كامل بأسماء الضباط
الأحرار الذين سيحالون إلى التقاعد بعد الثورة . وكان من بين الأوراق التى
أخذت من بيتى بعد اعتقالنا (بعد حركة المدفعية) بعض مسودات هذا
المشروع . وقد أخبرنى وفاء حجازى ، السفير بالخارجية الآن ، بأنهم سلموا هذه
الأوراق إما لذكرى محيى الدين أو لجمال عبدالناصر ، فقد كان من المتفق عليه -
قبل قيام الثورة - أن يخرج من الجيش غالبية الضباط الأحرار ، حتى يعود
الانضباط العسكرى إلى القوات المسلحة ، هذا الاتفاق ، لم يعلن عنه فى
حينه ، أى قبل الثورة ، بطبيعة الحال لما سيكون له من أثر سىء .

وبعد الثورة أعددنا الكشوف تمهيدا للتنفيذ . فالضباط الحر ، أصبح ضابطا
سياسيا ، بحكم أنه قد ظل يعمل فى حركة سرية سياسية لبضع سنوات . ونصبح
مخططين فى حق القوات المسلحة لو سمحنا باستمراره فى الخدمة العسكرية .
وكان مشروع التقاعد يتضمن من بين ما يتضمن ، التحاق الضباط بالجامعة

(١) انظر كتابنا الوثائقي : «نهاية ثورة يوليو» مكتبة مدبولى - ١٩٨٣ .

(٢) المصدر السابق ..

وتقرير معاش مناسب .. المخ. وباختصار بنى المشروع على أساس التقاعد وعلى أساس مسئولية الدولة في تهيئة الضباط الأحرار المتقاعدين . حياة جديدة . وأظن أن هذا حق لهم ولا نزاع عليه .

إذن كانت عودة القوات إلى ثكناتها تبدأ أولاً من تقاعد الضباط الأحرار وإلا كانت العودة إلى الثكنات كلمة بلا مضمون .. فقد كان الأساس - في رأينا - هو ابعاد الضابط الذى عمل بالسياسة . فالقوات المسلحة نفسها دائماً هي فى الثكنات .. ولم تكن بعد ثورة ٢٣ يوليو بأيام ، إلا فى الثكنات . أما الذى كان خارج الثكنات فهو الضابط السياسى الذى لا يستطيع أن يحرك البندقية ويلوح بها .

وفى هذا الكلام منطق وواقعية لا يمكن إنكارهما ..

فقيادة الثورة لم تكن - فعليا - قادرة على عودة الضباط الأحرار إلى الثكنات وإلا تحولت مصر إلى نموذج شبيه بدول أمريكا اللاتينية ، التى كان يتولى الحكم فيها من يستيقظ مبكراً عن الآخرين ..

وقيادة الثورة ضاعفت من اقتناعها بصعوبة عودة الضباط الأحرار للثكنات بعد عدة محاولات وقعت بالفعل . فى الجيش .. منها حركة ضباط المدفعية .. وحركة ضباط الفرسان .. وغيرها ..

كما أن الأمر الواقع الذى فرض نزول الضباط إلى الشارع . واختراقهم للحياة المدنية . زاد من صعوبة العودة إلى الثكنات .. أو التخلص منهم .. وهذا الأمر الواقع هو ما دفع إحسان عبدالقدوس لأن يكتب يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ مقالا بروز اليوسف يتساءل فى عنوانه عن : « مصير الثورة .. ومصير رجال الثورة » ..

وقد قال إحسان بالحرف الواحد فيه :

« أنا لا أؤمن بأن هؤلاء الرجال - رجال الثورة - يستطيعون أن يعودوا إلى ثكناتهم .. »

قد يعود الجيش إلى ثكناته ، كمبدأ عام ..

«أما رجال الثورات بالذات .. فلا .. كيف يعود البكباشي جمال عبد الناصر ليقف (زنهارا) أمام أى لواء . ويرفع يده (تعظيم سلام) لكل أميرالاي ؟ !
«وكيف يعود صلاح سالم إلى الحياة العسكرية الجافة التى لا سبيل فيها إلا الطاعة العمياء للأوامر .. ومن يلقي اليه هذه الأوامر ؟ !

«وجمال سالم .. وذكربا محيي الدين .. وأنور السادات .. و ..

«إنهم رجال مارسوا الحكم فعلا .. ومارسوا السياسة فعلا وعملا . ومارسوا المسائل الاقتصادية والمالية والاجتماعية .. وكونوا لأنفسهم آراء ومبادئ فى كل ذلك .. كانوا وزراء .. وأكثر من وزراء ..

«وإذا كانوا قد أنكروا ذواتهم فقرروا أن يتنازلوا عن مناصبهم كوزراء . فكيف نطالبهم بإنكار الذات إلى حد التنازل عن عقلياتهم - العقليات التى درست السياسة وخبرت الحكم - ليعودوا إلى ثكناتهم ولا شأن لهم بالحكم ولا بالسياسة ؟ وكيف يرتاحون ورتاح على هذا الوضع ؟ !

إن كل من يعتقد أن عودة قادة الثورة إلى ثكناتهم هو الحل السعيد .. مخطىء . لا يستطيع أن يرى أبعد من قدميه ، ولا يستطيع أن ينفذ ببصيرته إلى الشهر القادم أو الشهر الذى يليه !

«وأكثر من ذلك ..

«إن رجال الثورة الذين أعينهم ليسوا فقط أعضاء مجلس القيادة الأحد عشر ، فهناك الضباط الأحرار ، الآخرون .

والذين كان لهم دور كبير فى الأزمة الأخيرة أزمة مارس كما لهم دور كبير فى الحركة ، وفيما قبل الحركة .. وهم يتولون اليوم مناصب كبيرة هنا وهناك .. فى مختلف الوزارات ، وفى مختلف الهيئات .. وقد نجح البعض فى منصبه نجاح

كبيرا .. وفشل البعض الآخر فشلا ذريعا .. هؤلاء أيضا لا يمكن تجاهلهم بعد أن تشبعت عقلياتهم بالحياة التي مارسوها ، وبعد أن أصبح لهم آراء في المسائل العامة لا يمكنهم التنازل عنها ولا يمكنهم أن يكفوا عن تأييدها والعمل على تطبيقها . ومن تكليف النفس أكثر من وسعها أن نطالبهم بالعودة إلى ثكناتهم .. ومن الغباء أن نعتقد أن الأمر سينتهى عند هذا الحد .

وأيضا ..

إن رجال الثورة قد أنشأوا مؤسسات ضخمة تجارية وشبه تجارية لحساب هيئة التحرير يشرف عليها حتى اليوم ضباط .. أين تذهب هذه المؤسسات .. ما مصيرها ؟ ..

وما قاله إحسان عبدالقدوس في هذا المقال . ينفي ما قيل عن المثقفين في هذه القضية ..

فقد قيل :

إنهم خياليون لا يناقشون الأمر الواقع .

وقيل :

إنهم يتصورون الأمور على هواهم دون أن يضعوا أيديهم في نيران التجربة .. فهذا الكلام الذي قاله إحسان عبدالقدوس يؤكد أن المثقفين لم يطالبوا بعودة الضباط الأحرار إلى الثكنات . ولو كانوا قد قالوا هذه العبارة . فإنهم كانوا في الحقيقة يقصدون من وراءها ألا يحكم الضباط . وأن يظلوا في أماكنهم كمقاتلين وعسكريين . وإذا قرروا - بحكم الظروف - ممارسة السياسة والقيادة . فعليهم أن يراعوا أصولها . لا أن يفرضوا عليها أصولهم وأصول ثكناتهم .

لقد كان المثقفون يعرفون جيدا أن من الصعب ، بل ومن المستحيل أن يعود الضباط الأحرار إلى الثكنات .. وهم كانوا يعرفون أنهم خلعوا - فعلا - بدلة الجيش وارتدوا بدلة السياسة ، وكانوا يعرفون أن هؤلاء الضباط تحولوا - فعلا -

من رتب صغيرة إلى سلطة كبيرة .. ولأنهم كانوا يعرفون أنهم تركوا - فعلا -
مواقعهم العسكرية واخترقوا المواقع المدنية ..

كان المثقفون يعرفون بواقعية شديدة أن من الصعب أن يتقاعد هؤلاء
الضباط أو يعزلوا ، أو يتعرضوا للنفي ..

وكان المثقفون يعتبرون أن من حقهم المشاركة في السلطة بكافة أشكالها ،
باعتبارهم وضعوا رقابهم فوق أيديهم وقاموا بالثورة ..
لكن ..

الذى لم يقبله المثقفون كان أن تصبح الحياة المدنية موقعا للجيش ، سواء
كان ضباطه شاركوا في الثورة أو لم يشاركوا .. وأن تكون الوظائف العليا في
الدولة مكافأة لنهاية خدمة الضباط - عموما - العسكرية فالتسرب من الثكنات
إلى المؤسسات لم يتوقف عند الضباط الأحرار وإنما امتد إلى أنصارهم
وأتباعهم . والأجيال التالية عليهم ..

ولو كان الأمر يقتصر على الضباط الأحرار ما كانت هناك مشكلة ، حيث إن
عددهم الإجمالي ، وهو ٢٦٧ ضابطا^(٣) لم يكن يشكل فرصة كبرى لصبغ
الحياة المدنية باللون الكاكي .

لكن .. الأمر لم يقتصر عليهم ..

وامتد إلى غيرهم ..

وتحول من مكافأة إلى أسلوب ..

وهذا ما جعل المثقفين يعترضون ، ويغضبون ويرفضون هذا الأسلوب ..

هذا ما جعلهم يعلنون ويطالبون بعودة الجيش إلى الثكنات ..

(٣) هناك مجموعتان من الضباط الأحرار : المجموعة الأولى عددها ٩٩ ضابطا .. والمجموعة الثانية
عددها ١٦٨ ضابطا .. ولم تعلن أسماءهم كاملة إلا عندما قرر السادات في نوفمبر ١٩٧٢ منح
معاشات شهرية لهم .

لقد تقدم ضباط الصف الأول من الضباط الأحرار ليتولى شئون السلطة العليا في البلاد ..

وسكت المثقفون ..

وتولى ضباط الصف الثانى المراكز الحيوية فى السفارات ، والهيئات ، والوزارات ، والمؤسسات ، والبنوك ومراكز الثقافة والفكر ..

وسكت المثقفون ..

وجاء ضباط من الجيش لا علاقة لهم بالثورة ليواصلوا المشوار ..

فغضب المثقفون ..

وغضبوا أكثر عندما حل الضباط محلهم .. وعندما فرض الضباط أسلوبهم .. وعندما أظاح الضباط بكل القواعد والقوانين والأصول ..

وغضبوا أكثر وأكثر عندما قرر الضباط الاستمرار فى الحكم مهما كان الثمن .. أو حتى ولو كان الثمن إلغاء الأحزاب .. وإلغاء الدستور .. وفرض الأحكام العرفية .. وفرض الرقابة على الصحافة والنشر .. وهى إجراءات تستفز المثقفين فى أى مكان فى العالم ، وتجردهم من أسلحتهم ومن وجودهم ، وتنفيهم من الحياة ..

وعندما غضب المثقفون من هذه الاجراءات كان مصيرهم الاعتقال .. دخلوا السجون على اختلاف اتجاهاتهم وتياراتهم .. من الوفديين إلى السعديين .. ومن الإخوان إلى الشيوعيين .. واشتعلت الأزمة بينهم وبين الثورة .. فمن لا دور له يتحول إلى المعارضة .. ومن كان معارضا كان مصيره السجن والاعتقال .. أو فى أحسن الأحوال الانزواء والتجاهل .

● ●

ولابد هنا أن نتوقف عند فترة هامة من فترات الثورة ، مد فيها المثقفون

يدهم إليها ، وكان التعاون قويا بينهم وبين رجالها .. وكان الحكم بينهم شركة ..
وكانت السلطة بينهم قسمة ..

كانت هذه الفترة هي الفترة التي تلت نجاح الثورة مباشرة ..

وكانت هذه الفترة هي شهر العسل القصير بين الثورة والمثقفين ..

في هذه الفترة وصل التعاون بين الطرفين إلى مداه .. ففي مجلس البوصاية على
العرش كان هناك رشاد مهنا (الضابط) جنبا إلى جنب الأمير محمد عبد المنعم ،
وبهى الدين بركات (مدنيين) .. وفي السلطة التنفيذية كان على ماهر رئيسا
للوزراء وكان محمد نجيب قائدا للجيش ..

وفي السلطة التشريعية كان مجلس الدولة ممثلا في د. السنهوري وسليمان
حافظ ، في حالة اتصال ومشورة مستمرة مع مجلس قيادة الثورة ..

وفي هذه الفترة قدم المثقفون للضباط كل ما عندهم من خبرة وفكر
وموهبة ..

لكن ..

هذه الفترة لم تدم ..

وسرعان ما ظهرت الازدواجية وظهرت الحساسية بين المثقفين والثورة .
وبدأ ذلك بخلاف بين على ماهر ومجلس قيادة الثورة .. فعلى ماهر لم يكن
من أنصار تحديد الملكية وإنما من أنصار فرض ضرائب تصاعدية ، ومجلس
القيادة لا يرى ذلك^(٤) ..

« وكان الاتفاق قد تم بين مجلس القيادة وعلى ماهر على أن تتم الانتخابات في
شهر فبراير تنفيذا لرأى مجلس الدولة وطلبوا منه أن يذيع ذلك توضيحا للشعب ،
ولكن على ماهر أذاع البيان دون تحديد شهر فبراير ، بل قال : إن الانتخابات ستم
في أقرب فرصة ..

(٤) مصدر هذه القصة أحمد حمروش - كتاب « قصة ثورة يوليو » - الجزء الأول .

«ورفض ضباط القيادة هذا الكلام . وأذاعوا بيانا يتناقض مع بيان على ماهر ويحدد فبراير موعدا للانتخابات .. الأمر الذى نقل مشكلة الخلاف من كواليس السياسة إلى ساحة الجماهير .

«وعقب إذاعة بيان مجلس القيادة بعد بيان على ماهر فكر فى الاستقالة ولكنه تراجع عن ذلك ..

«وبعد أزمة الاتصال بالضباط ومعارضة الإصلاح الزراعى .. والخلاف حول موعد الانتخابات .. ظهر خلاف ثالث حول تعديل الوزارة ..

«كان على ماهر قد اتفق مع محمد نجيب على أسس تعديل وزارته التى شكلت فى سرعة شديدة عقب تكليفه بذلك من معظم وزارته التى أقالها الملك .. ثم فوجئ محمد نجيب بمراسيم التعديل الوزارى وقد صدرت على غير ما اتفقوا عليه ..

ويقول أحمد حمروش^(٥) :

«لقد ظهر منذ وقت مبكر فى حركة ٢٣ يوليو أن مركز القوة والسلطة قد انتقل إلى مجلس القيادة وأنهم ما كانوا ليطبقوا حكما يتعارض مع إرادتهم أو يعرقل مشاريعهم .

«وسلك مجلس القيادة سلوكا يستظهر به قوته ليس أمام على ماهر وإنما أمام كل السياسيين .. إذ أصدر قرارا باعتقال ٦٤ سياسيا يوم ٧ سبتمبر دون الرجوع لمجلس الوزراء .. وأعلن جمال عبدالناصر الخبر فى اجتماع لمجلس القيادة كان يحضره الدكتور عبدالرزاق السنهورى وسليمان حافظ .

وفى هذا الاجتماع تقرر إقالة على ماهر .. واختير محمد نجيب بدلا منه .. «ونخرج آخر رئيس وزراء مدنى بعد فترة حكم امتدت ٤٧ يوما فقط ..

وسقط الحكم المدني في مصر شكلا وموضوعا بخروج على ماهر بعد أن سقط الملك من قبل .



إن قصة الخلاف بين علي ماهر والثورة نموذج مبكر للصدام الذي وقع بين الثورة والمثقفين ..

فقد كان علي ماهر الواسطة بين الثورة والملك ..

وكان أحد الأسباب التي جعلت الملك يوافق على طبع الضباط .. بما فيها طرده شخصيا من البلاد .. وهي الخطوة التي دعمت فعلاً نجاح الحركة العسكرية ، وسهلت من فرص استقرارها ..

وكان أصحح شخص - من وجهة نظر ضباط القيادة لتولي منصب رئيس الوزراء .. وعندما قبل علي ماهر هذا المنصب كان يحاول أن يكون رئيس حكومة بالفعل . لا مجرد واجهة ينفذ من ورائها الضباط أهدافهم .. ولأن رئيس الحكومة في ذلك الوقت كان القوة التنفيذية الفعلية في الدولة . فقد رفض علي ماهر الكثير من القرارات .. وهذا حقه . حتى ولو كان علي خطأ .. لكن هذا الحق سحبه منه ضباط القيادة . ولم يتصوروا أن هناك من يستطيع أن يقول لهم : لا .. أو ثلث الثلاثة كام ؟ !

لذلك كان طبعيا أن يتخطاه مجلس القيادة . وأن يضعوه في الحجم الذي قدروه له . وأن يصدروا - دون استشارته - بيانات تخالف ما قاله . وأن يعتقلوا - دون استئذانه - ٦٤ سياسيا . وأن يعزلوه دون كلمة شكر واحدة - من منصبه في النهاية .

إن علي ماهر تعامل مع الثورة واضعا في اعتباره الحدود التقليدية للسلطات .. لكن الثورة رفضت هذا الاعتبار لأنها كانت تعتبر مجلسها هو كل السلطات ..

وما حدث لعلّ ماهر كان إنذاراً مبكراً لكل المثقفين الذين رحبوا بالثورة
وتعاملوا معها ..

والدرس الذى نستخلصه منها ، هو ببساطة : إن الثورة رحبت بالتعاون مع
المثقفين والسياسيين ، ولكن على شرط أن ينفذوا أوامرها .. كما لو كانوا من
العسكريين الأقل رتبة من ضباط قيادتها ..

وقد كان خروج على ماهر من منصبه كرئيس للوزراء ، وتولى محمد نجيب
المنصب بعده ، إعلاناً واضحاً لنية الضباط فى مزيد من النفوذ والسلطات ،
وإنذاراً للمثقفين والمدنيين بالحذر .

وخطوة بعد أخرى بدأ الضباط يتغلغلون فى حياة المدنية .. إلى أن سيطروا
عليها تماماً ..

وسيطرت شهوة الحكم على الضباط .. ولم يكن هناك من يستطيع أن ينزعها
منهم ..

وفى ذلك الوقت أحس الضباط أن البلد بلدهم وأنهم أصحابها الوحيدون
يفعلون بها وفيها ما يشاءون .. يعززون من يناقهم .. ويدلون من يعارضهم ..
وكان أشهر ضحاياهم .. المثقفين !



على أن هناك تياراً قوياً يرفض هذا الكلام ، ويؤكد : أن الثورة لم يكن
أمامها مفر من أن تفعل ما فعلته بالسياسيين ، والمثقفين .. وأن هؤلاء السياسيين
والمثقفين وخاصة الذين أحاطوا بها ، وبمجلس قيادتها فى هذه الفترة هم الذين
دفعوها إلى إنهاء الحكم المدنى ، وإعلان الحكومة العسكرية لأول مرة فى تاريخ
مصر . ويتزعم هذا التيار أحمد حمروش^(٦) ..

(٦) أحمد حمروش - المرجع السابق .

ويدلل حمروش على وجهة نظره بأكثر من دليل ..

«فالاخوان المسلمون وجدوا فرصتهم الفريدة لتحقيق أطماعهم في القضاء على الوفد بدعوى القضاء على الحزبية والتحزب .. ووثقوا أن شجرة الانقلاب تنمو في ساحتهم ..

«موقف على ماهر ورغبته في الانفراد بالحكم على غير أسس دستورية وإهدار القيم التي كان يمكن أن تكون سندا للارادة الشعبية .. كما أن تشكيله للوزارة من عناصر ليس لها احترام وتقدير شعبي أضعفت من مركز الوزراء عموما أمام الجماهير وجعل كل الأمور متعلقة بشخصه ..

«كل هذه الاتجاهات التي أحاطت بمجلس القيادة منذ البداية خلقت شعورا بالاستهانة بالدستور .. كما أنها تجاوزت مع ما في صدور الضباط عامة من الرغبة في التغيير السريع الحاسم الذي يتناسب مع إيقاع الحياة العسكرية في الجيش فسقطت واجهة الحكم المدني .. وتولى اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة منصب رئيس الوزراء ..

ويضيف حمروش :

«ولم تكن حركة ٢٣ يوليو محصورة في مطالب اقتصادية أو مهنية خاصة بالجيش .. بل كانت دائرتها أوسع من حدوده ، فامتدت لتشمل المجتمع بكل ما يدور فيه من أحداث وقضايا ..

«ولعل هذا ما دفع الكاتب «أجارون كوهيمة» إلى القول عن حركة ٢٣ يوليو :

«في حين أن الحكام التقليديين عاجزون عن الاستمرار في السلطة ، والعمال لم ينضجوا بعد لتحقيق هذا الهدف لا توجد قوة غير العسكريين قادرة على ملء هذا الفراغ ..

«ويعقب روستو على ذلك باعطاء صورة أكثر تحديدا فيقول :

« ليس من الدقة القول بأن الجيش يملأ الفراغ . ومن الأفضل القول بأنه يفتح طريقا مسدودا بالقوة » .

« ويقول بير أزوى ، بعد أن يوضح أن قوى كثيرة حاولت الاستيلاء على الحكم في العراق وسوريا ومصر ولكنها فشلت في حين نجح الجيش .. يقول (لا يعنى ذلك أنه لا توجد قوى أخرى غير الجيش . فهذه القوى توجد بالتأكيد ولكنها لا تملك القوة التى يملكها الجيش) .

لقد تمت الخطوة الأولى لاستيلاء الجيش على السلطة نتيجة ظروف متعددة :

أولا : تمت حركة ٢٣ يوليو فى توقيت مناسب سليم كان الشعب قد وصل فيه إلى ذروة النخبة على الملك ورجال الحاشية وحكومات الأقلية التى عطلت الدستور عمليا ، واستندت إلى إرهاب الأحكام العرفية .. ولذا جاء استقبال الجماهير للحركة معبرا عن التأييد الكامل ، مشجعا الضباط الأحرار على مواصلة السير فى الطريق .

ثانيا : أحزاب الأقلية كانت لافتات تضم فريقا من الاقطاعيين وكبار الرأسماليين بعيدا عن ساحة الشعب ، ولذا فانهم مع ظهور الحركة لم تعد أحزابا منظمة وإنما تحولت إلى شخصيات يسلك كل منها سبيلا خاصا يدافع به عن نفسه وعن مصالحه ولو على حساب الآخرين .. وهذه الانهيارات كشفت للضباط مدى التفسخ والتمزق الذى كانت تعاني منه هذه الأحزاب وسقطت بعض الأسماء الكبيرة بتصرفات صغيرة .

ثالثا : احتفظ الوفد بوحدته ولم يحدث له مثل ما حدث فى أحزاب الأقلية ، ومع ذلك ظل موقفه مترددا وغير واضح .. يؤيد الحرية فيشجعها على الاستمرار ، ويرقب الاعتداء على زوح الدستور ولا يشن حملة شعبية حول ذلك .. ولعله كان حذرا لعدم قدرته على السير فى اتجاه مضاد

للتيار الشعبي المتدفق المؤيد للحركة والذي كان يضم بالتأكيد جماهير الوفد الممثلة في القوى العاملة التي طال بها الحرمان .. ولذا لم تشعر الحركة بمجدية المعارضة أو صلابة الموقف المسئول .

رابعا : كان نجاح حركة ٢٣ يوليو هو فرصة الإخوان المسلمين الفريدة للسيطرة على الحكم والسلطة فقادتها ليسوا غرباء عن تنظيمهم .. والاخوان يعتبرون أنهم شاركوا في نجاح الحركة عندما كلفوا بعض أعضائهم المسلحين بحراسة دور العبادة وبعض المرافق العامة وأرسلوا فريقا منهم إلى طريق مصر - السويس واستنفروا قواتهم في منطقة القنال صباح ٢٣ يوليو قبل يومين من الحركة .. وذلك قبل أن تظهر التناقضات بينهم وبين الجيش في محاولة التنازع على مركز السلطة .

خامسا : وقفت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني - أكثر القوى التقدمية تأثيرا - موقف التأيد لحركة ٢٣ يوليو وكان ذلك أمرا طبيعيا ، فالمنشورات كانت تطبع عندهم ومعظمها يكتب بأيدي الضباط المنضمين إليها والمعتقلون الشيوعيون أفرج عن معظمهم .

« كل هذه العوامل وغيرها - دفعت الضباط إلى أخذ الخطوة الأولى على طريق السلطة .. وهي دليل على أن القوى السياسية القائمة خارج الجيش لم تكن ضعيفة أو متهاكة .. ولكنها كانت مشتتة بين التأيد المطلق أو التحفظ في المعارضة حتى لا تسير ضد التيار الشعبي .. وإن إرادة الجيش تبلورت في الاستيلاء على السلطة يوما بعد يوم ، كلما ضعفت شخصيات وأحزاب المعارضة أمام الإجراءات التي اتخذت والدعاية المكتسبة التي صاحبت الحركة .

« ويمكن تلخيص ذلك في القول بأن الجيش كان يملك القوة التي تستطيع أن تحسم له الأمر في شق طريقه ، وأنه لم يواجه معارضة شعبية تجبره على الابتعاد عن هذا الطريق .. كما أن انطلاق الجيش للعمل خارج حدود طبيعته التي خلق

لها ، تشبه تماما أسطورة خروج المارد من (القمقم) وصغوبة عودته إليه » .
انتهى تحليل أحمد حمروش ..

وقد يكون هذا التحليل صحيحا وعلميا إلى حد ما ..
لكنه .. لا يأخذ في اعتباره الفرق بين طبيعة المثقفين وطبيعة الضباط ..
ولا يأخذ في اعتباره الفرق بين من يملك القوة والسلطة وبين من لا يملك سوى
الكلمة والرأى ..
كما أنه لا يأخذ في اعتباره الرغبة الخاصة بأن يحكم الضباط ويمارسون
السلطة والسيطرة ..

كذلك لا يعني من أن تأخذ الثورة ذلك الموقف العنيف الذى أخذته من
المثقفين .. والذى وصل إلى حد السجن والقتل .. فلم يكن الخلاف بين الثورة
والمثقفين خلافا فى البرامج ولا فى الأهداف وإنما كان فى الأسلوب .. أو كما يقول
العسكريون أنفسهم : لم يكن الخلاف فى الاستراتيجية وإنما فى التكتيك . على
الأقل فى السنوات الأولى للثورة ..



وهذه التحفظات على تحليل أحمد حمروش . لم يأخذ بها أيضا محمد
حسنين هيكل وهو يناقش الأزمة الأولى بين الثورة والمثقفين .. أزمة العودة إلى
الثكنات . وترك الحكم لأربابه ..
وهو يبدأ المناقشة بسؤال هو :

— هل كانت المطالبة بعودة الجيش إلى ثكناته بداية الأزمات المتلاحقة التى
صنعت للمثقفين فى النهاية أزمته الكبرى؟^(٧)

ويرد على السؤال فيقول :

« فى الحقيقة أن الإجابة الوحيدة هنا هى النفي » .

(٧) هيكل - أزمة المثقفين - القاهرة ١٩٦١ .

ثم يضيف :

« لم تكن المطالبة بعودة الجيش إلى ثكناته هي بداية الأزمة ، فإن الأزمة كانت قائمة قبل أن يتحرك الجيش . بل لو لم تكن الأزمة لما كانت حركة الجيش ، فإن مهمة الجيوش التقليدية أن تحافظ على الأمر الواقع وتصونه لا أن تثور عليه وتحاول تغييره .

« ولقد وقعت حركة الجيش اتجاهها إلى الثورة ، في الفراغ الخفيف الذي أحدثته أزمة المثقفين في مجال القيادة الحقيقية للنضال الشعبي .
« تلك حقيقة لا مجال لإنكارها في رأيي .

« لقد أدت ظروف كثيرة إلى أن أصبح عدد كبير من المثقفين في مصر ، في واقع حالهم يكونون طبقة لها مصالحها المتميزة عن مصالح الجماهير ، ولها ارتباطاتها الوثيقة مع الطبقة الحاكمة ، ضمانا لهذه المصالح المتميزة عن الجماهير .
« كان الوصول إلى المراحل المتقدمة في العلم ، في الغالب الأعم ، حكرا للقادرين ، للذين واثمهم الفرصة بحكم المولد أو بحكم الصدقة .

- الذين واثمهم الفرصة بحكم المولد كان ولاؤهم لطبقته الممتازة .
- والذين واثمهم الفرصة بحكم الصدقة كان تطلعهم أيضا إلى هذه الطبقة الممتازة باعتبارها المالكة لمقدرات الأمور ، والقادرة على فتح الأبواب المغلقة .

« ولقد ساهم الاستثمار والحكم الملكي وكبار ملاك الأرض الذين كانوا يكونون قاعدة الأحزاب في العهد السابق للثورة ، على زيادة الفجوة ما بين الجماهير وما بين غالبية المثقفين ، وذلك باغرائهم المستمر على التخلي عن قضايا النضال الشعبي والانصراف بكل حصيلتهم الفكرية إلى تدعيم الأمر الواقع وتثبيت قوائمه والانسياق في تياره انسياقا إراديا أو غير إرادى !
« ولم يكن النضال الشعبي في حقيقته هو تلك المعارك الباهتة بين الأحزاب

على الحكم . ولا كان ذلك الصراع الظاهر أو الخفي بين بعض الأحزاب وبين القصر .

« ذلك كله كان من مظاهر التزاع على المكاسب المسلوبة من حرمان الجماهير ومن كتبها .

« وأما النضال الشعبي الحقيقي فقد كان يتخبط في متاهات أخرى يحاول أن يجد فرصة للتعبير عن نفسه وعن مطالبه .

« وكانت الطبقة الحاكمة تشعر بالفوران الشعبي ولكنها كانت من الغباء - أو من التغالي - بحيث أدارت عيونها عن المسببات الأصلية للفوران واكتفت بأن تفتح له متنفسا في مقاومة الاستعمار ، عله يستغنى بهذه المقاومة عن باقى مطالب الثورة الشاملة .

« ولقد استطاع الشعب بالتجربة وبالشواهد أن يفهم الموقف ويدرك معناه . « وفي فترة الاندفاع الشعبي إلى قتال الاستعمار في منطقة القناة قبل الثورة كانت الحكومة في القاهرة تكتفي بإصدار الأمر إلى رجال البوليس الغزل في محافظة الإسماعيلية بالصمود أمام مدافع الاحتلال ودباباته إلى آخر رجل وإلى آخر طلقة ، وكان الملك قمة الطبقة الحاكمة وقتها ورأسها يكتفي بأن يتبرع للفدائيين بثلاثة آلاف جنيه من حصيلة أرباح القمار التى كان يجرى وراءها فى أندية العاصمة .

« كلها كانت محاولات - متعمدة أو غير متعمدة - لاستنزاف طاقة النضال الشعبي ، حتى يتبدد حماسه وتفرغ همته ، ويسكن ويستسلم ..

وقبل أن نمضى مع هيكمل فيما قاله .. لابد أن نتوقف قليلا عندما سبق أن قاله ..

فمن الظلم قبول هذا الكلام على علاته .. وعلى النحو الذى صاغه ..

فلا يمكن التسليم بأن كل الذين واتتهم فرصة التعليم بحكم الصدفة تنكروا طبقاتهم ، وكان تطلعهم إلى الطبقة الممتازة ..

صحيح أن التسرب وارد .. وصحيح أن هذا حدث مع البعض بحكم الانسلاخ .. لكن صحيح أيضا أنه لم يحدث مع الكل .. بل طبقا لقوانين علم الاجتماع ولقوانين الطبقات لا يمكن أن يحدث هذا مع الكل .. وإذا كان هذا حدث مع الكل لما وجد تنظيم الضباط الأحرار أى معونة أو دعم أو عون من المثقفين المدنيين .. من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار .. ومن الإخوان إلى الشيوعيين .. ففي الحقيقة أن ثوار يوليو تربوا في أحضان المثقفين خارج الجيش . ولم يوح لهم بأفكارهم ولم تأت لهم هذه الأفكار في المنام .

ولا يمكن التسليم بأن مقاومة الاستعمار كانت متنفسا يستغنى به عن مطالب الثورة الشاملة .. ولو كان هذا صحيحا . فإن نضال الشعب المصرى الطويل . والذى مهد لثورة يوليو ، كان نقطة .. وكان خدعة .. وكان نوعا من تحكم الطبقة الحاكمة فى الشعب وقدرة فائقة منها على تدويره وتخويره وتغيير اتجاهه كيفما تشاء .. ولو كان هذا صحيحا . لاقتنع الشعب بها . وما كان فى حاجة إلى الثورة .. ولا إلى إسقاطها وتبديلها والتخلص منها .. ثم إن القضية الوطنية . فى ذلك الوقت . كانت أهم بكثير من القضية الاجتماعية .. لأن الاستعمار كان أساس كل بلاء .. وكان التخلص منه تخلصا من كل الشرور . وكان النجاح فى التعامل معه ، نجاحا يمهد لحسم القضية الاجتماعية .. بل إن أشهر الأحزاب ، مثل حزب الوفد ، ولد على القضية الوطنية . واستمد اسمه ومادته من التفاوض من أجل الجلاء .

وهذه الاعتراضات لا تقلل من قيمة الكلام الذى قاله محمد حسين هيكل ، ولكنها ، تكمل الصورة ، وتكشف الوجه الآخر للعملة ، وتجعل التشخيص والتوصيف أكثر عدلا وإنصافا خاصة وأنه يبنى على هذه المقدمات نتائج أصعب وأشد قسوة ..

فهو عندما يتساءل بعد ذلك أين كان المثقفون ، وأين كان دورهم الطبيعي
في قيادة الجماهير ؟

يقول :

« الواقع أنهم . فيما عدا ظواهر فردية . كانوا بعيدين عن المعركة :
- بعضهم بارتباطاته الطبقية كان يقف في الصف المعادي لصالح الجماهير .

- والبعض الآخر . بحكم إثارة العافية على الأقل كان يقنع بالانزواء و مباشر
رعايته لمصالحه الشخصية من غير تعرض غير مأمون العواقب لمجرى الحوادث .
ومرة أخرى أقول أن هذا الكلام قد يكون صحيحا إلى حد ما .. لكنه
لا يمكن أن يكون صحيحا تماما .. وإلا بماذا نفسر وجود مئات من المثقفين
والمناضلين في السجون والمعتقلات على ذمة قضايا سياسية متنوعة عندما قامت
الثورة .. وبماذا نفسر وجود البوليس السياسى النشيط في تعقب كل من يحاول أو
يطالب بالتغيير .. وبماذا نفسر حملة كالتى قام بها إحسان عبدالقدوس لفضح
أسرار الأسلحة الفاسدة ومطالبته بمحاكمة العصاة التى تاجرت فيها . وكان على
رأسها الملك ، وكاد أن يدفع حياته - كما قال لى - ثمنا لما كتبه وما نشره ؟ !
ولست هنا للرد على مثل هذا الكلام . الذى لا أتفق معه تماما . ولا أرفضه
تماما . ولكن هى ملاحظات عابرة بالمناسبة ، أحاول بها ، أو أتصور أننى
أحاول ، أن أجعل الصورة أكثر واقعية .

فن الظلم لثورة يوليو أن نحاول أن نثبت أن كل ما كان قبلها فراغا ..
ومن الظلم لها أن نحاول أن نقول أنها ثورة بلا جذور لا أسرة لها ،
ولا أصول ..

ونعود من جديد للصورة التى رسمها محمد حسين هيكل ، فى الستينات ..
فى عز مجد الثورة وسلطانها ونفوذها ..

يقول هيكل :

«لقد كان بروز القيادة الثورية من بين الطلائع الشابة التي تحركة في صفوف الجيش واتصالها الحى بال الجماهير ، ونجاحها في التعبير عن مطالبها ، تذكيرا دائما ومستمرا لهذه الغالبية من الفئات المثقفة - بعجزها عن أداء دورها الطبيعي .
«لقد كان يجب بحكم المنطق أن تكون القيادة الثورية لها .. للفئات المثقفة .
«ولكن يوم الثورة جاء ليجدها في العزلة البعيدة .
«هكذا بدافعين .

- دافع المصلحة الطبقية المتميزة .

- ودافع هواجس الضمير .

«بدأ الهمس بالمطالبة بعودة الجيش إلى ثكناته .

«وبهذا الهمس أثبتت هذه الفئات ، أنها لم تستطع التعمق الكافي لرؤية أبعاد الحوادث وحدودها ، ولم تتمكن من التفاعل مع التجربة والإحساس بطبيعتها ومتطلباتها .

فقد كان من العسير - وسط الفراغ السياسى الخفيف - أن توجد جماعة قادرة على تحقيق الثورة . من غير الاعتماد على تأييد الجيش .
ومعنى ذلك أن الجيش سوف يبقى من وراء الستار هو السلطة العليا فى البلاد وذلك وضع بالغ الخطورة .

وإذا حدث ما يخالف رأى الجيش ، فعنى ذلك أن الوسيلة الوحيدة لفرض رأيه هى أن يتدخل بالقوة المسلحة ، ومعناه أن يحدث لنا هنا ما كان يحدث فى أمريكا اللاتينية من تكرار وقوع الانقلابات العسكرية .

وسوف يكون من الطبيعى لأى هيئة تستهدف الحكم أن تسعى إلى تفريق صفوف الجيش الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى احتمالات مخيفة للصدام .
وهذا هو الأمر الأول الخطير الذى كان يمكن أن يتعرض له العمل الثورى وقتها ..

«والخطر الثانى : أن يرفض الجيش همس العودة إلى الثكنات وأن يتولى مسئوليات الحكم كجيش .

«ومعنى ذلك أن الطريق مفتوح لاحتمال فاشستية عسكرية تجد نفسها فى النهاية بعيدة عن مطالب الثورة الشعبية وترى الجماهير نفسها مرغمة على تقبل الأوامر الصادرة إليها من أعلى .
وذلك . نكسة خطيرة للنضال الشعبى .

«فإن الوضع الطبيعى لكل جيش أن يكون سلاحا فى يد السلطة الشعبية المدنية لا أن تكون السلطة الشعبية سلاحا فى يد الجيش .

ولا تعليق عندى على هذا الكلام ..
فأنا أترك التعليق لكان من عاش تجربة يوليو وهم - والحمد لله - بالملايين .
وفى نهاية تعرضه لهذه الأزمة يتساءل محمد حسين هيكى :
- وماذا فعلت غالبية المثقفين ؟!

ثم يرد على نفسه قائلا :
- قفzوا إلى السلبية مثل قواقع البحر حين تنكمش داخل أصدافها ..
هكذا فعل بعضهم .

والبعض الآخر اتجه بولائه السياسى إلى الوضع الجديد . باعتباره نظام حكم قائم . أما ولاؤه الفكرى فقد راح يتأرجح مع الحيرة والشك .
ومضى هؤلاء وهؤلاء ينتظرون الأيام لعل الأيام تجىء بجديد .

● ●

وجاءت الأيام بما لا يشتهى المثقفون ..
مزيد من الضغط عليهم ..
ومزيد من الإرهاب فى التعامل معهم ..
ومحاولات لاتنقطع لترويضهم . وطبيهم تحت جناح الثورة .. ولأن الثورة

كانت بلا عقيدة . أو فكرة . أو نظرية . فأنها لم تجد مفرا من النفور من أصحاب العقائد . والأفكار والنظريات ..

ولأن المنهج الذى سارت عليه الثورة . كان المنهج « البرجماتى » . وهو منهج يتعامل مع الأمر الواقع . ومع الظروف وتتغير تصرفات صاحبه بتغير هذه الظروف . فإنه لم يكن هناك أى استقرار . فى تعامل الثورة مع فئة من فئات المثقفين .. ولم تكن هناك علاقة مودة دائمة . ولا علاقة حرب دائمة . بينها وبين تيار فكرى أو سياسى . معين ..

تعاملت مع كل التيارات .. فى فترات مختلفة .. وحسب الظروف .. وضربت كل التيارات .. فى فترات مختلفة .. وحسب الظروف .. تعاملت مع الإخوان لضرب الشيوعيين .. فى الخمسينات .. وتحالفت مع الشيوعيين على حساب الإخوان .. فى الستينات .. ثم عادت لمغازلة الجماعات الدينية لتصفية اليسار .. فى السبعينات .. وهكذا ..

من تيار إلى آخر ..
ومن جماعة إلى أخرى ..
وفى كثير من الأحيان .. كانت ضد كل التيارات .. وكل الجماعات . فى نفس الوقت ..

وهذا كله أدى إلى ظهور ما يسمى بأزمة شكل الحكم ..
وهذه الأزمة ، كان محورها :
- ما هو شكل الحكم الذى اختارته الثورة ؟
وأهمية هذا السؤال ، فى تحديد قوى وجماعات المثقفين . التى ارتبطت بالثورة ، فى مراحلها المختلفة .
فشكل الحكم يحدد نوعية المثقفين الذين يؤيدونه . ونوعية المثقفين الذين يعارضونه ..

فإذا كانت البرامج واحدة ..
وإذا كانت التيارات السياسية المختلفة توافق عليها . بدرجة أو بأخرى ..
وإذا كانت الثورة تتحمس لها أيضا ..
فان الخلاف لابد أن يقع في أسلوب التنفيذ . وفي شكله أيضا ..
باختصار ..

لا يكون الخلاف في مضمون الحكم . وإنما في شكله ..
ولا يجوز التقليل من أهمية شكل الحكم .. لأن شكل الحكم هو الوعاء
الذى يحدد المضمون .. وهو الذى يحدد القوى التى تقبله ، والقوى التى
ترفضه .. وهو الذى يحدد إيدلوجية أصحاب القرار فيه ..
وفي هذه القضية لابد أن نقرر أن الثورة لم تهتم بشكل الحكم .. بقدر
اهتمامها بإنجازاته .. فلا كان هذا النظام رأسماليا ، ولا كان اشتراكيا .. ولا كان
ليبراليا ، ولا راديكاليا .. ولا كان ديكتاتوريا ، ولا فاشيا ..

كان يتأرجح بين هذه الاتجاهات ..
وكان يحمل ملامح كل هذه التيارات ..
ولم يستقر .. ويهدأ .. أو حتى يقترب كاملا من واحد منها ..
فكان أن فقد الانتماء الحقيقي بينه وبين المثقفين جميعا ..
ولم ينتم إليه إلا المثقف الانتهازى ، القابل للتهاون ، والذى يجد أن مصلحته
هى العقيدة الوحيدة التى يجب أن تسود ..
وهذا النوع من المثقفين ، وظيفته الوحيدة هى «تقديس الحاكم» ..
فالحاكم عنده إله إلى أن يسقط ..
والحاكم عنده فوق النقد إلى أن يرحل ..
وهو التاريخ والجغرافيا إلى أن يأتى غيره ..^(٨)

(٨) د . جمال حمدان - شخصية مصر - الجزء الأول .

إن قضية شكل الحكم .. كانت أحد أسباب عزوف جماعات المثقفين غير
الانتهازيين عن التعامل مع الثورة وكانت أحد أسباب سلبيتهم . وفرجتهم على
كل ما يحدث ، دون تدخل يذكر . وخاصة أن التدخل الذى مارسوه فى فترات
مختلفة ، أدى إلى دخولهم السجون والمعتقلات . وقتلهم أحيانا .
وهذه القضية أثارت انتباه توفيق الحكيم . وهو يناقش الثورة . بعد نهاية
حكم عبدالناصر ..

يقول الحكيم^(٩) :

إن الحكم قبل الثورة ولمدة ٣٠ سنة . كان يفتش عن قضية الشكل ..
شكل الحكم .. وابتدأت مهاترات فى مسائل كلها مسائل شكلية وتركت البلد
وتقدمها لنفسها فإن كل بنك قد أنشئ فبمجهود رجل خارج الحكم مثل
طلعت حرب . وإذا كانت هناك نهضة أدبية وفكرية فقد قام بها الأفراد . أما
الحكومات فكانت مهتمة بالشكل الدستورى . وظل هذا الشكل هو ما يشغل
الأغلبية والأقلية .. حتى جاءت الثورة وإذا بها تأتى وتعمل العكس .. دخلت
بمضمون وإنجازات بلا شكل . يعنى جاءت كرد فعل للماضى . لكن أين
الشكل ؟ الشكل غير قائم . إنما هم جماعة جاءوا مخلصين وشبابا وطنيا .. وراحوا
ينفذون المضامين ، والشكل لا يهم ..

إذن الصورة متقابلة قبل الثورة وبعدها ..

الشكل مقابل المضمون .. الدستور مقابل الإنجازات .. الديمقراطية مقابل
المكاسب .. الحرية مقابل الخبز .

وهذا التناقض هو ما كان المثقفون يأخذونه على ثوار يوليو ..

وكان هو ما يعانون منه ..

وكان هو ما يدفعهم للعزلة .. أو الهجرة .. أو الصدام أحيانا ..

(٩) توفيق الحكيم .. وثائق فى طريق عودة الوعي - دار الشروق .

وكان هو ما يجعلهم يشعرون بالآزمات والعقد النفسية من حكم الثورة .
وكان عندهم حق .. فالشكل والدستور والديمقراطية والحرية لا يمكن أن
تكون ثمن الإنجازات والمكاسب ورغيف العيش .. ثم إن شكل الحكم
قضيتهم .. والدستور حاميتهم .. والديمقراطية والحرية أسلحتهم التي بدونها تنعدم
قيمتهم .

إذن لم يكن هناك فراغ سياسى مخيف قبل الثورة .. ولم يواجه المثقفون
الطليعة الثورية إلا لخلق صيغة أفضل تجمع بين الشكل والمضمون . وبين
الدستور والإنجازات . وبين الخبز والحرية .

وقد أخذنا من يوليو الكثير .. لكننا دفعنا ثمن ما أخذناه .. حرية .

| ه |

المثقفون الخيبيون

أفسدوا الثورة !

« والله يعلم كم كانت فرحتى يوم نجح
الانقلاب فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ولم يكن مبعث
فرحتى عزل الملك فحسب ، وإنما كانت فرحتى
منبعها ، إلى جوار عزل الملك ، إصرار القائمين
بالحركة على المحافظة على الدستور . وأستطيع أن
أقرر أن فرحتى لعزل الملك كانت كل أسبابها
معتمدة ومستمدة من أن فى زواله تمكينا للحياة
الدستورية واسترداد الشعب حقوقه . . لأن فاروق
كان السد المنيع الذى يمنع هذا الشعب من ممارسة
حقوقه الطبيعية »

أحمد أبو الفتوح

لا بد أن لا نوجه كل اللوم للثورة ..
فهناك أيضا نصيب كبير من اللوم يقع على المثقفين ..
فقد أعطى المثقفون للضباط - الثوار الفرصة لضربهم ، وأعطوهم السلاح
الذى ذبحهم ..
باختصار ..

كان هناك فريق من المثقفين أفسد الثورة على كل المثقفين ..
وحدث ذلك ، للأسف ، بعد أيام قليلة جدا على نجاح الثورة ..
فبعد هذه الأيام القليلة جدا على نجاح الثورة ، وجد قادتها : الضباط
الشبان أنفسهم وجها لوجه مع أزمات الحكم .. كانت أولى هذه الأزمات
وأصعبها : كيف يتصرفون مع ولي العهد الأمير « أحمد فؤاد » بعد أن تنازل والده
الملك فاروق عن العرش ، وغادر البلاد نهائيا إلى غير رجعة ..
كانت هذه الأزمة .. أزمة دستورية .. يعنى أزمة على مستوى فى بلد كان
يعتبر الدستور هو الشيء الوحيد الذى حصل عليه بعد تاريخ طويل من الكفاح
والنضال والثورات والانتفاضات ..

ولم يعرف الثوار - الضباط ماذا يفعلون ، ولا كيف يتصرفون وخاصة أن
خبرتهم فى القانون وفى الحكم وفى معالجة أزمات ومطالب السلطة ، كانت
ضعيفة .. بل وتكاد أن تكون معدومة .. وكان من الممكن أن يظلوا غير قادرين
على التصرف .. لولا أن تدخل المثقفون لإنقاذهم ..

وكان هذا التدخل أول بيت في قصيدة الكفر ..
فماذا حدث بالضبط ؟



بعد أن تنازل الملك عن العرش لولى عهده الأمير أحمد فؤاد ، برزت مشكلة الوصاية على العرش وتعيين مجلس لهذه الوصاية ، فالمادة ٥١ من الدستور تنص على : أن لا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا أمام مجلس النواب والشيخ مجتمعين اليمين التى يؤديها الملك أمامها قبل أن يباشر سلطته الدستورية . وللملك حسب أحكام الأمر الملكى رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٢ أن يختار هؤلاء الأوصياء على أن يقرر المجلس اختيارهم .. ولم تكن هذه النصوص تصلح للتنفيذ فى هذه الحالة ..

فالملك لم يختار الأوصياء على عرش ابنه الذى تنازل عن العرش .. والبرلمان معطل منذ حريق القاهرة ، وبعد إعلان الأحكام العرفية .. ولا يجوز للأوصياء حلف اليمين الدستورية إلا أمامه .. وحسب نص المادة ٥٥ من الدستور .. على مجلس الوزراء أن يتولى - بصفة مؤقتة - سلطات الملك الدستورية حتى يؤدى أوصياء العرش اليمين القانونية ..

وكانت عبارة « بصفة مؤقتة » تعنى مهلة لا تزيد عن ثمانية أيام ، كما يقول محمد نجيب تنتهى بعدها المهلة التى حددها الدستور لاختيار مجلس وصاية شرعى ، يحلف اليمين أمام برلمان لا وجود له .. وللخروج من هذا المطب الدستورى اقترح عدد من رجال القانون الوفديين على رئيس الوزراء على ماهر أن يدعو البرلمان الوفدى المنحل للانعقاد طبقا للدستور ، وأرسلوا صورة من اقتراحهم لمحمد نجيب . ولكن محمد نجيب لم يتدخل ، كما قال فى « كلمتى للتاريخ » رغم دراسته القانونية .. وترك الأمر كله لمجلس الدولة ..

وفى مجلس الدولة ، رفض بعض أعضائه ، وخاصة غير المؤيدين للوفد مثل سليمان حافظ الذى كان من أنصار الحزب الوطنى ، اقتراح عودة البرلمان الوفدى

المنحل .. وأفتى البعض الآخر بعدم جواز الالتزام بهذه النصوص الدستورية التي تناقش وضع الملك عندما يموت أو يتنازل برغبته عن العرش ولا تناقش الحالة الراهنة ، حالة ملك أجبر على التنازل عن العرش .. بل ووصل البعض إلى حد اعتبار الدستور كله لا وجود له ، بعد الثورة ، وقال هؤلاء إن الدستور كله قد انهار برمته بعد نجاح الثورة .. وكان من ضمن هؤلاء الدكتور سيد صبرى ، أستاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة القاهرة ، والذي عبر عن ذلك علناً في عدة مقالات نشرها في جريدة «الأهرام» بعنوان «الفقه الثورى» .

وكانت هذه المقالات تؤكد على أن الدستور لم يعد له أى وجود ، بعد نجاح الثورة ، وأنه أصبح مجرد كتاب تاريخى ، تذكارى ، لا قيمة له ، وعلى ذلك فإن من الممكن عدم الالتزام به ، ونحن نتعرض لمشكلة الوصاية على العرش .

وعما كتبه د. سيد صبرى ، يقول د. وحيد رافت^(١) :

«إن الدكتور سيد صبرى فى مقاله الأول المنشور فى ٣١ يوليو ، دافع عن النظرية الدستورية القائلة بسقوط الدساتير القائمة وزوالها من الوجود نتيجة للثورات والانقلابات وكيف إنه بتمام نجاح «الثورة» يسقط الدستور القائم فوراً ، واستشهد فى ذلك بعدة أمثلة من تجارب الدول الأخرى ، وانتهى إلى القول بأن ما حدث هو ثورة وأن دستور ١٩٠٤ أبريل سنة ١٩٢٣ الملكى سقط تلقائياً بنجاح الثورة فى يومى ٢٣ و ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٢ بالذات ، وحسب قادة الثورة بعد أن استولوا على الحكم وأطاحوا بالملك أن يعلنوا على الملأ سقوط دستور سنة ١٩٢٣ إثباتاً لواقع الحال ودون ما حاجة لأية إجراءات أخرى » .

وبجانب نظرية انهيار الدستور التى أراد بها د. سيد صبرى مغازلة العهد الجديد ، وتسهيل مهمته ، وحل مشاكله ، كان هناك فريق يقف على السلام ، بين أنصار سيد صبرى ، وأنصار الإبقاء الكامل على الدستور ..

(١) د. وحيد رافت - فصول من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - الناشر دار الشروق .

كان هذا الفريق يقول :

- إن ما انهار في الدستور ، هو فقط بعض نصوصه التي لم تعد تتماشى مع أهداف هذه الثورة ..

وكان هذا الفريق ، أكثر خبثا ودهاء ، لأنه ترك تحديد النصوص « التي لم تعد تتماشى مع أهداف الثورة » للثورة نفسها ..

أى أنه دعا إلى هدم الدستور ، دون أن يمسك الفأس بين يديه .. وكان من أنصار هذا الفريق الدكتور حسن بغدادى عميد كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية في ذلك الوقت الذى أعلن الانهيار الجزئى للدستور ، وتحايل على نصوص الدستور الكلى ، فيما يخص حالة الوصاية على العرش .. فاقترح إنشاء وصاية مؤقتة على العرش .. وقدم اقتراحه لقسم الرأى بمجلس الدولة .. وفى أول اغسطس ١٩٥٢ انتهت هذه الأزمة بفتوى مبتكرة من قسم الرأى بمجلس الدولة تقضى بعدم جواز دعوة مجلس النواب المنحل في حالة نزول الملك عن العرش .. وبضرورة إجراء إنتخابات جديدة .. وطالما أن الإنتخابات ستأخذ وقتا غير قصير فإن الحل يمكن أن يكون في إيجاد نظام مؤقت للوصاية .. وهذا يستدعى إضافة الأمر الملكى رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٢ تنص على أنه في حالة نزول الملك عن العرش وانتقال وصاية الملك إلى خلف قاصر يجوز لمجلس الوزراء إذا كان مجلس النواب منحلا أن يؤلف هيئة للعرش من ثلاثة أوصياء تتولى بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء سلطة الملك إلى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة . ومعنى ذلك أن هيئة الوصاية لم تعد دائمة وأصبحت مؤقتة .. وأنها تحلف اليمين أمام السلطة التنفيذية ومجلس الوزراء لا أمام السلطة التشريعية (البرلمان) .. ومعنى ذلك أن الهيئة التي تحل محل الملك وتمارس اختصاصاته الدستورية لم تكن هيئة شرعية ولا دستورية .. إذ كيف تحلف هذه الهيئة اليمين القانونية أمام وزارة هي التي تشكلها وهي التي تقيل رئيسها .. وكيف تجرؤ هذه الهيئة - بوضعها الحال - أن تصدر التكاليفات المتنوعة ، كعودة الحياة النيابية مثلا ، لجهات أخرى هي التي شكلتها ؟ ! ..

المهم أن الفكرة نفذت فعلا ، ووافق عليها مجلس الدولة بالإجماع . ما عدا واحد فقط هو الدكتور وحيد رأفت .. وتشكل مجلس الوصاية المؤقت من الأمير محمد عبد المنعم رئيسا وعضوية بهى الدين بركات باشا ، والقائمقام رشاد مهنا الذى عين وزيرا للمواصلات لمدة يوم واحد حتى يكون تعيينه فى مجلس الوصاية دستوريا .

وبانتهاء هذه المشكلة الدستورية سجل كبار رجال القانون فى مصر . أول سابقة من نوعها وهى ضرب الدستور ، والتحايل عليه ، وإحداث الفوضى والارتباك بين السلطات .

وكانت هذه الضربة شديدة القوة من بعض المثقفين ، الذين كانوا على قمة الجماعات الثقافية فى مصر ، فى وقت كان فيه رجال القانون هم أشهر العناصر التى تتولى مهام الوزراء ورؤساء الوزراء ..



على أن ذلك لا يعنى بالطبع استسلام كل رجال الفقه الدستورى فى مصر ، لهذا التخريب ..

وكان من بين المعارضين الدكتور وحيد رأفت ..
عارض نظرية «الانهيار الكلى» للدستور التى قالها د . سيد صبرى ..
وعارض نظرية «الانهيار الجزئى» التى قالها د . حسن بغدادى ..
ونشر عدة مقالات فى جريدة «الأهرام» يرد عليها ..
وجاء فى المقال الأول الذى نشر فى ٢٤ أغسطس ١٩٥٢ :

من العسير أن ينعقد الإجماع على وصف ما تم خلال الأيام الأربعة الأولى من حركة الجيش ، رغم أهميته الكبرى ، بأنه ثورة عصفت بالدستور القائم فأهدرته فى نظر الكافة أو حتى فى نظر القائمين بالحركة وخاصة إذا ما راعينا كذلك أن إرغام الملك السابق فاروق على التخلّى عن العرش لن يؤدى بل ولم يكن ملحوظا فيه استبدال الجمهورية بالملكية أو إسقاط حق الأسرة المالكة

الحالية فى توارث العرش لإحلال غيرها فى مكانها كما كان الشأن فى الثورات والانقلابات المختلفة التى أشار إليها الدكتور سيد صبرى فى مقاله السابق والمنشور بجريدة الأهرام فى أواخر يوليو ١٩٥٢ . ويؤكد هذا رأى ما أعلنته القيادة العامة لحركة الجيش فى بياناتها المتتالية فى الأيام الأربعة الموماً إليها عن وجوب احترام الدستور نصاً وروحاً ونزول الجميع على أحكامه مما لا ينصرف بداهة إلا إلى الدستور القائم وهو دستور سنة ١٩٢٣ ، وليس إلى أى دستور آخر مجهل ! فإذا ما تقرر هذا وضح أن دستور سنة ١٩٢٣ لم يسقط بمجرد سقوط وزارة نجيب الهلالي . فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ونزول الملك السابق عن العرش فى ٢٦ يوليو الماضى .. لهذا عندما نوقش موضوع الوصاية على العرش فى أواخر شهر يوليو سنة ١٩٥٢ ، ومن ثم خلال الأسبوع الأول من الحركة ، كان الرأى السائد لدى الفقهاء الرسميين وغيرهم أن الدستور مازال قائماً رغم استبدال ملك بملك ورغم عنصر القهر الذى لازم ذلك التغيير للشخص الجالس على العرش . يعزز ذلك ما جرى فى بلجيكا مثلاً منذ أقل من العام حيث أرغم الشعب البلجيكى بقيادة بعض الزعماء السياسيين الملك ليوبولد الثالث على التخلي نهائياً عن العرش لنجله وولى عهده الأمير «بدوان» دون أن يبنى على التنازل القسرى القول بانهار الدستور البلجيكى القائم والذى مازال نافذاً حتى اليوم فى جميع أحكامه ونصوصه . ووجه الشبه واضح فيما جرى عندنا وعندهم » .

وبجانب الدكتور وحيد رأفت ، وقف العديد من المثقفين الذين رحبوا بالثورة ، وفى نفس الوقت كانوا ضد من يعتدى على الدستور أو ضد من يحاول الاستهانة به ، أو تحويله إلى ثوب فضفاض يصلح لكل المقاسات ، ولكل الأجسام ، ولكل الحالات .

فى أغسطس ١٩٥٢ كتب إبراهيم طلعت المحامى فى جريدة «المصرى» سلسلة مقالات بعنوان «فلسفة الانقلاب» ، جاء فى إحداها بعدد ٢٠ أغسطس :

«لاغموض أن حركة الجيش التى قام بها الضباط الأحرار الواعون والتى

أبرزها رجال الجيش جميعا لم تكن حركة دكتاتورية جاءت بقوة السلاح لكي تفرض حكما عسكريا على البلاد . وإنما هي تفاعل ثورة الشعب مع ثورة الجيش ضد الفساد والانحلال . ولكي تعيد إلى الدستور احترامه وإلى الشعب كرامته حتى يحكم الشعب نفسه بإرادته لا بإرادة بطانة الملك وحتى يعود الجيش إلى ثكناته وإلى ميادينه الطبيعية يستكمل عدته ويزيد عتاده حتى يصبح جيشا قويا محترما يستطيع أن يرهب العدوان وأن يحمي استقلال البلاد»^(٢) .

وفي سبتمبر سنة ١٩٥٢ كتب أحمد أبو الفتح سلسلة مقالات بنفس المعنى في سبتمبر سنة ١٩٥٢ بعنوان «إلى أين» جاء في إحداهما بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٥٢ :
- «والله يعلم كم كانت فرحتي يوم نجح الانقلاب (حركة ٢٣ يوليو) ولم يكن مبعث فرحتي عزل الملك فحسب . وإنما كانت فرحتي منبعها .. إلى جوار عزل الملك .. إصرار القائمين بالحركة على المحافظة على الدستور . وأستطيع أن أقرر أن فرحتي لعزل الملك كانت كل أسبابها معتمدة ومستمدة من أن في زواله تمكينا للحياة الدستورية واسترداد الشعب حقوقه .. لأن فاروق كان السد المنيع الذي يمنع هذا الشعب من ممارسة حقوقه الطبيعية»^(٣) .

وحذر هذا الكاتب من أولئك المنافقين الذين يحاولون التبشير بما يسمونه الدكتاتورية العادلة . وإغراء الجيش على أن يحكم حكما عسكريا ويضرب بالدستور والحياة النيابية عرض الحائط ويزينون له مزايا الحكم العسكري المطلق ، ومن بعض الصحف المأجورة التي تضرب على هذا الوتر الحساس بعد أن ساهمت بتثبيت دعائم الفساد في الماضي .

(من هؤلاء الكتاب محمد التابعي الذي كان يناضل من أجل القضاء على الملك وعلى الأحزاب معا) .



(٢) د . وحيد رافت - المرجع السابق .

(٣) د . وحيد رافت - المرجع السابق .

والشيء المثير للدهشة ، أنه في الوقت الذي انقسم فيه المثقفون حول الدستور إلى هذا الحد .

كان الضباط الأحرار يمثلهم محمد نجيب مع الدستور .. فقد أدلى محمد نجيب في ذلك الوقت بخديث لمراسلي الصحف الأجنبية أكد فيه أن الجيش لن يسمح لأحد بأن يعتدي على الدستور . وأن كل من يحاول ذلك سوف يقول له الجيش « قف من أنت » !

وهذا الموقف - حتى ذلك التاريخ يحسب للثورة .. ويحسب على المثقفين .. فيوم واجهت الثورة أعباء السلطة ومتاعب الحكم ووجد قاداتها أنفسهم عاجزين أمام ذلك . وغير قادرين على حمل هذه الأعباء والمتاعب بمفردهم . لجأوا إلى المثقفين .. وعندما وجد المثقفون أن السلطة الجديدة في حاجة إليهم وإلى آرائهم . وإلى فتواهم إنقسموا فيما لا يجوز فيه الانقسام حول الدستور مثلاً .. ولم يتورع بعضهم عن مزج أهدافه الخاصة بالمصلحة العامة .. وراح هؤلاء يفرشون الرمال للضباط .. ويكيّفون القانون والأوضاع حتى ترضى السلطة الجديدة عنهم .. وتقربهم إليها ..

كما أن الطريق للسلطة الجديدة كان مفروشا بالرغبات الثأرية القديمة لتصفية حسابات كان قد إنتهى زمانها . فعندما قدم الدكتور حسن بغدادى فكرة الوصاية المؤقتة تلقفها سليمان حافظ . وأيدها الدكتور عبدالرزاق السنهورى . رئيس مجلس الدولة . وذلك لأنها كانا ضد الوفد . وضد عودة برلمانه المنحل . وأكد ذلك ما جاء في مذكرات سليمان حافظ حيث قال بالحرف الواحد عن هذه الواقعة : - إن الوفد - بعد هذه الحركة .. باء بالخيبة وبثوت مع السنهورى بالفوز بما كنا نبغيه من على ماهر .

فقد كان السنهورى . وسليمان حافظ من أنصار الحزب الوطنى . القديم . الذى أسسه مصطفى كامل . وكان هذا الحزب على خلاف حاد مع حزب الوفد ..

فالحزب الوطنى كان أصلا يرى ضرورة التخلص من الإنجليز . لكن مع بقاء مصر تابعة للسلطان التركى فى استانبول كما أنه فى نفس الوقت كان يتعامل بتحفظ مع الأفكار العلمانية القادمة من أوروبا . ويرى أن الخلافة الإسلامية هى الحل البديل . أو الحل الطبيعى ..

أما حزب الوفد فكان مع الإستقلال . ومع العلمانية .. ضد التحرر من النفوذ البريطانى ، ومن النفوذ التركى ..

لهذا كان العداء شديدا بين الحزبين ..

ولهذا كانت فرصة رجال الحزب الوطنى ، كبيرة لضرب حزب الوفد . عندما قربهم إليهم رجال الثورة .. فقد عمدوا إلى عدم قبول انعقاد برلمان الوفد المنحل ، حتى لا يعود الوفد ، حتى ولو كان الثمن ضرب الدستور ، والاستهانة به .

وفعلوا ما هو أكثر من ذلك ..

وكان أن فهم الثوار الشبان أنه يمكن ضرب التيارات السياسية . والثقافية المتصارعة بعضها البعض .. وكان أن فهموا - بعد أول تعامل بينهم وبين المثقفين - أصول اللعبة .. فهموا أن الانقسام جزء من طبيعة المثقفين .. وفهموا أنه يمكنهم الاستفادة من هذا الانقسام .. وفهموا أنه يمكن أن يجدوا من بين المثقفين من هم مستعدون لتنفيذ رغباتهم ، مهما كانت هذه الرغبات ، وتحويل هذه الرغبات إلى أمر واقع مبرر ومكيف بصورة يمكن تقديمها للجماهير .. ثم فهم الثوار الشبان أصول اللعبة أكثر ، وأزاحوا من طريقهم أولئك المثقفين الذين يعارضونهم ولا يقبلون تنفيذ رغباتهم .. وقربوا إليهم النوع الآخر المستعد أن يفعل كل ما يريدون .. وهنا لم يكن التعاون بين الثوار وبين النوع الأخير تعاوناً بمعنى الكلمة ، وإنما كان فى الحقيقة «استخداما» بكل ما تعنيه الكلمة .. ثم فهم الثوار الشبان اللعبة أكثر وأكثر ، وراحوا يلقون بكل من يقبل أن يستخدموه ، إلى زاوية الإهمال والنسيان بعد أن يستنفدوا ويستهلكوا كل ما عنده .. فالدكتور

سيد صبرى الذى كُيِّفَ لهم موضوع الوصاية المؤقتة على العرش ، فصل من الجامعة ١٩٥٢ . وقيل فى أسباب فصله أنه نشر أنباء غير صحيحة عن مجلس قيادة الثورة .

والدكتور السنهورى الذى سعى إلى فرض هذا الموضوع . وغيره ، اعتدى عليه بالضرب فى مجلس الدولة إبان أحداث أزمة مارس ١٩٥٤ . بواسطة رجال «صلاح سالم» . الذين هتفوا ضده :

«يسقط الخائن» ..

«يسقط الجاهل» ..

وكان هذا «الخائن» . و«الجاهل» مرشحا فى يوم من الأيام . لأن يكون رئيس الوزراء . بعد إقالة على ماهر..

ولم يكن مصير سليمان حافظ بأفضل منهما . رغم كل ما فعله من أجل أن يحكم الضباط . ويقبضوا على السلطة بكل قوتهم .. ولأن ما بنى على باطل فهو باطل .. استهان الثوار الشبان بكل ما لعبه المثقفون من تلك العينة .. وأطاحوا بكل ما قدموه لهم .. فإذا كان الدستور قابلا للتلاعب فهو قابل أيضا للسقوط .. وإذا كان القانون يمكن الاستغناء عنه مؤقتا ، فانه يمكن الاستغناء عنه دائما .. وإذا كان من الممكن إصدار القرارات دون سند شرعى ولكن فى شكل مقبول فإن من الممكن إصدارها دون سند شرعى ودون شكل مقبول أيضا .. وهذا ما حدث فعلا ..



فعندما لم يعجب ضباط القيادة تصرفات الوصى رشاد مهنا ، أقالوه بقرار منهم ، دون إحم أو دستور .. وكان هذا طبيعيا فمن يأتى بلا دستور يسنده .. يذهب بلا دستور يسنده .. حدث ذلك فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ حيث نشرت صحف القاهرة الصباحية بالخط العريض نبأ : «إقالة القائم مقام رشاد مهنا» . وفى نفس اليوم نشرت جريدة المصرى القصة كاملة .

وهى قصة تدلل على مدى الجرم الذى اقترفه أولئك المثقفون فى حق الشرعية ، وتدلل على مدى استهانه ضباط الثورة بكل شىء ، ودون مجهود ، أو تفكير ، أو تعب ، وتدلل على أنهم فهموا أصول لعبة الحكم وأنهم بعد أن مارسوها على الآخرين ، قرروا أن يجربوها فى أنفسهم أيضا ..

قالت جريدة «المصرى» ، وهى تروى قصة إقالة رشاد مهنا :
اتصل رشاد مهنا هاتفيا بالرئيس محمد نجيب وكان رئيسا للوزراء أيضا وقال له :

إننى أريدك أن تأتى إلى مكنتى فى القصر ومعك السيد سليمان حافظ نائبك لمقابلتى . وتوجه الرئيس نجيب فعلا إلى القصر ومعه سليمان حافظ واجتمع رشاد مهنا معه ساعة من الزمان . كان الوصى ثائرا جدا ويتحدث إليهما فى عنف شديد ويضرب مكتبه بقبضة يده ويقول :

- إننى أحب أن تعرف أن رشاد مهنا ليس بصمجيا إننى لا أقبل هنا أن أجلس أوقع المراسيم التى ترسلونها آليا فحسب .. إننى ألاحظ أن الوزارة تتخذ خطوات كثيرة لا أعرف شيئا عنها ولا يعرض على من أمرها أية تفاصيل !
ولاحظ الرئيس نجيب أن القائمقام رشاد مهنا كان ثائرا فائرا ألا يناقشه وقال له :

«أنا أفضل أن أترك الأمر لبضعة أيام حتى تستعيد هدوءك ، لتكون المناقشة مجدية .

لكن ..

رشاد مهنا زاد انفعالا وقال فى ثورة شديدة :

- اعلموا أننى لن أكون بصمجيا !

وخرج محمد نجيب من قصر عابدين إلى مجلس قيادة الثورة .. وقرر المجلس إقالة رشاد مهنا .. وقرر جمال عبدالناصر تحديد إقامته فى بيته .. وبرر مجلس الثورة ما حدث لرشاد مهنا - كما قال محمد نجيب فى مذكراته - بأنه كان يتجاوز

حدود سلطته الدستورية بالاتصال بالوزراء ورجال الصحافة والضباط ومناقشة الأمور معهم والاعتراض عليها . ولم يكن التبرير قويا ..^(٤)

ففي الحقيقة .. حاول رشاد مهنا أن يمارس سلطته كوصي على العرش .. وأن يحدد سلطته ، طبقا للدستور .. لكنه نسي أن الدستور كان قد أصبح خرقة بالية .. ونسى أن الضباط وصلوا إلى حالة من القوة جعلتهم لا يقبلون المناقشة .. حتى مع زملائهم ..

وفي مذكرات محمد نجيب أيضا ما يؤكد أن سليمان حافظ كان جاهزا بتفسيراته القانونية لإقالة رشاد مهنا .. فعندما اقترح نجيب على مجلس الوزراء الاكتفاء بوصي واحد هو الأمير عبد المنعم .. « وافق سليمان حافظ من الناحية القانونية إذ لم يجد ما يمنع من تعديل الأمر الملكي رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٢ والذي يقضى بأن يكون مجلس الوصاية مشكلا من ثلاثة أعضاء » .. وفي جلسة واحدة يضيف محمد نجيب : أخذنا الموافقة على إعفاء رشاد مهنا وتعديل الأمر الملكي ليصبح الأمير عبد المنعم هو الوصي على العرش .. وهكذا .. كان سليمان حافظ جاهزا - بالقانون - لتنفيذ رغبة الثورة في تعيين رشاد مهنا وصيا على العرش .. وكان سليمان حافظ جاهزا بالقانون أيضا لإقالة رشاد مهنا ، تنفيذًا لرغبة الثورة كذلك . ولم تكن هذه هي جريمة سليمان حافظ - واحد من المثقفين في ذلك الوقت - الوحيدة .. وإنما كانت جريمته البسيطة أو الصغيرة .. أما جريمته الكبرى فكانت إلغاء الدستور ..

ويحكى محمد نجيب هذه القصة في كتابه « كلمتي للتاريخ » فيقول :

« كانت الحجة التي استند إليها سليمان حافظ لتبرير إلغاء دستور ١٩٢٣ هي أن فساد الحكم السابق وعفونته استدعيا عمليات تطهير واسعة قامت بها عشرات

(٤) اقرأ محمد نجيب - كلمتي للتاريخ . ولزيد من التفاصيل في قصة رشاد مهنا اقرأ كتابنا - نهاية ثورة ٢٣ يوليو .

من لجان مشكلة بمقتضى قوانين خاصة من نوعين .. أولها إدارى ذو صبغة قضائية على رأسها قاض وفى عضويتها أحد رجال النيابة العامة لفحص حالات موظفي الدولة وفصل من يستحق الفصل منهم .. أما الثانية فكانت لجانا قضائية يرأسها مستشار وعضوية اثنين من كبار رجال القضاء للتحقيق فى الأعمال الحكومية وإحالة المسئولين عنها إلى المحاكم الجنائية أو الادارية حسب الأحوال .

« وقال لنا سليمان حافظ إن اللجان الأولى تمضى بسهولة فى عملها أما اللجان الثانية فكانت تصطدم بأن كثيرا من الوزراء السابقين تقع عليهم المسئولية الجنائية أو السياسية .. وهؤلاء لا يمكن الوصول إليهم لأن الدستور يحميهم من القضاء العادى ويجعل لهم محاكم خاصة لا ترفع أمامها الدعوى إلا بقرار من مجلس النواب . ولم يجد سليمان حافظ حلا إلا فى إلغاء الدستور كله ..

« والحقيقة أن مجلس القيادة قد قاوم هذا الاتجاه الذى لاحظت أنه يغذى بمقالات فى الصحف لإظهار عيوب دستور ١٩٢٣ .. وتذكرت تظاهرات الطلبة والشباب ضد إسماعيل صدقى باشا والى كانت تطالب بإلغاء دستور ١٩٣٠ وعودة دستور ١٩٢٣ وانقضاضنا عليه الآن يتعارض مع الاتجاه الشعبى العام .

« ولكن سليمان حافظ كان شديد التمسك برأيه .. شديد الإلحاح على المجلس للاقتناع به حتى يضع الوزراء السابقين تحت سلطة القانون ، ويبدو أنه كان يلتقي مع بعض أعضاء مجلس القيادة فى اجتماعات خاصة ليقنعهم برأيه .. وما لبثت مقاومة المجلس أن ضعفت واقتنعت الأغلبية بضرورة إلغاء دستور ١٩٢٣ » وفى الساعة الواحدة واندقيقة الخامسة من صباح الأربعاء العاشر من ديسمبر سنة ١٩٥٢ أذاع الرئيس محمد نجيب بيانا على الشعب أعلن فيه سقوط دستور سنة ١٩٢٣^(٥)

وواضح من رواية الرئيس نجيب أن حجة سليمان حافظ لإسقاط الدستور كانت محاكمة الوزراء ، وواضح أيضا من الرواية أن مجلس الثورة اقتنع بصعوبة

(٥) الروايات والأحداث المنسوبة للرئيس نجيب مصدرها كتابه : كلمتى للتاريخ .

بهذه الخطوة .. ولا تحتاج هذه الرواية لتعليق إضافي منا على ما فعله جزء من المثقفين في دفع الثورة إلى طريق الديكتاتورية التي مشت فيه بعد ذلك ، فبعد إلغاء دستور ١٩٢٣ شكلت لجنة باسم « لجنة الخمسين » رأسها على ماهر لوضع دستور جديد .. ورغم مطالبة الجناح الآخر من المثقفين باستعجال اللجنة لتنتهى عملها - كما فعل أحمد أبو الفتح عندما كتب مقالا في « المصرى » بعنوان : « الدستور يارئيس اللجنة » .. إلا أن الوقت كان قد فات ، وأصبحت كلمة الدستور كما يقول محمد نجيب - قد أصبحت لبعض أعضاء المجلس شكة الدبوس التي تثير غضبهم وثورتهم وتصور الأمور لهم كأنها نهاية لحكمهم .. وهذا أيضا وضع طبيعي ..

فقد كان الثوار الشبان يخشون التخلص من الدستور .. وعندما تم لهم ذلك بلا مقاومة تذكر وبتشجيع من بعض المثقفين .. أحسوا أن الدستور سيقضى على نفوذهم لو عاد .. وأحسوا أنهم آمنون أكثر من غير دستور ... لقد فتح أولئك المثقفون الباب على مصراعيه لحكم الضباط والديكتاتورية .. وليس على أحد بعد ذلك أن يحاسبهم على ما فعلوه .. بل ان أولئك المثقفين لم يكتفوا بفتح الباب أمام حكم الضباط بل دفعوهم إلى ذلك دفعا .. فعندما ظهرت الحساسية والازدواجية بين مجلس الوزراء ، ومجلس قيادة الثورة ، كان هؤلاء المثقفون - الذين يمثلهم سليمان حافظ - يميلون ناحية مجلس الثورة .. حتى أنه أعلن في أحد الاجتماعات المشتركة « باسم الوزراء المدنيين استقالتهم من الوزارة حتى يتبأ للمجلس الثورة أن يختار الوزارة التي يريدونها » .. ويضيف محمد نجيب الذي نقل من مذكراته هذه الواقعة إنه لاحظ في حديث سليمان حافظ تلميحا بأنه أولى بالعسكريين وحدهم أن يتحملوا مسئوليات الحكم وعليهم أن يشكلوا منهم وزارة عسكرية صرفة أو على الأقل وزارة مختلطة .

وكان أن استقالت الوزارة التي كان يرأسها محمد نجيب وخرج منها كل الوزراء المدنيين ، ودخلها جمال عبدالناصر نائبا لرئيس الوزراء وصلاخ سالم وزيراً للارشاد وعبداللطيف البغدادى وزيرا للبحرية ... وسبق ذلك مباشرة

إعلان الجمهورية .. وتولى محمد نجيب - وكان برتبة «لواء» منصب أول رئيس جمهورية في تاريخ مصر.. وفي نفس اليوم رقي عبدالحكيم عامر من رتبة (صاغ) إلى رتبة (لواء) .. وأصبح القائد العام للقوات المسلحة .. وبدأت مرحلة جديدة ، يحمل فيها الضباط مسئولية الحكم في مواقع وزارية . لم يرحب الرأي العام - كما قال محمد نجيب .. بهذه الخطوة إذ تبددت أحلامه في مشاركة شعبية ديمقراطية .. وتعثرت خطوات لجنة الدستور .. وكان رد فعل الضباط طبعيا إزاء غضب الرأي العام .. اعتقال عدد من الزعماء السياسيين .. تكوين محكمة الثورة ثم محكمة الغدر .. وأصبحت الثورة خصما وحكما في وقت واحد .. وازداد عناد قادتها وازدادوا إصرارا على توسيع نطاق سيطرتهم على الوزارة ، فضموا إليها جمال سالم وزيرا للمواصلات وزكريا محيي الدين وزيرا للداخلية وكمال الدين حسين وزيرا للشئون الاجتماعية .. وكما كان سليمان حافظ وغيره وراء فبركة القوانين الخاصة بالوصاية ، وكما كانوا وراء تسهيل مهمة مجلس الثورة لإقالة رشاد مهنا وكما كانوا وراء إلغاء الدستور .. كانوا أيضا وراء إلغاء الأحزاب .. فقد اقترح سليمان حافظ في البداية مشروع قانون لتنظيم الأحزاب السياسية .. واستند في ذلك إلى أن الأحزاب قد فسدت «مما يعنى فساد الديمقراطية البرلمانية» .. وبعد صدور هذا المشروع لم يتوقف سليمان حافظ عن تجسيم خطر الأحزاب على حركة الجيش ، وراح يروى لرجال القيادة المهازيل والمفاسد التي أحاطت بزعماء الأحزاب .. وفي ١٧ يناير ١٩٥٣ صدر قرار حل الأحزاب السياسية .

وهكذا .

اكتملت حلقات بعض المثقفين لإفساد ثورة يوليو .. من حلقة تعديل الدستور إلى حلقة إلغائه .. ومن حلقة التشهير بزعماء الأحزاب إلى حلقة التخلص من الأحزاب .. ومن حلقة فتح الباب للعسكريين لدخولهم الوزارة إلى حلقة انفرادهم بالحكم كله ..



هذا عن المثقفين الذين كانوا يلعبون دورا تنفيذيا ، وتشريعيا ..
فماذا عن المثقفين الذين كانوا يتعاملون مع الرأى العام ..

ماذا فعلوا ؟

ماذا قدموا ؟

وماذا جنوا ؟

سأجيب على هذه التساؤلات وأنا أقرب بحذر من عالم الصحافة
والصحافيين ، فى بلاط صاحبة الجلالة المصرية فى ذلك الوقت ..
وسأحاول قدر استطاعتي ألا أقول رأيا ، وإنما أقدم آراء الآخرين
وشهاداتهم ، وأحيانا اعترافاتهم .

وبداية أقول :

إن صراعا أشبه بصراع الحيتان قد نشب بين الصحافيين الكبار من أجل
إظهار الولاء للعهد الجديد ، وتقديم الخدمات الممكنة وغير الممكنة له ..
ووصل صراع الحيتان إلى حد التدمير أحيانا ..
فمثلا ..

وبدون الدخول فى تفاصيل كثيرة ، مزعجة ، اتهم مصطفى أمين ، أحمد
أبو الفتوح بأنه كان وراء البلاغ الذى أدى بالثورة إلى اعتقاله ، هو وعلى أمين بعد
قيامها بأيام ، ضمن من اعتقالهم من حاشية القصر ورجال الملك^(٦)
واتهم أحمد أبو الفتوح ، بعد ذلك ، مصطفى أمين بأنه كان وراء قرار إغلاق
جريدة المصرى فى ٢ مايو ١٩٥٤ .

وتبادل مصطفى أمين ، ومحمد حسنين هيكل اتهامات أصعب ، وأشد بعد
رحيل عبدالناصر .. لا أضيف جديدا لو تعرضت لها ..
وبجانب هذه الاتهامات الفظيعة ، كان هناك دور ، بعيدا عن الصحافة ،

(٦) انظر : محمد حسنين هيكل - بين السياسة والصحافة .

قبل معظم الصحافيين أن يلعبوه للثورة .. ولأجهزتها الأمنية فيما بعد ..
وكان هذا الدور ببساطة ، أشبه بدور المخابرات والمباحث ..
وكان أيضا يتلخص في كتابة التقارير ، والقيام بمهمات خاصة ..
يقول هيكل^(٧) :

« ذات يوم في مكتبه قال لى جمال عبدالناصر : إن صديقك مصطفى أمين
رجل نشيط ، والحقيقة أنه ضابط مخابرات من الدرجة الأولى ..
« وفتح درج مكتبه وأخرج مطروفا ضخما معنونا باسم « البكباشى جمال
عبدالناصر - خاص من مصطفى أمين ولم أكن بحاجة إلى قراءة هذه العبارة
الآخيرة فقد لمحت خط مصطفى أمين من أول نظرة .

« وفتح جمال عبدالناصر المطروف وأخرج ما فيه من أوراق وناولها لى ورحت
أقرأ تقارير ومعلومات وحكايات . مقابلات مع سياسيين من عصر ما قبل الثورة
ودبلوماسيين وصحافيين أجانب ومصريين ، ومعلومات مستفيضة عن مناورات
واتصالات تجرى داخل دور الصحف وبقايا الأحزاب وحتى فى معسكر الثورة
نفسه وكله مكتوب بأسلوب مشوق وجذاب .
ويقول صلاح حافظ^(٨) :

إن الصحافيين الذين رافقوا عبدالناصر فى مؤتمر باندونج ، غضبوا منه لأنه
يجلس مع هيكل أكثر مما يجلس معهم ، وأنه يعطى له أخبارا لا يعطيهم إياها ..
فقرروا مفاتحته فى هذا الموضوع ..
وعندما عاتبوه على ذلك ، قال لهم :
- من الذى قال لكم أننى أعطى لهيكل أخبارا .. إن هيكل هو الذى يعطيها
لى ..

(٧) هيكل - بين الصحافة والسياسة .

(٨) مجلة صباح الخير - مارس ١٩٨٤ .

أى أن هيكـل يـلوم مصطفى أمين على نفس الجريمة التى ارتكبها ..
وكان طبيعيا بعد ذلك ، أن تطلب الثورة من الصحافيين أن يفعلوا نفس
الشيء ، ويكتبوا لها التقارير .

ومن لا يفعل ذلك لا يعد متعاوناً معها ..
فإذا كان الكبار قد تطوعوا .. فهل يجرؤ الصغار على الرفض ؟!
إذا كان طريق الكبار ، إلى رئاسة التحرير ، وسبائل أخرى غير الصحافة ،
فهل كان على الصغار أن يدافعوا عن شرف الكلمة وحرية الرأي ؟
ثم ..

كانت المهات الخاصة ..

ثم ..

كانت المهات السرية ..

ثم ..

انتقلت الخدمات غير الصحفية من مستوى جمال عبدالناصر إلى مستويات
أقل منه ، حتى أصبح الصحافيون موظفين فى أجهزة الدولة ، حتى قبل أن تؤمم
الصحافة ، ويصبحوا كذلك ، رسمياً ، وقانونياً ..

وقبل هذا ، وذاك ..

كان التحول ١٨٠ درجة من الارتباط بعهد الملك ، إلى الارتقاء تحت قدم
عهد الثورة ..

فالذين دافعوا عن الملك ، ونسبوه إلى شجرة النبوة ، هم أنفسهم الذين
غسلوا عرضه ونشروه على حبال أعمدتهم الصحفية ..

والذين لعبوا دوراً مع الإنجليز ، هم الذين لعبوا دوراً مضاداً لهم ..
والذين ناصرُوا ديمقراطية ما قبل الثورة هم أنفسهم الذين شجعوا على
ديكتاتورية ما بعدها ..

وكان طبيعيا ، بعد كل هذا الخلل ، أن يكون مصير الكبار منهم ، مثل
مصير السنهورى ، وسليمان حافظ ، والدكتور سيد صبرى ..
الطرد من جنة الثورة بعد استنفادهم ..
بل إن المصير هنا كان أسوأ .. النفي أحيانا .. السجن أحيانا أخرى ..
والأهم من ذلك ..
مصير الصحافة المصرية بعد ذلك ..

لقد قدم فريق من الصحافيين إلى الثورة السلاح الذى طعنوا به الصحافة ،
ومزقوها ، وأهانوا شرفها ، وجعلوها حذاء يرتديه الحاكم فى قدمه اليمنى فتصبح
يمينية ، ويلبسه فى قدمه اليسرى فتصبح يسارية ، كما قال مصطفى أمين بعد
سنوات طويلة من الثورة ..

والغريب ..

ان الذين فعلوا ذلك ، هم الذين بكوا على الصحافة ، وعلى حرمتها ، وعلى
شرفها ، وقدموا بعد أن رحل عبدالناصر ، حكايات أسطورية عن بطولاتهم ..
وعن مواقفهم الصلبة التى صرخوا فيها فى وجه الديكتاتور والديكتاتورية ..
إن الخطأ الذى ارتكبه هؤلاء وغيرهم ، دفعت أجيال كثيرة ثمنه .. وربما
لا نتجاوز حدود الواقع إذا قلنا أن مصر كلها دفعت الثمن .

● ●

وبحضرنى سؤال :

لو كان أولئك المثقفون قد قالوا للشباب ما كان يجب أن يقال ، هل
كانت الثورة قد اختارت طريقا آخر ، للتعامل مع المثقفين عموما ؟
ويسيطر على سؤال آخر :

لو كانت الثورة قد لجأت إلى نوع آخر من المثقفين ، أو قد وجدت هذا النوع

الآخر منهم . ووجدت نوعاً آخر من الفتاوى والنصائح ، هل كان قد تغير تاريخها . وأسلوبها ، ومصيرها ؟
ولا أجرؤ على الإجابة .

طريق الديكتاتورية والنيت الملية !

« يجب أن تتغير العقلية السياسية للبلد . فلا
يمكن أن يختار الوزراء بنفس المعايير القديمة ،
وإنما لابد أن يختاروا بمعايير أخرى ، لا يتقيد فيها
الاختيار بالسن ، ولا بالوظيفة السابقة ، فالوزارة
ليست رأس هرم ، ولا درجة عليا تأتي على رأس
التدرج الوظيفي ، وإنما يشترط فيها الكفاءة
والقدرة على تحمل المسؤولية الجديدة . أن مجلس
الوزراء يجب أن يتحول إلى خلية ثورية أو لجنة
تتناول جميع الأمور بروح الهدم والبناء ، بروح
الوصول إلى الأهداف المطلوبة بأقصر الطرق ،
وأسرعها »

فتحى رضوان

الطريق إلى جهنم مفروش بالنيات الطيبة ..

وإلى الديكتاتورية أيضا ..

ولو كان هناك من أفسد الثورة بسوء نية ، فهناك من أفسدها بحسن نية ..
ولو كان هناك من ضاعف من جرأة الثوار الشبان على الدستور والقانون
وقواعد الحكم وأصوله عن عمد ، فهناك من فعل ذلك عن عدم قصد ..

هناك من فعل ذلك بحماس ، وحب ، واندفاع ، ووطنية ..

هناك من فعل وهو يتصور أنه يقدم خدمة جليلة للبلد ..

من هؤلاء مثلا ..

السياسي والمناضل الكبير فتحى رضوان^(١) ..

فتحى رضوان هو الذى خلق ما سمي بجهاز «دعاية» الثورة .. وهو الجهاز
الذى قدم الثورة للجماهير فى صورة مثالية رائعة .. وكانت هذه وظيفته فى
البداية .. لكنه سرعان ما تحول إلى جهاز تبرير وتعيم وحشد فارغ للجماهير ..
هو الذى أنشأ للثورة وزارة الإرشاد التى أصبحت فيما بعد وزارة الإعلام ،
وتولاها بنفسه ست سنوات .

وهى أول وزارة من نوعها فى تاريخ مصر ..

(١) من حسن حظى أننى زميل للأستاذ فتحى رضوان فى الصفحة الأخيرة من جريدة «الشعب»
المعارضة ، حيث ينشر كل منا مقاله الأسبوعى على هذه الصفحة .

وهو الذى أنشأ للثورة مصلحة الاستعلامات ، التى أصبحت فيما بعد ،
الهيئة العامة للاستعلامات ..

وهو الذى طور الإذاعة المصرية ، ووضع أساس مبنى «ماسبيرو» الضخم
على كورنيش النيل ..
وهو باختصار ..

الذى أسس الإعلام الرسمى فى مصر ، ووضع أصوله ، وسن أنيابه ،
وأعطاه الفرصة - بعد سنوات - ليصبح قوة مخيفة ، تلتهم الإعلام الحر ،
وتقضى عليه ، وتفحصه بين أصابعها ..

إننى لا أنتقد ولا ألوم فتحى رضوان ، بقدر ما أسجل تجربته ..
ولا أفتح النار عليه ، لكننى أعتبره نموذجا للمثقف الذى أراد أن يساهم فى
تغيير المجتمع - برومانسية - إلى الأفضل ، فإذا به يقع المجتمع فى شر أعماله ..



يوم قامت الثورة كان فتحى رضوان زعيما للحزب الوطنى^(٢) ..
ويوم قامت الثورة كان فتحى رضوان معتقلا فى معتقل هايتب ، على بعد
١٥ كيلو مترا من مصر الجديدة وكان المعتقل الوحيد من الحزب الوطنى ، وكان
معه مجموعة من الشيوعيين ، ومجموعة من أنصار الحزب الاشتراكي ..
وبعد يومين من الثورة ..

وبالضبط فى الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم - يوم الجمعة ٢٥ يوليو - تلقى
قائد معسكر الاعتقال إشارة تليفونية عاجلة من رئاسة مجلس الوزراء
بالاسكندرية ، مضمونها أنه تحددت الساعة السادسة من مساء نفس اليوم لكى

(٢) المعلومات الواردة عن فتحى رضوان فى هذا الفصل مصدرها كتاب «أسرار حكومة يوليو» ،
وهو كتاب عن ذكريات فتحى رضوان ، كما رواها للصحنى ضياء الدين بيوس - الناشر مكتبة
مذبولى .

يتم لقاء بينه - فتحى رضوان - وبين صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا - رئيس الوزراء الذى اختاره الجيش .

وفى بولكلى - مقر الحكومة الصيفى بالاسكندرية - تصور على ماهر .
وسليمان حافظ أن فتحى رضوان « واصل » للضباط ، وأنه يستطيع أن يفسر لها ما يجرى ..

وكان فى الحقيقة لا يعرف منهم سوى أنور السادات .
وقابل فتحى رضوان ، على باب ثكنات مصطفى كامل ، أنور السادات ..
وسأله :

- من تنوون بشأن مجلس الوصاية ؟

فرد السادات :

- من ترشح ؟

فقال فتحى رضوان :

- سليمان حافظ !

فبدت الدهشة على أنور السادات ، وسأله :

- هذا الرجل القصير القامة ؟

قال :

- نعم !

وكان لفتحى رضوان أسبابه فى اختيار سليمان حافظ .. أولا : لأنه وطنى حارب الإنجليز بالسلاح واتهم فى قضية مقتل السردار ، وثانيا : لأنه رجل اشتغل بالحياة العامة كمحام من الطراز الأول ، فاختلط بالناس اختلاطا حقيقيا مؤثرا وفعالا .. وثالثا : لأنه صاحب أصني عقل قانونى فى مصر .

ولم يقل فتحى رضوان أن سليمان حافظ كان أيضا من رجال الحزب الوطنى ..

ورغم أن سليمان حافظ لم يصبح وصيا على العرش ، إلا أنه كان بعد ذلك

نائبا لرئيس الوزراء ، فى أول حكومة فى تاريخ مصر الحديث يرأسها ضابط ..
تلك التى شكلها اللواء محمد نجيب .. وتلك التى فى عهدها ألغيت الأحزاب ،
وانتهى الدستور ، واعتقل زعماء السياسة ، وكبار المثقفين ..

ورغم أن فتحى رضوان ، يبرئ سليمان حافظ من هذه الاتهامات ، فانه
لا يقدم الأدلة المناسبة - رغم أنه محام قدير - على هذه البراءة .. ويكتفى فى
ذكرياته المنشورة بالقول : « إن سليمان حافظ رجل تجنى عليه المتجنون كثيرا .
ونسبوا إليه أشياء لعله مات ولم يسمع بها .. نسبوا إليه أنه صاحب فكرة حل
الأحزاب ، وأنه كان وراء إفساد العلاقة بين الوفد والثورة . وأنه كان يحقد حقدا
دفيئا على مصطفى النحاس . كما اتهمت الثورة فيما بعد - على لسان المرحوم
صلاح سالم - بأنه كان وراء محمد نجيب فى إشعال أزمة مارس ١٩٥٤ ، التى
كادت تختم حياة الثورة » .

قال فتحى رضوان ذلك واكتفى ..
وما قاله الرجل . فى رأى . نوع من الوفاء لزميل وصديق قديم ، لا أكثر
ولا أقل ..

وخاصة أنه فى موضع آخر من ذكرياته ، يعترض دون أن يقصد على فكرة
سليمان حافظ التى تدعو إلى دخول الضباط فى الحكومة ..

وهنا يقول فتحى رضوان بالحرف :
« كنت فى مقر إدارة قضايا الحكومة ، وكان مقرها شارع الفلكى . فوجدت
سليمان حافظ خارجا من مكان فى ساحة الإدارة . وتصافحنا .. فإذا به يقول لى
بمنتهى الهدوء .. تعال النهارده الساعة ١٢ فى مجلس القيادة !

« قلت له : خير ..

« قال : الوزارة الجديدة يجرى تشكيلها وأنت مدعو للمشاركة فيها .
وفكرتك أخذوا بها وفاتحونى فى أن أتولى رئاسة الوزارة . ولكن أنا قلت لهم :

إن الوزارة كبرت وتحتاج إلى شخصية دولية لا شخصية ثانوية . ولكن اقترحت عليهم أن يكون محمد نجيب هو رئيس الوزراء الجديد !

«فصرخت : عملت كده ليه ؟ انت لسه عند فكرة إدخال الضباط في الحكومة ؟»

«فقال سليمان حافظ يرد على صرختي : محمد نجيب رجل مدني (!!) لماذا تحسبه على العسكريين !»

«فشعرت بهم كبير .. وكدت ألا ألبى الدعوة .
«ولكن قلت لنفسي .. لعل من الخير أن أكون موجودا . فلعلى أكون قادرا على أن أمنع شرا . وأرجو ألا يكون في هذا فرط اعتداد بالنفس » .



في الفترة ما بين نجاح الثورة وتولى محمد نجيب الوزارة ، كان فتحى رضوان قد اقترب أكثر من الثوار الشبان .. وتوطدت علاقته بهم ..
وهي فترة لا تزيد عن ٤٥ يوما ..

لكنها كانت كفيلة ، كما يقول : بأن يعطوه آذانهم ووجدانهم وانتباههم وتفكيرهم بلا مقاطعات ، تقريبا .. أى أن أفكاره كمثقف كبير . وكسياسى شهير . وكوطنى لا غبار عليه . أثرت بصورة مباشرة في تكوين ثوار يوليو . وساهمت في صياغة وجدانهم وتصرفاتهم ..

ومن أشهر هذه الأفكار التى كان يقولها فتحى رضوان لمجلس قيادة الثورة :
«إنه يجب أن تتغير العقلية السياسية للبلد . فلا يمكن أن يختار الوزراء بنفس المعايير القديمة ، وإنما لابد أن يختاروا بمعايير أخرى ، لا يتقيد فيها الاختيار بالسن ولا بالوظيفة السابقة . فالوزارة ليست رأس هرم . ولا درجة عليا تأتى على رأس التدرج الوظيفي .. وإنما يشترط فيها الكفاءة والقدرة على تحمل المسئوليات الجديدة . إن مجلس الوزراء يجب أن يتحول إلى خلية ثورية أو لجنة تتناول جميع

الأمور بروح الهدم والبناء . نبروح الوصول إلى الأهداف المطلوبة بأقصر الطرق .
وأسرعها » .

« أيضا طريقة التربية السياسية والتوجيه وفي مقدمتها الإذاعة والصحافة يجب
أن تتغير . فأننا لا أتصور أن يكون هناك اجتماع سياسى مثلا فى سرادق وأن يتولى
المتحدثون على المنبر ساعات .. ثم ينفض المجتمعون كأنهم فى حلقة ذكر . إن
الاجتماع السياسى فى رأى يجب أن يعقد فى الميادين ، وتنقل تفاصيله عبر
ميكرفون الإذاعة . ويتكلم فيه واحد بكلام محدد . ويجب أن يكون له نشيد يرتله
المستمعون وينقل إلى أجزاء العاصمة أو المدينة المنعقد فيها حماسه » .
وقد استجابت الثورة لهذه الأفكار ..

اختارت الوزراء بالمعايير التى اختارها .. وكان أغلبها ينطبق على ضباط
القيادة ..

ووافقت على تعبئة الجماهير . وإنشاء وزارة للدعاية . وغيرت فلسفة وبرامج
الإذاعة . وغيرت نظرتها للصحف ..

أيضا ..

أى أن الثوار الشبان سمعوا الكلام ..

ونفذوه ..

وأخذوا به ..

وليس عليهم فى ذلك حرج ..

فمن ينفذ أخذ ممن يفكر ..

والذى لا يعرف أخذ ممن يعرف ..

إذا علينا أن نحاسب بالدرجة الأولى من فكر . واقترح . ثم نحاسب من

تحمس ونفذ ..

علينا بالدرجة الأولى أن نحاسب فتحى رضوان على أفكاره ومقترحاته ..

إن من يتأمل ما قاله فتحي رضوان عن الدعاية . والتربية السياسية . والتوجيه القومي ، يكتشف بسهولة أن هذا الكلام هو الأساس الذي قام عليه الإعلام الرسمي والحكومي ، الذي لا يزال نعالى منه إلى الآن .. والذي لا يزال من الصعب التخلص منه .. ومن نفوذه .. ومن سطوته ..

وما قاله فتحي رضوان فى هذا المجال ، يكاد يكون مماثلاً للتجربة الدعائية فى ألمانيا النازية ، والتي تولاهما فى عهد هتلر ، الوزير جوبلز ..

ولعل هذا ما جعل العالم كله ، فى سنوات الثورة الأولى ، يصفها بالفاشية .. فكل مظاهر الفاشية كانت موجودة علنا فى تلك الأيام ..

الأعلام الكبيرة مزروعة فى الشوارع والميادين .. سيارات الميكروباس تصرخ من خلال الميكروفونات بالموسيقى والأغاني الحماسية .. الملصقات الثورية تملأ الجدران .. الأفلام الوطنية والدعائية تعرض فى الحدائق والميادين والهواء الطلق .. الخطب الرسمية فى السرا�قات التى نصبت فى الشوارع . الخ^(٣) .. ولم تختف هذه المظاهر الفاشية من حياة الثورة إلا بعد أن اقترب عبدالناصر من تيتو ، وعرف أنه ليس ضابطا فاشيا وإنما هو زعيم وطنى ، وقدمه - على هذا الأساس الجديد - للعالم ، وأسسوا حركة عدم الانحياز .

لكن ..

اختفاء هذه المظاهر لم يتبعه تحول مشابه فى فكرة الإعلام الموجه .. بل إن هذا الاختفاء ضاعف من سيطرة هذا النوع من الإعلام .. وهذا النوع من الإعلام لم يكن هدفه إعلام الناس بالحقيقة ، وإنما حشدهم فى الاتجاه الذى تريده الدولة ..

(٣) هذه الصور وصفها لى أكثر من شاهد عيان عاصروا تلك الفترة ، منهم الأستاذ والصدیق والكاتب الصحفي اللامع صلاح حافظ .

فلو اتجهت الدولة للشرق ، مدحناه ، وفتحنا النيران على الغرب ..
ولو اتجهت الدولة للغرب ، قلبنا الآية ، وصلينا في اتجاه قبلته ، ولعنا
سنسفيل جدود الشرق ..

وإذا قلنا اشتراكية أصبحنا جميعا اشتراكيين .. بقرار جمهورى ..
وإذا قلنا انفتاح ، حدث العكس .. وبقرار جمهورى مضاد ..
وهذا النوع من الإعلام ، يفترض دائما أن السلطة على حق ، وأنها معصومة
من الخطأ ، وأنها تعرف مصالحنا أكثر مما نعرفها نحن ..
وهذا النوع من الإعلام لا يقبل التعامل إلا مع من يقول كلمة واحدة :
- « حاضر » ..
أو ..

- « تمام يا فندم » ..
فالمثقفون فيه موظفون .. وأصحاب الرأي مبررون .. والرأى الآخر خيانة ..
والرأى المخالف عار .. والانتقاد تخلف عن الركب والمسيرة .. والمطالبة بنسمة
حرية رجس من عمل الشيطان ، والاقطاع والاستعمار والرجعية لا يجوز الاقتراب
منه ..

وهذا النوع من الإعلام موجود فى كل دول العالم ، بما فى ذلك الدول
الغربية ، وهو يلعب دور الدعاية الرسمية للدولة .. لكنه لا يقف بمفرده فى
الساحة .. ولا يكاد يكون له وجود إذا ما قورن بحجم الإعلام الطبيعى ..
الحر .. وذلك عكس ما حدث ، وما يحدث عندنا .. فهو عندنا الأصل ..
والكل فى الكل تقريبا .. وما عداه مجرد جيوب للمقاومة ..
وعلى ذلك كله .. وبسبب ذلك كله ..

خضع الإعلام للتوجيه السياسى ، وعرفت مضر الحملات والحروب

الإعلامية ، ودخلت البلاد مرحلة الشعارات وبسبب هذه السياسة المتبكرة .
ارتفع الزعماء إلى مصاف الأنبياء ، أو إلى مرتبة أنصاف الآلهة ..

وإذا قال الرئيس تصرّحا عابرا ، تصدر منشآت الصحف .. وأصبح الخبر
الأول في الإذاعة .. وتحول إلى منجم خصب ، يغرف منه كتاب التعليقات
والأعمدة والافتتاحيات ، مقالاتهم ، ويستلهمون منه أفكارهم .. وربما تحول
أيضا إلى ملصقات في الشوارع ، ومطبوعات صادرة عن مصلحة
الاستعلامات ..

وإذا ما ألقى الرئيس خطابا ، انقلبت الدنيا ، وقامت القيامة ، وأعلنت
حالة الطوارئ في أجهزة الإعلام ورصدت أجهزة التيكز الصدى العالمى
والخطر لهذا الخطاب ، وناقشتها في هذا الرصد أجهزة الاستماع ، أيضا ..
وإذا ما أعلن الرئيس سياسة جديدة ، أو قرارا جديدا . لا تنام هذه
الأجهزة ، قبل أن تستفتى الشارع فيما قاله الرئيس أو أعلنه . وتأخذ رأى
الوزراء . ورجال الدولة ، وأطفال المدارس .. والنتيجة طبعا معروفة مقدما ..
إن كل أساليب ، وعيوب الإعلام الرسمى بدأت في تلك الفترة المبكرة من
عمر الثورة ..

ولو كان فتحى رضوان قصد في ذلك ، أن يلتف الناس حول الثورة ،
وينفعلوا بها ، ويستجيبوا لها ، فإن ذلك وإن حدث فعلا ، في مرحلة من
مراحلها ، فانه في باقى المراحل تحول إلى سلاح مضاد لضرب الجماهير .

ولضرب الثورة معهم ..

وأیضا لضرب المثقفين ..

فقد كان غياب الحرية الإعلامية وراء إغفال عيوب الحكم ، ووراء التستر
على الفساد ، ووراء كتم ما كان ینجرى فى كوالیس السلطة ، وفى السجون ،
والمعتقلات .. كان هذا الإغفال مثل السرطان الخفي الذى يتشرب في خلايا
الجسم ، فيقتلها ، ويهددها ، ونحن نتصور أن الجسم سليم ، لأنه يتحرك .. ثم

فجأة سقط الجسم في حالة انهيار تام . في حرب يونيو ١٩٦٧ . وعرفنا الحقيقة ..

وكان غياب الروح النقدية في أجهزة التعبير ، وراء تدمير عدد كبير من المثقفين . الذين ينتعشون في جو النقد . ويجدون أنفسهم أكثر في جو المواجهة .. الأمر الذي أدى ببعضهم للجمود ، أو للهجرة أو للانزواء .. وأدى بالبعض الآخر للتزول تحت الأرض ..

وفي كل حالة من هذه الحالات ، كانت الخسارة جماعية ..



لقد كان فتحى رضوان مسئولاً عما حدث لمصر في هذا المجال ..

إنه واحد من كبار المثقفين الذين كانوا بالقرب من الثورة ، وواحد من كبار السياسيين الذين وثقت فيهم الثورة ، واستمعت لهم ، ونفذت أفكارهم .. فهل كان فتحى رضوان يقصد من وراء أفكاره عن الدعاية والتعبئة والتربية السياسية ، أن تصل مصر إلى ما وصلت إليه ؟ .. أم أن أفكاره لم تنفذ كما يجب ؟ ! ..

إن فتحى رضوان قضى سنوات طويلة ، في الحكم ، نفذ فيها أفكاره ، وحولها إلى واقع .. بكل ما في هذا الواقع من تحفظات نأخذها عليه ، وانتقادات نوجهها له ..

على أن ذلك لا يجعلنا نهمل حقه ، فيما أنجز ، وفما فعل .. على الأقل حينما كان وزيراً للثقافة ، حيث « أنشأ ١٦ جهازاً في ١٦ شهراً ، ولم تكن عرفت قبله أمثال هذه الأجهزة كأوركسترا القاهرة السيمفوني ، ومسرح العرائس ، ومدرسة وفرقة الباليه ، وفرقة رضا ومعهد الموسيقى ، وهيئة الكتاب ، ودار الوثائق .. إلخ » .



لقد أخطأ - في رأينا - فتحى رضوان ، بحسن نية ، ودفع المثقفون الثمن ..
ولم يتبه فتحى رضوان - ببراءة - أن الطريق للديكتاتورية ، مثل الطريق
لجهم ، مفروش بالنيات الطيبة .. ومفروش - أحيانا - بالرمال والورود وعقول
وقلوب وضماير المثقفين ..

**الجمعية السريّة
التي تحكم مصر !**

« إن أعضاء مجلس الثورة لم يفرقوا بين وضعهم قبل الحركة ووضعهم بعد الحركة ، ولم يستطيعوا أن يفرقوا بين واجبهم كجماعة تعمل لقلب نظام الحكم ، وجماعة تعمل لاستتباب نظام الحكم ، ولم يستطيعوا أن يفرقوا بين الأيام التي عاشوا فيها يخافون القانون والبوليس والمخابرات والأيام التي جمعت في أيديهم القانون والبوليس والمخابرات . . . كانوا قد تعودوا العمل كجمعية سرية وارتاحوا إلى هذه الطريقة في العمل ونجحوا فيها ، فلم يحاولوا تبديلها أو تعديلها وظلوا دائما بعينين . . . »

إحسان عبد القدوس

مثل أى ثورة ..

التف حول ثورة يوليو كل الأنماط .. المنافقون ، والصالحون .. الطيبون .
والأشرار .. الذين أرادوا استيعابها والذين أرادوا دفعها .. الذين كانوا معها .
والذين كانوا ضدها ..

ومثل أى فئة من الفئات التى التفت حول ثورة يوليو ، كان المثقفون ..
بعضهم كان يمد يده لياخذ ، وبعضهم كان يمد يده ليعطى .. بعضهم كان
مغرضاً ، وبعضهم كان منصفاً .. بعضهم أراد فضحها ، وبعضهم أراد
سترها ..

وهذا أمر طبيعى للغاية تفرضه سلوكيات البشر ..

والمثقفون بشر ..

لذلك لا يجوز أن نتهم المثقفين - كلهم - بأنهم صنعوا من خدعهم «مداسا»
لتمشى عليه الثورة ، نحو إلغاء الدستور ، وإنهاء الأحزاب ، وتسرب العسكريين
للحكم .. ولا يجوز - فى نفس الوقت - أن تدافع عنهم - كلهم - ونمنحهم
شرف الصمود ، ووسام الاعتراض ..

فالمثقفون ليسوا طبقة متميزة .. وليسوا جماعة واحدة متجانسة .. وليسوا صفا
واحدا كالبنيان المرصوص .. وإنما هم صراعات وأفكار متناقضة .. ومصالح
متعارضة .. وأساليب مختلفة أيضا .. وإذا كان هناك من سهل لثوار يوليو طريق
الحكم العسكرى ، فإن هناك من وقف فى وجوههم ، وقال لهم: لا .. وإذا

كان هناك من زين لهم السيطرة بلا شريك .. والسلطان بلا معارض .. والحكم بلا مقاومة ، فإن هناك من نقد سلوكهم ، ورفض أسلوبهم ، ودفع الثمن .. وحتى ..

لو كان هناك من زين الديكتاتورية للضباط ، وأغراهم بدهس الديمقراطية ، فإن هذا في الواقع لا يعفيهم - أى ضباط الثورة - من الأخطاء التي وقعوا فيها .. والجرائم التي ارتكبوها .. فإذا كان المثقفون .. أو بعضهم .. لعب دور الشيطان على مجلس قيادة الثورة .. فأننا لا يجوز أن نلومه وحده .. بل إننا لا يجوز أن نلومه قبل أن نلوم أعضاء المجلس - قادة الثورة .. فإذا كان المتكلم مجنوناً فالمستمع لا بد أن يكون عاقلاً .. وإذا كان الناصح منافقاً فالمستمع يجب أن يكون واعياً .. وخاصة أن أصوات المنافقين لم تكن هي الأصوات الوحيدة التي تصل إلى أذان قادة الثورة ..



ثم ..

إن أسلوب حكم البلاد الذي استخدمه قادة الثورة كان مشجعاً لانفراد أهل النفاق بهم .. وكان حاجزاً بينهم وبين أصحاب النصيحة المخلصة ..

كان أسلوباً غامضاً .. سريراً .. أشبه بأسلوب التنظيمات التي تعمل تحت الأرض .. وأدى هذا الأسلوب إلى فشل الرأي العام في معرفة ماذا يفعلون .. ولا كيف يفكرون .. ولا متى يصدرون القرارات .. ولا من الذي يقودهم !؟ ..

وكان الناس يسمعون عن مجلس الثورة .. لكن كانوا لا يرون أمامهم سوى واجهته المعلنة .. اللواء محمد نجيب .. وكان الناس ينامون في هدوء ويستيقظون على قرارات فجائية .. مصيرية .. قوية .. لا مقدمات لها ولا تمهيد .. لم يكن الحكم .. بعد الثورة ولمدة طويلة .. حكماً على المكشوف .. وأدى ذلك إلى فقدان الثقة في كل ما يقال وما يصدر عن الذين يحكمون .. وأدى ذلك إلى تحول

الزعماء ، والسياسيين والمثقفين من حالة الانفعال إلى حالة الجمود . ومن حالة الحركة إلى حالة الترقب والانتظار .. فهم لا يعرفون ما هو المطلوب منهم بالضبط .. ولا هم يعرفون ماذا يريد قادة الثورة بالضبط .. ولم يكن أمامهم سوى التعرض للعموميات ، دون الدخول في التفاصيل .. عموميات مثل حق الشعب في المشاركة .. مثلاً .. أو حقه في البرلمان والدستور .. مثلاً ..

لقد كان أسلوب قادة الثورة الغامض في الحكم أحد أسباب الانفصال بينهم وبين المثقفين . وقد دفع هذا الأسلوب بعض المثقفين لمناقشته علناً .. ورفضه شكلاً ومضموناً .. وطالبوا بتغييره .. كان من بين هؤلاء إحسان عبدالقدوس .. في ٢٢ مارس ١٩٥٤ ، كتب إحسان عبدالقدوس في مجلة روز اليوسف مقالا بعنوان : « الجمعية السرية التي تحكم مصر » .. وكان هذا المقال من أشهر المقالات التي كتبها إحسان عبدالقدوس في تاريخه السياسي .. والصحفي^(١) .. بدأ إحسان مقاله بسؤال غريب :

— من يحكم مصر منذ قيام حركة الجيش ؟

وأجاب على الفور : إنه مجلس الثورة .

ثم قال :

ماذا تعلم أنت عن مجلس الثورة وما يدور فيه .. وماذا يعلم عنه أى مصرى سواء كان مقرباً من أعضاء هذا المجلس أو مبعدا عنهم ؟!

لا شيء .. لا شيء ألبتة ؟ !

إنه جمعية سرية لا تزال كما كانت قبل الحركة تعمل تحت الأرض ويجتمع أعضاؤها بالنهار والليل .. لا يعلم أحد عم يتحدثون وماذا يقررون ؟

وكان هذا هو الخطأ الأول والأكبر !

فأعضاء مجلس الثورة لم يستطيعوا — دون قصد منهم — أن يفرقوا بين وضعهم

(١) في الفترة التي كتب فيها إحسان عبدالقدوس هذا المقال كانت الرقابة مرفوعة عن الصحف .

قبل الحركة ووضعهم بعد الحركة . ولم يستطيعوا أن يفرقوا بين واجبهم كجماعة تعمل لقلب نظام الحكم . وجماعة تعمل لاستتباب نظام الحكم . ولم يستطيعوا أن يفرقوا بين الأيام التي عاشوا فيها يخافون القانون والبوليس والمخابرات والأيام التي جمعت في أيديهم القانون والبوليس والمخابرات .. كانوا قد تعودوا العمل كجمعية سرية وارتاحوا إلى هذه الطريقة في العمل ونجحوا فيها فلم يحاولوا تبديلها أو تعديلها وظلوا دائماً بعيدين .. هناك وراء الجدران حيث لا يراهم أحد ولا يسمعهم أحد .. ويصدرون قراراتهم فجأة بلا مقدمات كأنها منشورات سرية . لا يدري أحد من أين صدرت ولا كيف نوقشت قبل أن تصدر ..

ويقول إحسان :

إنه طالب أكثر من مرة أن يخرجوا للناس لا ليصفقوا لهم بل ليحاسبوهم على أعمالهم .. ولكنهم أصروا على أن يظلوا جمعية سرية . وكان جمال عبدالناصر يبدو في جريدة مصر السينائية جالسا في الصف الثالث والرابع . وكان صلاح سالم لا يظهر أبدا . وكان الوحيد الذي يظهر في المشاورات السياسية هو أنور السادات ..

وكانوا يعتقدون أن في بقائهم وراء الجدران إنكارا لذواتهم يجب أن يحمده لهم الناس ..

وكان من واجب الناس أن يحمدا لهم هذا الإنكار لو لم تكن السلطة في أيديهم فعلا . ولو لم يكن من حق الشعب أن يعرف صاحب السلطة عليه حتى يحاسبه ولو لم يكن الوحيد الذي يملك السلطان وليس لأحد أى حساب عليه هو الله !

وكانت أعمال هذه الجمعية السرية تخفي - ولا تزال - حتى على من يتعاون معهم من الوزراء والمستشارين .. وعندما كان على ماهر رئيسا للوزراء عقب الثورة ، كان يفاجأ بالقرارات التي تصدر كما يفاجأ بها كل الناس .. فوجيء بقرار تحديد الملكية .. وفوجيء بالقبض على زعماء الأحزاب ورجال السياسة ..

وفوجيء بجميع الخطوات التي تمت في عهد وزارته والتي كان المفروض أن يشترك في تحمل مسئوليتها .. ثم لم يعد يتحمل مزيدا من المفاجآت ..

وبعد أن تولى الرئيس نجيب الوزارة لم يتغير الحال وظل مجلس الوزراء وليس له من سلطات إلا سلطات إدارية وفنية ، لا يدري شيئا عما يدور هناك في مجلس الثورة ، ويفاجأ كما يفاجأ الناس بالقرارات الخطيرة التي يتولى صدورها .. ويقرا في الصحف أخبار الاجتماعات والمقابلات والمباحثات كما تقرأها أنت وكما أقرأها أنا ..

ويقول إحسان :

واستمر مجلس الثورة يعمل كجمعية سرية ويصدر قراراته كما يصدر المنشورات .. وكان هذا الأسلوب في الحكم فيه من الظلم للقادة أنفسهم أكثر مما فيه من ظلم للشعب .. فقد أصبحت هذه الثورة .. بسبب هذا الأسلوب .. دائما في مركز خطير مرهف حساس ، كمركز أي جمعية سرية أخرى وأصبح القادة يعيشون على أعصابهم ويحملونها أكثر مما تحمل كما يعيش أعضاء الجمعيات السرية دائما .. والمعروف في كل الجمعيات السرية أن الخطأ الواحد كاف للاضرار بها ولذلك كان القادة يبذلون جهدا كبيرا مضنيا لتجنب كل خطأ ولكن الخطأ كان يجب أن يقع يوما ما ما داموا بشرا ..

ظلم القادة أنفسهم بهذا الأسلوب فحرموا أنفسهم من نصائح كثير من المخلصين وحرموا أنفسهم من رؤية كثير من الحقائق وحرموا أنفسهم من القضاء على كثير من المفاسد التي لا تزال متخلفة عن العهد الماضي أو التي وجدت في العهد الجديد ..

وكان هذا الأسلوب في الحكم مدعاة لعدم الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار الاقتصادي وعدم الاستقرار الشعبي ..

والاستقرار لا يتأتى إلا إذا وضع الطريق أمام الناس وإلا إذا درسوا عقلية

الحاكم وسمعوا منطقهم في الحكم . وإلا إذا اشتركوا معه برايتهم .. وكل هذا لم يكن ليتأتى مع قيلم جمعية سرية تحكم مصر .

ويقول إحسان :

إن ذلك أدى إلى فقدان الناس الثقة في الحكم الجديد وزاد الطين بلة التناقض في تصريحات المسئولين ، وأدى ذلك كله إلى انتشار الإشاعات وإلى قلق الرأي العام . مما اضطر القادة إلى استعمال العنف وإلى إنشاء محكمة الثورة . وقد أفلحت سياسة العنف في تخويف الناس فسكتوا وهدأت الإشاعات إلى حين ولكن القادة الجدد لم يستطيعوا بهذه السياسة أن يستردوا ثقة الناس فيهم . ولم يكن هناك سبيل لاستعادة ثقة الناس إلا أن يتغير الوضع .. أن يعمل القادة كهيئة حاكمة لا كجمعية سرية .. أن تنتهى الثورة .. وإذا طالبت بانتهاء الثورة فلست مبالغا ولا متطرفا .. إنما هو الوضع الطبيعي .. فليس هناك بلد يستطيع أن يعيش في نظام ثوري إلى الأبد ولا حتى عاما أو عامين .. إنما الثورة تقوم لتقضى على نظام فاسد وتضع نظاما آخر بدلا منه . وفورا . نظاما آخر طبيعيا تستقر عليه البلاد ويحقق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة .. وإذا حدث هذا تحقق الاستقرار وتوفرت الثقة بين الحاكم والمحكوم ..

●●

ولا ينتهى مقال إحسان عبدالقدوس عند هذا الحد ..

لكن ..

ينتهى ما نحتاجه منه ..

فما أخذناه من هذا المقال يقول بالضبط ما نريد أن نقوله ..

يقول :

- إن الغموض والسرية التي حكم بها مجلس الثورة مصر ، جعل الناس لا تعرف ما هو المستقبل .. وفرض هذا الأسلوب على المثقفين التجمد والترقب والحذر .. وسؤال بسيط لكنه هام : وما العمل !!

ويقول :

- إن هذا الأسلوب في الحكم فصل الثورة عن الشارع في سنواتها الأولى ..
وفصلها أيضا عن المثقفين المخلصين .

ويقول :

- إن هذا الأسلوب في قيادة البلاد جعل الصراع في حجرة مغلقة . هي
حجرة اجتماعات مجلس قيادة الثورة ، فحوله أحيانا إلى صراع داخلي بين
الضباط والضباط على السلطة وحوله في أحيان أخرى إلى صراع بين الضباط
والسياسيين على السلطة أيضا .

ويقول :

- إن هذا الأسلوب في الحكم عزل قادة الثورة عن مصادر الأخبار الحقيقية
وجعل الوسيط بينها وبين الشعب بعض السياسيين والمثقفين الذين وجدوها فرصة
لتحقيق مآربهم ولتصفية حسابات قديمة .. ولو لم يكن هذا الأسلوب هو
الأسلوب الذي حكمت به الثورة البلاد بعد نجاحها لكان من الصعب جدا ، بل
ومن المستحيل أن ينجح فرد واحد .. واحد فقط مثل سليمان حافظ في التأثير على
الثوار الشبان لاعتقال السياسيين .. وبفكرة قوانين ملائمة للوصاية على العرش ،
ولإسقاط الدستور .. ولإنهاء الأحزاب .. ولفتح الباب على مصراعيه لحكم
العسكريين .. ولضرب كل من يتجرأ بعد ذلك .. ومحاول أن يكون واسطة خير
بين الثورة والشعب .. خاصة من المثقفين الوطنيين مثل إحسان عبدالقدوس ..
وغیره .. فبعد أن نشر إحسان عبدالقدوس مقاله السابق الإشارة إليه .. وكما قال
لني بعد ذلك بسنوات طويلة .. أمر عبدالناصر بالقبض عليه .. ودخل السجن
الحربي وظل به لمدة ٣ شهور .. منها شهر ونصف حبس انفرادي .. ولم يكن أحد
يجرؤ على فتح باب الزنزانة إلا بأمر من جمال عبدالناصر شخصيا . وتلقي إحسان
وهو في السجن - عقابا أشد - وكان هذا العقاب هو وضع اسمه في قائمة
الصحافيين الذين اتهمتهم الثورة بأنهم قبضوا مصاريق سرية من حكومات ما
قبل الثورة .. وأحس إحسان أنه عوقب مرتين .. مرة بالسجن ومرة بالتشهير

بسمعته .. وخرج إحسان من السجن ووصل إلى بيته ، وبعد ساعة واحدة اتصل به جمال عبدالناصر واعتذر له وطلب منه أن يتعشى معه ويشاهدا معا فيلما سينمائيا^(٢) ..



وما فعلته الثورة مع إحسان عبدالقدوس فعلته مع غيره من الكتاب والصحافيين .. والمثقفين .. فقد عاقبتهم أحيانا بالسجن .. وأحيانا بالتشهير .. وأحيانا بالسجن والتشهير .. وكانت أولى أوراق لعبة التشهير التي لعبتها الثورة مع المثقفين هي ورقة المصاريف السرية .. ففي ١٥ إبريل ١٩٥٤ . أذاع وزير الإرشاد صلاح سالم بيانا باسم مجلس قيادة الثورة أعلن فيه أسماء الصحف والصحافيين الذين قبضوا مصاريف سرية من حكومات العهد الملكي « الفاسد » واتهمهم البيان بالمشاركة في « فساد ذلك العهد » بالدفاع عن أخطائه وتبريرها وبتضليل الرأي العام .

وتضمنت القائمة السوداء ٢٣ اسما لامعا معظمهم نجوم في شارع الصحافة وأصحاب مدارس صحفية متنوعة تكون في مجموعها « كيان » الصحافة المصرية القديمة والحديثة : فاطمة اليوسف ، إحسان عبدالقدوس .. حسين أبوالفتح .. كامل الشناوى .. وإبراهيم عبده .. أحمد حسين .. رخا .. وأبو الخير نجيب .. وغيرهم ..

مجلة روز اليوسف .. جريدة الجمهور المصرى .. الأساس .. البلاغ .. النداء .. الدستور .. الزمان .. الصباح .. صوت الأمة .. وغيرها . ولم تكن كل هذه الأسماء سليمة ..

فهناك من قبض ولم ينشر اسمه .. وهناك من لم يقبض ونشر اسمه ظلما .. وتشهيرا .. وعقابا .. فكامل الشناوى - مثلا - لم يقبض أية مصاريف سرية ،

(٢) حكى لى إحسان عبدالقدوس القصة بنفسه في مارس ١٩٨١ .

بل وكما قال لى مصطفى أمين - لم يكن اسمه موضوعا فى القائمة أصلا . وأضيف فى آخر لحظة من باب العقاب .. كان كامل الشناوى يتهم على بعض تصرفات قادة الثورة ويتقد رجالها فى جلسته الليلية الدائمة فى فندق «سميراميس» وحاول بعض الضباط تحذيره من عواقب ما يقوله ، لكنه لم يستجب واستمر يلقي النكات والقفشات ويسخر من العهد الجديد . ولم يجد صلاح سالم وسيلة لعقابه أفضل من أن يشهر به وبسمعته ويضيف اسمه للقائمة لعله يقطع لسانه الطويل ..

وانزعج عدد كبير من الصحفيين الكبار الذين كانت علاقاتهم متينة بالثوار الجدد ، وحاولوا التوسط بينه وبين جمال عبد الناصر لكن كان الوقت قد فات . والرسام «رخا» لم يقبض هو الآخر أية مصاريف سرية .. سافر رخا مع وفد رسمى إلى السودان ودفعت له الحكومة بدل سفر مثل باقى أعضاء الوفد ، ووقع رخا باستلام بدل السفر وتحول الايصال إلى مستند فى يد صلاح سالم الذى سارع باضافة اسمه إلى القائمة ، عقابا له على رسوماته المشاكسة التى طالبت بالحرية وبعودة الحياة النيابية إبان أزمة مارس عام ١٩٥٤ .

وكان للمفاجأة ما يبررها .. فرخا دخل السجن عام ١٩٢٣ بسبب رسومه الكاريكاتورية التى اعتبرتها الحكومة عيبا فى الذات الملكية .. ورخا كان يبيع الأرض التى ورثها عن أسرته لينفق على عمله والدكتور إبراهيم عبده لم يقبض هو أيضا مصاريف سرية .. كان الدكتور إبراهيم عبده مجرد ساع بين الحكومة وبين درية شفيق .. كانت درية شفيق تصدر مجلة أطفال هى مجلة «الككوت» وكانت الحكومة تشجعها وتدعمها وتقدم لها إعانة شهرية كانت تكلف صديقها إبراهيم عبده باستلامها بدلا منها وبتوكيل رسمى .. وكان إبراهيم عبده يوقع نيابة عنها على إيصالات الاستلام التى كانت بمثابة الحبل الذى التفت حول عنقه وأضاف اسمه إلى القائمة ، وبنفس الأسلوب أضيف اسم إحسان عبدالقدوس وقاسم أمين زوج السيدة فاطمة اليوسف للقائمة .. كان كل منهما يتسلم المبالغ نيابة عن السيدة فاطمة اليوسف ولم تكن المبالغ التى تتسلمها فاطمة اليوسف بنفسها

أو يتسلمها ابنها أو زوجها نيابة عنها مصاريف سرية وإنما تعويضات حكومية قانونية عن الأعداد التي صودرت من المجلة .

ولست هنا لأدافع عن هؤلاء أو لأنني عنهم عار المصاريف السرية .. فهم أكبر من ذلك ..

ولكن ..

أحاول أن أربط بين أسلوب الحكم السري الذي حكمت به الثورة البلاد ، وبين استخدام بعض رجالها لأسلحة التشهير المناسبة لهذا الأسلوب في الحكم

لضرب المثقفين الذين رفضوا هذا الأسلوب . وطالبوا الثورة بتغييره ..

ولو رجعنا لتاريخ إعلان قوائم المصاريف السرية ، لوجدناه : ١٥ أبريل

١٩٥٤ ..

أى بعد انتهاء أزمة مارس ١٩٥٤ ..

أى بعد انتهاء الفترة الليبرالية الوحيدة في تاريخ الثورة ..

وأيضاً .. بعد انتصار عبدالناصر وجماعته على كل الأحزاب والتيارات السياسية والثقافية التي كان لها رأى آخر في أسلوب حكم مصر .

فأزمة مارس ١٩٥٤ كما نعرف هي أزمة الديمقراطية وعودة الحياة النيابية .. وكانت صداماً بين المثقفين والثورة .. المثقفون كانوا في جانب الديمقراطية

والبرلمان والثورة كانت في جانب اللاديمقراطية واللا برلمان .. وانتهت الأزمة

بانتصار الثورة وهزيمة المثقفين .. وانتهت أيضاً بحفر خندق الخصومة بينهما .. بين

الجانبين .. وكانت قائمة المصروفات السرية الطلقة الأخيرة التي أطلقتها الثورة في

هذه الأزمة .. ونجحت بها في إخماد ما تبقى من أنفاس المثقفين ..



ولم يكن الخلاف بين الثورة ، والمثقفين ، خلافاً في الأسلوب فقط .. وإنما

كان أيضاً خلافاً في تفسير المعاني والمصطلحات ..

فالثورة كان لها تفسيرها الخاص للكلمات الهامة والضرورية في قاموس الحياة السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية ..

وكان هذا التفسير لا يقترب من منطقة قبول المثقفين ..
مثلا ..

كان المثقفون يعتبرون «الديمقراطية» هي حكم الشعب ، من خلال انتخابات حرة ، تنتهى بممثلين له فى البرلمان ، يكونون بمثابة عقله ، وضميره .. وكانت الثورة تعتبر «الديمقراطية» ، تعبيرا سياسيا يعكس الحقائق الاجتماعية والاقتصادية .. ولأن هذه الحقائق كانت ستؤدى - عن طريق الانتخابات - إلى سيطرة الإقطاعيين على البرلمان ، فان الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إلا بعد إعادة ترتيب هذه الحقائق ، بحيث تعكس سيطرة الغالبية من الشعب .. وعلى ذلك ..

كان المثقفون يريدون الانتخابات فورا ..
وكانت الثورة لا تتحمس لهذا التسرع ..
وعندما أجرت الثورة الانتخابات ، لم تجرها إلا عندما أحست أن نتيجتها فى جيبها مقدما ..

ومثلا ..

كان هناك خلاف بين الثورة والمثقفين حول وضعية الصحافة ..
كان المثقفون يرون أنه لا يمكن أن يكون فى مصر نظام سليم ، دون صحافة حرة ..

وكانت الثورة تعتبر الصحافة الموجهة هى وسيلتها الضرورية لتحقيق أهدافها الاجتماعية والسياسية .

وأدى هذا الخلاف ، إلى خلاف أكبر حول ملكية الصحف ..
المثقفون يريدون الصحف بعيدة عن ملكية الدولة حتى تمارس دورها بحرية ..

والثورة تعتبر الصحافة والجيش مؤسسات لا يمكن التفريط فيها .. لا يمكن أن يكون الجيش قطاعا خاصا ولا الصحافة أيضا .. وانتهى هذا الخلاف - كالعادة - بفوز الثورة ..

وصدر قرار تأميم الصحافة في ٢٤ مايو ١٩٦٠ . وهو القانون رقم ١٥٦ لنفس العام ..

وقد برر جمال عبدالناصر صدور هذا القانون ، فقال (٣) :

«إننا مقبلون على تحولات اجتماعية كبيرة . وقد بدأت هذه التحولات بتأميم البنك الأهلي وبنك مصر . وإذا كنا نريد حقا تنفيذ خطة للتنمية ، وإذا كنا نريد إجراء تحولات اجتماعية عميقة في مصر فلا بديل عن سيطرة المجتمع على وسائل المال والانتاج . ولا أستطيع عقلا ، ولا عدلا أن أفرض سيطرة المجتمع على الاقتصاد ثم أترك لمجموعة من الأفراد أن يسيطروا على الإعلام . إنهم لا يسيطرون الآن عمليا لأن الثورة قوية ، وذلك مجرد خوف ، وأنا لا أثق في خائن وخصوصا إذا تغيرت الظروف ، ثم إن المرحلة الجديدة من التحول الاجتماعي تحتاج إلى تعبئة اجتماعية شاملة ، وأن الموجودين الآن سوف يصفقون لأي قرار لكن المطلوب شيء آخر غير التصفيق » .

ورغم وجاهة هذا الكلام .. فإنه في رأي لا يمثل الحقيقة كاملة .. فبالقطع هناك أسباب أخرى كانت وراء قرار عبدالناصر بتأميم الصحافة .. وهذا ما يعترف به هيكل (٤) .. الذي يقول :

إنه كانت بينه وبين عبدالناصر مناقشات طويلة امتدت إلى سنة ١٩٦٠ حول ملكية الصحافة في مصر ، وبدأت من سنة ١٩٥٢ .. أي في العام الأول للثورة .. وقبل أن يعلن تحوله الاجتماعي في الستينات .

ويقول هيكل (٥) أيضا :

(٣) هيكل - بين الصحافة والسياسة - الفصل الخامس .

(٤) - (٥) هيكل - المرجع السابق .

إن عبد الناصر لم يكن راضيا عن الملكية الفردية أو العائلية للصحف ..
« وكنت أرى غير رأيه وأناقشه مطولا ومفصلا ، وفي بعض الأحيان كنت
أستطيع أن أفهمه ، ولكنى لم أكن أتصور فى نفس الوقت أن تتحول الصحف
من ملكية الأفراد أو العائلات إلى ملكية الدولة .. فقد بدت لى تلك كارثة
الكوارث ولم يكن هناك حل وسط » .

ومثلا ..

كان هناك خلاف بين الثورة والمثقفين حول الاشتراكية ..
فالمثقفون كانوا يعودون إلى كتبهم وإلى تجارب الآخرين وهم يفسرون معنى
الاشتراكية ..

وكانت الاشتراكية فى مفهوم الثورة لا تختلف كثيرا عن رأسمالية الدولة ، أو
سيطرتها فقط على وسائل الإنتاج من باب سيطرتها الكاملة على كل ما فى
المجتمع ..

وكان هذا الخلاف وراء انكماش المثقفين وعزلتهم بعيدا عما جرى فى مصر فى
الخمسينات ، والستينات .

فى الخمسينات انكمش المثقفون بسبب خلافهم مع الثورة حول
الديمقراطية ..

وفى الستينات انكمشوا بسبب خلافهم حول الاشتراكية ..

وفى السبعينات ، انكمشوا بسبب مفاجآت الانفتاح ..

وسيظل المثقفون فى حالة انكماش وغربة وعزلة عن الحكم فى مصر ، ما دام
هناك اختلاف فى اللغة ، وفى المعانى ، وفى الألفاظ بينهم وبين السلطة ..

فالإتفاق هنا هو جسر الإتصال بينهما ..

بل هو جسر التفاهم الوحيد بينهما ..

الاختبار الحرج بين الثورة والديمقراطية !

« إن عبد الناصر الذى كنت أحترمه ، كان شابا صغيرا ، ذا قدرات متميزة ، وقد عرضت عليه أن أدير وأقود البلاد لعدة سنوات إلى أن يكتسب الخبرة اللازمة التى تمكنه من أن يخلفنى فى الرئاسة ، وأكدت له فى ذلك الوقت أننى سأكون سعيدا إن استقلت لصالحه ، وخيرته بين أن أستقيل حالا ، حتى ولو أدى الأمر إلى أزمة داخلية ، لأننى لم أعد أتحمل ، أو أتسامح فى الأخطاء ونفتح صفحة جديدة »

محمد نجيب

فى ربيع ١٩٥٤ اشتعلت الأزمة الثانية بين الثورة والمثقفين ..
كان سبب هذه الأزمة .. والوقود الذى أشعل نيرانها .. والتمن الذى دفع
بعدها .. كلمة واحدة . ساحرة . ومغرية . ومقدسة هى الديمقراطية ..
طالب المثقفون بعودة الحياة النيابية .. وعودة الأحزاب السياسية .. وعودة
الدستور .. باعتبار أن ذلك هو المعنى الحقيقى للديمقراطية ..
واعتبر قادة الثورة أن ذلك معناه تصفية العمل الجبار الذى بدأوه فى
٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ووضعوا أمام الشعب وأمام التاريخ أصعب اختيار بين الثورة
والديمقراطية .. إما الثورة .. وإما الديمقراطية ..
وفى الحقيقة . كانت هذه الأزمة . كما يقول محمد حسنين هيكل^(١) هى
جزء من الأزمة الأولى .. أزمة المطالبة بعودة الجيش إلى ثكناته . وامتداد منطقى
وطبيعى لها ..

فلقد كانت وجهة نظر المطالبين بعودة الحياة النيابية وعودة الأحزاب
السياسية هى أنه يجب أن تنتهى مهمة الجيش . بعد أن تمت الثورة . وأن يعود
الحكم إلى أربابه .. وعلى ذلك ينبغى أن تعود الأحزاب السياسية وينبغى أن
تعود الحياة النيابية لكى تستأنف الأمور سيرتها الطبيعية .
وكان أصحاب هذا الرأى والمتحمسون له الصحفيين . والمحامين . وأساتذة

(١) هيكل - أزمة المثقفين .

وأساتذة وطلبة الجامعة .. أو بمعنى آخر : نقابة الصحفيين ونقابة المحامين والجامعة ..

وكان عبء النضال ضد حركة الجيش - كما يقول د . عبدالعظيم رمضان^(٢) - يقع على عاتق هذه المؤسسات الديمقراطية التقدمية التي كانت تنبعث منها أعلى وأقوى الأصوات المطالبة بعودة الجيش وإلغاء الأحكام العرفية وإطلاق الحريات وبالتالي كان عداؤها قاطعا وحاسما لمجلس قيادة الثورة ، الأمر الذى ترك آثاره على ثورة ٢٣ يوليو . والتي يعتبر إحدى سماتها : العداء للمثقفين .



ماذا حدث بالضبط ؟
كيف اشتعلت هذه الأزمة ؟
كيف كان سيناريو أحداثها ؟
وما هى نتائجها ؟



تبدأ أحداث هذه الأزمة - بين الثورة والمثقفين - باستقالة محمد نجيب من منصبه فى ٢٣ فبراير ١٩٥٤ .

كان نص هذه الاستقالة هو :^(٣)

« بسم الله الرحمن الرحيم
«السادة أعضاء مجلس قيادة الثورة
«بعد تقديم وافر الاحترام ، يحزننى أن أعلن لأسباب لا يمكننى ذكرها الآن

(٢) د . عبدالعظيم رمضان - عبدالناصر وأزمة مارس - الناشر روز اليوسف .

(٣) كنت أول من نشر هذا النص . أثناء تقديمى لكتاب محمد نجيب «قدر مصر» على صفحات مجلة الأهرام الاقتصادية . وهو كتاب كتبه اللواء نجيب وهو رئيس . ولكنه لم يوزع فى مصر . لأنه نشر بعد خروجه .

أننى لا يمكن أن أتحمل من الآن مسئوليتى فى الحكم بالصورة المناسبة التى ترضيها المصالح القومية ..

«ولذلك فإنى أطلب إستقالتي من المهام التى أشغلها . وإنى إذ أشكركم على تعاونكم معى .

أسأل الله العلى القدير أن يوفقكم إلى خدمة بلدنا بروح التعاون والأخوة » .
ولم يذكر محمد نجيب فى هذه الاستقالة الأسباب الحقيقية التى دفعته إلى كتابتها وتقديمها ..

وقد ذكر لى نجيب هذه الأسباب ، فى حوار طويل بينى وبينه ، قال لى
فيه : (٤)

«لم يكن أمامى إلا أمر من اثنين :

«إما أن أمارس سلطاتي كاملة ..

«وإما أن أستقيل لصالح عبدالناصر ..

«وأحسست أن من الأفضل أن أستقيل .. فقد كنت مسئولاً وغير مسئول ،

فى نفس الوقت ، عن كل صغيرة وكبيرة فى البلد ..

«وأنا لم أرفض أن أتحمل المسئولية .. ولكن بشرط أن أكون موافقا على كل

ما يصدر من قرارات .. لكننى لا أتحمل مسئولية أى قرار لم أستشر فيه ، ولم أوافق عليه ..

«إن عبدالناصر الذى كنت أحترمه ، كان شاباً صغيراً ، ذا قدرات متميزة ،

وقد عرضت عليه أن أدير وأقود البلاد لعدة سنوات إلى أن يكتسب الخبرة

اللازمة التى تمكنه من أن يخلفنى فى الرئاسة .. وأكدت له فى ذلك الوقت أننى

سأكون سعيداً إن استقلت لصالحه .. وخيرته بين أن أستقيل حالا ، حتى ولو

أدى الأمر إلى أزمة داخلية ، لأننى لم أعد أتحمل ، أو أتسامح عن الأخطاء

ونفتح صفحة جديدة ..

(٤) جرى هذا الحوار لمدة شهر فى صيف ١٩٨٣ فى فيلا زينب الوكيل بالمرج .

« ولم يختَر عبد الناصر ..
« فقلت له : من الأفضل أن تقود المسيرة بدونى !
واستقال نجيب ..
وأرسل استقالته داخل مطروف مغلق إلى جمال عبد الناصر ..

● ●

داخل مجلس الثورة كان الاتجاه العام هو قبول استقالة محمد نجيب ، ولكن خالد محي الدين اعترض على قبول الاستقالة خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى قيام ثورة .. وعندما رأى أن الاتجاه العام فى المجلس هو قبول الاستقالة عرض استقالته هو الآخر . فطلب إليه المجلس إرجاء استقالته حفاظاً على تماسك المجلس أمام الشعب .. فوافق .. وقرر المجلس تعيين جمال عبد الناصر رئيساً لمجلس الوزراء ورئيساً لمجلس قيادة الثورة^(٥) ..

وأصدر المجلس بيانا بقبول استقالة اللواء نجيب ، لأنه « طلب لنفسه سلطات أوسع وأكبر من المجلس » ، ولأنه - كما قال البيان أيضا - طلب « عدة طلبات محددة منها أن يكون له حق الاعتراض على قرارات المجلس حتى ولو كانت هذه القرارات قد صدرت بالإجماع » .

وحاول البيان الإساءة لسمعة محمد نجيب ، وقلل من شأنه ومن دوره فى الثورة ..

وصدر هذا البيان فى ٢٥ فبراير ..

وفور نشره فى صحف ذلك اليوم ، انفجر المقف فى سلاح الفرسان (المدرعات حالياً) ، ورفضت الأغلبية فيه تنحية نجيب نظراً لما يتمتع به من

(٥) انظر د. عبد العظيم رمضان - عبد الناصر وأزمة مارس ، وانظر : محمد نجيب «كلمتى للتاريخ» ، ود. وحيد رافت وفصول من ثورة ٢٣ يوليو .

صورة لامعة مؤثرة بين الجماهير.. وطالبوا بضرورة التوفيق بين محمد نجيب ومجلس الثورة .

وفي تلك الأثناء ، أثرت قضية الديمقراطية بين عبدالناصر والضباط .. خاصة ضباط سلاح الفرسان ..
قال عبدالناصر :

- إن مجلس الثورة يمارس عمله بطريقة ديمقراطية ، فالقرارات تؤخذ بالأغلبية !

ورد أحد الضباط :

- إن هذا يعتبر حكما فرديا لأنه قاصر على مجلس الثورة . والشعب لا رأى

ثم صاح ضابط آخر :

- ترى لو أن الطلبة خرجت في مظاهرات تطالب بعودة محمد نجيب هل نصوب بنادقنا إلى صدورهم ؟ لا .. لن .. نصوب بنادقنا إلى صدور أبناء الشعب ..

وانتهت هذه المناقشات باعتبار عودة نجيب وعودة الحياة النيابية من الضرورات الملحة في هذه الفترة ..

وفي الوقت الذي كان مجلس الثورة يناقش فيه ضرورة عودة نجيب .. كانت تتحرك جموع هائلة تحركها قيادات الإخوان المسلمين التي بقيت خارج الاعتقال ، وتشترك فيها قواعد الوفدين الديمقراطية العريضة ، وأجنحة من الحزب الاشتراكي ، تطالب بعودة محمد نجيب وسقوط الديكتاتورية ، وعند نهاية كوبرى قصر النيل هاجمت قوة من البوليس وقوات من البوليس الحربي المتظاهرين ، وقدر عدد المصابين بثلاثة عشر شخصا غير رجال البوليس . ولم يمنع ذلك من وصول حشود هائلة إلى ميدان عابدين وهي تهتف : « محمد نجيب أبو الثورة .. إلى السجن يا جمال .. إلى السجن يا صلاح » .

وقال لى محمد نجيب ؟

«إنه فى ذلك اليوم . خرجت مظاهرة ضخمة من جامعة القاهرة ، قاصدة ميدان الجمهورية . وكان المتظاهرون يهتفون بحياتى وبالديمقراطية . وردد بعضهم هتافات معادية ضد مجلس الثورة . فوقعت اشتباكات بينهم وبين رجال البوليس الحرنى بقيادة البكباشى أحمد أنور . الذى كان شديد القسوة والعنف فى التعامل مع المتظاهرين . وأطلق رجاله النيران ، فأصاب البعض . وقبضوا على البعض الآخر . وكان من بينهم عدد من الإخوان الذين ازداد نشاطهم بعد حل جماعتهم .

«لقد حول أعضاء المجلس مظاهرات الفرح بعودتى إلى مأتم ..

«حتى أن البعض رفع قمصان الضحايا الملوثة بالدماء فى وجهى وأنا أخطب فى قصر عابدين بمناسبة عودتى ..

«ورفع الإخوان عبدالقادر عودة على أكتافهم أمامى ..

«ورغم أننى قلت ساعتها : إننى لم أقبل العدول عن الاستقالة إلا من أجل الحرية والديمقراطية وإجراء انتخابات برلمانية وتأليف جمعية تأسيسية تمثل مختلف هيئات الشعب ، إلا أن هتافات الاحتجاج على مجلس قيادة الثورة لم تتوقف ..

«كانوا يصفونهم بالأعداء ..

ولابد أن هذا الموقف السافر من مجلس قيادة الثورة كان وراء الضربات القاصمة التى وجهها إلى المثقفين والطلاب والسياسيين فيما بعد ..

وعاد نجيب - فعلا - إلى السلطة فى ٢٨ فبراير ..

وانتصرت - كما قال - إرادة الشعب ..

ويضيف نجيب :

- إننى أردت فى ذلك الوقت تصفية الاتجاه الديكتاتورى لتحل الديمقراطية - بدلا منه - بضغط شعبى . فطالبت بضرورة الإسراع فى إجراء قيام الانتخابات حتى تطرق الحديد وهو ساخن ..

والتقيت بعبد الناصر في بيت علي ماهر بحضور السنهوري ..
وسألتهم :

- من أين نبدأ الخطوة الأولى ؟

قال عبد الناصر :

- أقترح عودة دستور ١٩٢٣ :

وكان اقتراحا مرييا ، فرفضت الموافقة عليه ..

وقال السنهوري :

- إن لجنة الدستور على وشك الانتهاء من عملها ، ومن الممكن تقصير
مواعيد الإجراءات حتى نسارع بإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية ، كما أن هذه
الجمعية يمكن أن تباشر سلطات البرلمان حتى يجتمع ..
واتفقنا على ذلك ..

لقد كان الشعب ينتظر في تأهب وغضب قرارات تحقق له حريته وكان هذا
ما يؤرق جمال عبد الناصر الذي تهاوت سمعته بين الناس وظهر في صورة المدافع
عن قيام الديكتاتورية ..

● ●

وتوالى الأحداث ..

في ٥ مارس اجتمع مجلس الثورة وقرر إلغاء الرقابة على الصحف واتخاذ
الاجراءات فوراً لعقد جمعية تأسيسية منتخبة بطريق الاقتراع العام المباشر على أن
تجتمع خلال يوليو ١٩٥٤ ، لمناقشة وإقرار مشروع الدستور الجديد ، وللقيام
بمهمة البرلمان حتى يتم عقد البرلمان الجديد ، وتقرر إلغاء الأحكام العرفية ،
والإفراج عن المعتقلين السياسيين .

وعادت البهجة إلى الشارع ..

وعادت الصحافة تزغرد بالحرية ..

وعاد للمثقفين إحساسهم بالذات ..

وعاد بعضهم إلى دوره الذى هجره ، وإلى قلمه الذى تركه فى ظل الرقابة ..

وكان من هؤلاء الدكتور وحيد رأفت ، الذى كتب فى جريدة «المصرى»^(٦) مقالا ، قال فيه :

« اليوم أعود إلى القلم لأنفض عنه التراب ، وإلى الفكر لأجلو عنه الصدا ، فالرقابة على الصحف لا تحطم الأقلام فحسب بل تقضى أيضا على ملكة التفكير . فلماذا يجهد الكاتب نفسه ويكدح المفكر ذهنه إذا كان ما تجود به قريحته لا ينقل إلى الجمهور أبدا ، ولا يصل إليه إلا مبتورا ، مشوها بفعل الرقيب .. ويا ويل أمة لا يمارس كتابها إلا المدح والثناء ، ولا يسمح حكامها إلا بتلك النعمة المردولة ، فالنقد السياسى كالنقد عامة ، ضرورة من ضرورات الحياة والتقدم ، ورمز على حياة وحيوية المجتمع .. بغيره تفتقر الهمم وتتقاعس النفوس ، ولينجو الذهن والإصلاح » .

لكن ..

هذا المناخ لم يدم طويلا ..

وسرعان ما تلبدت السماء بالغيوم ..

وعكرت بعض تصرفات مجلس الثورة المياه الصافية ، باصدار قرارات اعتقال لعدد كبير من السياسيين من مختلف التيارات العلمانية والدينية ..

وبدأت النذر تعبر عن أزمة قادمة ..

وعاصفة لا مفر من مواجهتها ..

●●

يقول عبد العظيم رمضان^(٧) :

إن سياسة عبد الناصر ، كانت حتى ذلك الوقت ، تقوم على طرح البديلين

(٦) جريدة المصرى - ٨ مارس ١٩٥٤ .

(٧) د . عبد العظيم رمضان - عبد الناصر وأزمة مارس ..

المتناقضين : إما استمرار الثورة على نفس الخط الذى تسير فيه وإما تصفيتها وعودة الجيش إلى ثكناته وعودة العهد القديم . وكانت الفكرة المنطوية وراء طرح هذين البديلين النقيضين ، هى أنه لا يوجد من أنصار الثورة من يؤيد بصفة مطلقة الخط الدكتاتورى الذى تسير فيه . ولا يوجد من أنصار الديمقراطية من يؤيد تصفية الثورة بصورة مطلقة ، فالغالبية الكبرى فى كل من المعسكرين تنشُد المرحلة التأليفية التى تمتزج فيها إيجابيات الاتجاهين (الثورة بالديمقراطية) وتسقط سلبياتها (الدكتاتورية وأوضاع العهد القديم) وعلى هذا الأساس فإن طرح أى من البديلين النقيضين سوف يستفز على الفور المعارضين من داخله ومن خارجه ، وسيعطل كل منها الآخر . ولما كانت الثورة بالفعل فى الحكم وتسير على نفس الخط الذى تسير فيه ، فإن هذا التعطيل لن يضرها شيئاً !

على أنه بعد الصدام مع سلاح الفرسان وبعد تحرك المعسكر المضاد للدكتاتورية ، انتقل فكر عبد الناصر إلى المرحلة التأليفية .. أى استمرار الثورة فى الحياة السياسية مع عودة الديمقراطية .. ولو إلى حين ..

وهذا هو مغزى قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ التى عادت تمثل استجابة للمطالب الجماهيرية بعودة الحياة الديمقراطية ، وكان القصد منها إزالة ما علق بأذهان الشعب من اتجاهات الثورة الدكتاتورية .. تمهيداً لتزولها فى حقل الحياة السياسية مع باقى القوى الأخرى .

على أن القوى الليبرالية التى كانت تتكون فى ذلك الحين من القوى البرجوازية القديمة ، متحالفة مع المثقفين الليبراليين من قوى اليسار ممثلة فى الشيوعيين والاشتراكيين أخذت بدافع عدم ثقتها فى وعود الثورة ، تركز جهودها فى طردها من الحياة السياسية الجديدة بلا رجعة . فرفعت شعارات عودة الجيش إلى ثكناته فوراً وإعادة الحياة النيابية فوراً ، وإسقاط وزارة الثورة ، وتأليف وزارة مدنية ، والإفراج عن المعتقلين . وأخذت استفزازاتها للثورة تتزايد ، لتسلب من مجلس قيادة الثورة الكسب الشعبى الذى حصل عليه بقرارات

٥ مارس ، وحتى أصبح من المشكوك فيه كثيرا أن تتمكن الثورة ، بعد أن تتحول إلى حزب ، من إيجاد موطئ قدم لها في الحياة الدستورية الجديدة ، بعد أن صور هذا التحول في شكل هزيمة تحت ضغط شعبي فعال .

وضاعف من هذه الاستفزازات محاولة من المدفعية والفرسان لتنفيذ انقلاب عسكري ضد الثورة ..

وضاعفها أيضا أزمة جديدة بين نجيب والمجلس لاستعادة كل سلطاته السابقة لاستقالته ، والتي عاد بدون أغلبها ..

وكان أن عاد عبدالناصر إلى سياسته القديمة : إما استمرار الثورة في الخط الذي تسير فيه وإما تصفيتها وعودة الأحزاب .. أى .. إما الثورة وإما الديمقراطية .

وظهر ذلك واضحا في اجتماع مجلس قيادة الثورة في ٢٥ مارس ..

يقول لى محمد نجيب :

منذ اللحظة الأولى ، في الاجتماع ، أدركت أن هناك قبلة على وشك الانفجار .. فقد كانوا في حالة تجهم لا مجاملات .. لا سلامات .. ولا ابتسامات ..

وبدأ عبداللطيف البغدادى الجلسة قائلا :

— أنا أقترح إلغاء قرارات ٥ مارس فورا .

هكذا بلا لف أو دوران .

وكان عنده حق في هذه الصراحة ، فقد فشلت كل الأساليب الملتوية ، وسقطت كل الأقنعة . ولم يعد أمامهم إلا الكلام بصراحة ، أو الانسحاب بصراحة ..

وقد عرفت بعد ذلك أنه اتصل بزملائه من ضباط الطيران ، ووجدتهم

غاضبين على قرارات ٥ مارس وأيدهم في غضبهم ، ووجد منهم استعدادا للقيام بثورة أخرى إذا ما نفذت هذه القرارات .

وفي هذه الجلسة قال خالد محيي الدين :

- أنا أعلن تمسكي بهذه القرارات .

لكنه أضاف :

- لكنني أريد أن تنفذ بصورة ديمقراطية جديدة ، تحرم رؤساء الأحزاب ، ومن طبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي ، وكل من صوت ضد الحريات ، والذين رفضوا رفع ضريبة الأتبان ، من حق الترشيح للجمعية التأسيسية .

يعني وضع قيود على تنفيذ القرارات :

وقال جمال عبدالناصر :

- إن مجلس قيادة الثورة سينتهي عمله في ٢٣ يوليو القادم ، والأحزاب تعود إلى وضعها القديم .

وكالعادة أيده صلاح سالم ، ورفض كلام خالد محيي الدين ، وقال :

- كل شيء يجب أن يعود إلى صورته القديمة .

ولم أتدخل في الحوار ..

قال جمال سالم :

- لو أعدنا الأحزاب سيعود الحزب الشيوعي .

فقال خالد :

- إنني أطالب بعودة الحياة النيابية ، والدستور الجديد هو الذي سيحدد

الموقف من الحزب الشيوعي .

وقال البغدادي :

- وسنفرج عن كل المعتقلين ؟

فقلت :

- مرحبا بهذا القرار .
وقال أحدهم :
- وسنفرج عن النحاس !
فقلت :
- هذا حقه لأنه اعتقل ظلما ، فقد أضيف اسمه إلى كشف المعتقلين بعد توقيعي عليه .
- وقال آخر :
- وسنفرج عن الهضيبي وباقي زعماء الإخوان .
ووافقت على ذلك ..
وانتهى الاجتماع باعلان قرارات ٢٥ مارس ..
وهي :

- ١- يسمح بقيام الأحزاب .
 - ٢- المجلس لا يؤلف حزبا .
 - ٣- لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على الانتخابات .
 - ٤- تنتخب الجمعية التأسيسية انتخابا حرا مباشرا بدون تعيين أى فرد ويكون لها السيادة والسلطة الكاملة وتكون لها سلطات البرلمان .
 - ٥- حل مجلس الثورة فى ٢٤ يوليو المقبل باعتبار أن الثورة قد انتهت وتسلم البلاد لممثلى الأمة .
 - ٦- تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها ..
- كانت هذه القرارات فى ظاهرها ديمقراطية ، وفى باطنها فتنة وتوتر .

فقد أثارت الناس الذين لم يرق لهم عودة الأحزاب القديمة ، بكل ما توحى هذه العودة من فساد وتاريخ أسود ، وبكل ما توحى لهم من نهاية للثورة التى عقدوا عليها كل آمالهم فى التطهير والخلاص ، وأثارت هذه القرارات فى نفس

الوقت ضباط الجيش الذين احسوا ان نصيبهم في النفوذ والسلطة والمميزات الخاصة قد انتهى ..

وهذا يعنى أنه لا الذين كانوا مع الديمقراطية رحبوا بها ، ولا من كانوا مع الديكتاتورية أيضا ..

ولا أنصار الثورة وافقوا عليها ، ولا أعداؤها أيضا ..

ولا المدنيون شجعوها ، ولا العسكريون أيضا ..

هذا ما قاله نجيب كشاف عيان ، وطرف في الصراع ، عن اجتماع

٢٥ مارس ..

وأفضل ان نسمع بجانبه ، ما قاله مؤرخ له منهج يسارى ، مثل عبدالعظيم رمضان ، عن هذا الاجتماع الهام ..

قال عبدالعظيم رمضان^(٨) :

ان عبدالناصر اقترح في هذا الاجتماع تصفية الثورة وإنهاء عمل المجلس في ٢٣ يوليو التالى ، على أن تعود الأحزاب إلى وضعها السابق .. وفى الجانب الآخر ، اقترح عبداللطيف البغدادى إلغاء قرارات ٥ مارس واستمرار الثورة فى الطريق الذى بدأت به وهو التطهير والمحاکمات وبصورة أشد ..

وكان واضحا كما يقول د. رمضان أن الاقتراحين بتخطيط واحد .

واعترض نجيب على الاقتراحين قائلا :

- حريات كاملة أو تصفية كاملة ؟ !

واعترض خالد محيى الدين ، على الاقتراحين قائلا :

- إن اقترح عبدالناصر معناه إلغاء الثورة .

وطالب بتنفيذ قرارات ٥ مارس مع إضافة بعض التحفظات عليها ..

(٨) المرجع السابق.

ولكن عبد الناصر أصر على الاختيار والتصويت على الاقتراحين .. الثورة أم الديمقراطية ، وكانت نتيجة التصويت لصالح عبد الناصر ..

وكان وراء اقتراح عبد الناصر بتصفية الثورة محاولة أخيرة لتحريض الناس على أعداء الثورة ، وتدبير مواجهة - دبر لها - بينهم وبين أنصارها ..

وقد اختار عبد الناصر توقيتا مناسباً لهذه المواجهة ..

ففي ذلك الوقت كان الوفد ضعيفاً ، وكانت قيادته مضروبة .. فقد أفرج عن فؤاد سراج الدين لكنه بقي معتقلاً في مستشفى مجدى ، وأفرج عن إبراهيم فرج ، لكنه بقي معتقلاً في قصر العيني ، وضوعفت الحراسة على بيت النحاس ، وبقيت جماهير الوفد الكبيرة دون قيادة تحركها ..

وكانت قيادات الشيوعيين في السجن أيضاً .. أما الجماهير الشيوعية فكان كل همها في ذلك الوقت محاكمة قادتها الذين أصدروا بيان السجن الحربي ، والذي أيدوا فيه الثورة في وقت كان الشعار المطروح فيه عودة الجيش إلى ثكناته . وكان هذا بالتحديد موقف «حدثو» .

أما باقى الأحزاب الشيوعية فكانت ضد نجيب وضد المجلس وضد الضباط عموماً .

وبالنسبة لجماهير «البروليتاريا» سواء كانت تنتمى إلى الوفد أو إلى الأحزاب الشيوعية فإنها كانت مع إطلاق الحريات وعودة الضباط إلى الثكنات ، باستثناء نقابات النقل المشترك التي كانت لها مطالب قديمة مثل إعادة المفصولين وإلغاء لائحة الجزاءات وصرف المتأخرات ، وكانت ترى أن الثورة ستأتى لها بهذه المطالب ، فراهنّت على مجلس قيادتها .

وفى ظل هذه الخريطة الاجتماعية والسياسية ، برزت قوة المثقفين فى نقابتي المحامين والصحافيين ، وفى الجامعة ..

وكانت هذه القوة مع الديمقراطية ومع عودة الحياة النيابية وضد مجلس الثورة ، الذى كان فى رأيها العدو الأول للديمقراطية ..

وكانت هذه القوة هي التي وقفت وجها لوجه ضد مجلس الثورة ..
وفي هذه المواجهة السافرة بين الثورة والمثقفين ، كان واضحا أن الحرب على
وشك الانفجار وأن الصدام بين الثورة والديمقراطية على وشك الجسم .



في نفس يوم إعلان قرارات ٢٥ مارس ، اتفق المثقفون على التحرك لكسب
المعركة ..

اتفق الصحفيون والمحامون على عقد مؤتمرات عاجلة في نقاباتهم لبحث
الموقف ، واتخاذ اللازم .

وفي اليوم التالي تمت هذه المؤتمرات ..

فاجتمع مجلس نقابة الصحفيين ، واتخذ قرارات تاريخية طالب فيها بإلغاء
الأحكام العرفية فورا وإلغاء الأحكام التي صدرت من غير طريق القضاء العادي
والإفراج عن المعتقلين ومن بينهم أعضاء نقابة الصحفيين وتأليف وزارة قوية
لإجراء الانتخابات الجديدة على هدى من المبادئ التي آمنت بها البلاد ، على أن
تراعى الأحزاب الغاية النبيلة من قيام حياة نياية سليمة ونظيفة .

وفي نفس اليوم .. يوم ٢٦ مارس ، عقد المحامون جمعيتهم العمومية غير
العادية بناء على طلب أكثر من مائة من أعضائها ..

وكان اجتماعا صاخبا ، علت فيه نغمة التهديد لضباط البوليس الحربي
المسؤولين عن الاعتداء الذي وقع على المحامين أحمد حسين وعبد القادر عودة
وعمر التلمساني وغيرهم . وصرح عمر عمر نقيب المحامين في الاجتماع بأنه طلب
إلى النيابة إجراء تحقيق سريع لينال المعتدى جزاءه ..

وقد اتخذ المحامون في النهاية قرارا بالإضراب يوم ٢٨ مارس استنكارا
لحوادث الاعتداء على المعتقلين والمسجونين وتسجيل هذا الاحتجاج في محاضر
جلسات المحاكم ، كما قرروا أيضا المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية فورا وتشكيل

وزارة مدنية لإجراء الانتخابات وإلغاء الأحكام الاستثنائية التي صدرت وما ترتب عليها من آثار .

وفي اليوم التالي .. يوم ٢٧ مارس .. اجتمعت هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية وأصدرت بيانا طالبت فيه « بإلغاء الأحكام العرفية وكل ما اتخذ من تدابير وإجراءات استثنائية فورا . وحل مجلس قيادة الثورة منذ اليوم وتركيز السلطة لحين اجتماع الجمعية التأسيسية في يد وزارة مدنية تتحمل المسؤولية أمام الشعب بالاشتراك مع رئيس الجمهورية » « وفي نفس اليوم عقد طلبة جامعة القاهرة مؤتمرا وطنيا في الحرم الجامعي . أعلنوا فيه تأليف « جبهة الاتحاد الوطني » التي تضم الطلبة الوفدين والاشتراكيين . ثم اتخذوا قرارات بإلغاء الأحكام العرفية فورا . والافراج عن جميع المعتقلين فورا . وتأليف وزارة ائتلافية لاجراء الانتخابات . والغاء مجلس قيادة الثورة فورا ودون انتظار للجمعية التأسيسية » .

وفي يوم ٢٨ مارس .. « اجتمع مجلس ادارة جمعية هيئة التدريس بجامعة القاهرة .. وبمعهد التربية للمعلمين واتخذ قرارات بالغاء الأحكام العرفية فورا ، وإطلاق الحريات فورا وعودة الحياة الدستورية فورا » .

وفي خلال تلك الأيام ، حركت القوى الديمقراطية المظاهرات ضد مجلس قيادة الثورة » .



وفي المقابل ، تحرك أنصار مجلس قيادة الثورة ..

كان محمد نجيب يصحب الملك سعود - الذي كان يزور مصر في ذلك الوقت - إلى الاسكندرية ..

وفي هذا اليوم انفجرت المظاهرات في القاهرة ..

ويقول محمد نجيب :

إن هذه المظاهرات كانت مفتعلة ، تغمر شوارع القاهرة وتسد طرقاتها وتهتف

بحياة الثورة والضباط وتطالب بسقوط الأحزاب والرجعية والديمقراطية ،
ودارت المظاهرات حول البرلمان والقصر الجمهورى ومجلس الدولة ، وكررت
هتافاتها ، وكان أشهر هذه الهتافات : « لا أحزاب .. ولا برلمان » .. ووصلت
الخطة السوداء إلى ذروتها فى ذلك اليوم عندما اشتروا بعض القيادات العمالية مثل
صاوى أحمد صاوى (صوصو) رئيس اتحاد عمال النقل المشترك ، ودفعوهم إلى
عمل إضراب يشل الحركة والحياة ، واشترك بعض من جنود البوليس الحرنى فى
هذه الأحداث ، وهم يرتدون الملابس المدنية وكذلك عمال مديرية التحرير
المسلحون بالعصى ، وجنود الحرس الوطنى الذين ارتدوا هم أيضا ملابس
مدنية ..

وقطعت زيارتى للاسكندرية وعدت بالطائرة فى المساء إلى القاهرة ، لأجد
مجموعة من الضباط فى انتظارى وهم على أتم الاستعداد لأى إشارة منى ..
وكان فى مقدمتهم القائمقام أحمد شوقى قائد حامية القاهرة ، والذى أرسل
خطابا مفتوحا نشرته الصحف يطالب فيه بتشكيل وزارة مدنية والإصرار على
تنفيذ قرارات ٢٥ مارس .

كان الموقف يقترب من نقطة الصدام .. من المذابح وإراقة الدماء .. من
الحرب الأهلية .. كانت أى تعليقات ألقى بها فى هذه اللحظة ستحول إلى قذائف
ثقيلة ..

وكان إعطائى الأمر لهؤلاء الضباط يعنى تناطح الجيش ، والحرب الأهلية ..
هذا إلى جانب احتمال آخر ..

هو :

ماذا لو انتصر هؤلاء الضباط ؟

هل يقبلون العودة فورا إلى الشكنات ؟

ألا يطالبون بالانتظار فترة أخرى إلى أن تستقر الأمور ، ثم تطول المدة إلى أن
يستقروا فى السلطة :

وعرفت في ذلك الوقت تفاصيل الإضراب الذي وقع في ذلك الصباح ..
عرفت أن اتحاد نقابات النقل المشترك جعل من مقره مكانا للاعتصام ، وأن
السبب في هذا الاختيار هو أن الاتحاد يسيطر على شريان المواصلات الحيوى في
القاهرة .

وكان الهدف من الاعتصام هو العودة في قرارات ٢٥ مارس ..

وعرفت أن الاعتصام بدأ في الساعة والنصف من مساء اليوم السابق ،
واستدعيت مجالس إدارات النقابات الأخرى لتتخذ قراراتها بالإضراب
والاعتصام .. وأخذت الاذاعة المصرية في إذاعة قرارات انضمام النقابات
الأخرى قبل أن تتخذها فعلا .

وقد تضمنت هذه القرارات صيغة شبه موحدة وهى :

- ١- عدم السماح بقيام الأحزاب .
- ٢- استمرار مجلس قيادة الثورة في مباشرة سلطاته حتى يتم الجلاء ..
- ٣- قيام هيئة تمثل جميع الهيئات والنقابات والروابط والجمعيات والمنظمات إلى
جانب مجلس قيادة الثورة لتكون بمثابة الجمعية الوطنية التى تعرض عليها
القرارات التى يرغب المجلس فى إصدارها .
- ٤- عدم الدخول فى معارك انتخابية .

وفى ذلك اليوم جاء إلى بيتى سليمان حافظ والسنهورى وعبدالرحمن عزام ،
وقلت للجميع . إننى أمام أمرين :

- إما استخدام القوة العسكرية .. وإما الاستقالة .
واخترت الاستقالة .

ونقلت هذا القرار إلى مجلس الثورة ..

وفوجئت بحال عبدالناصر يعارض هذا القرار ويصر على عدم الاستقالة ..

كان واضحا أن معارضة جمال عبدالناصر لهذا القرار سببها الخوف من انفجار
مماثل كالذى حدث بعد استقالتي الأولى ..

واكملت الخطة السوداء ، باعلان ضباط البوليس فى يوم ٢٨ مارس أن العودة للحياة النيابية مع وجود الاحتلال خدمة استعمارية ..

وتحركت قوات الحرس الوطنى ومنظمات الشباب التى كان يقودها الصاغ (رائد) وحيد جودة رمضان إلى القاهرة ..

وتحرك إليها أيضا عمال مديرية التحرير تحت سيطرة مجدى حسنين .. وفى يوم ٢٩ مارس نشرت جريدة «الأخبار» أن الجمعية العمومية لمجلس الدولة سوف تجتمع اليوم بدعوة عاجلة من المجلس ، وأوحت «الأخبار» أن المجلس سوف يتخذ إجراءات ضد الثورة .. والتقط عمال مديرية التحرير ، وبعض ضباط وجنود الحرس الوطنى هذا الطعم ، وتوجهوا فى مظاهرة إلى المجلس .. وضرب السنهورى فى ذلك اليوم ، وهتفوا ضده : «يسقط الجاهل» .. وجاء صلاح سالم واصطحب السنهورى إلى بيته فى مصر الجديدة ، ولم يعد السنهورى من يومها إلى مجلس الدولة .



ويقول د. عبدالعظيم رمضان :

إن ضباط الصف الثانى من الثورة وقفوا وراء مجلس الثورة فى هذه الأحداث ، حفاظا على المكاسب التى كانوا سيفقدونها لو عادت الحياة النيابية وانتهت الثورة ..

ونجح إضراب عمال النقل المشترك فعلا ، وانتقل من القاهرة إلى جميع أنحاء البلاد ، «طوعا أو كرها» .. «حتى شلت البلاد وتوقفت معالم الحياة فيها ، بل وتوقفت قطارات السكك الحديدية لأول مرة منذ ثورة ١٩١٩» .

وبعد هذه الأحداث ، خلت الساحة للثورة تماما .. وراح رجالها يصفعون القوى السياسية المضادة لها ..

ففى ١٥ أبريل قرر مجلس قيادة الثورة :

١ - محاسبة المسئولين عن الفساد السياسى فى العقود الماضية وحرمان عدد منهم من حقوقه السياسية .

٢ - تطهير الصحافة .

٣ - منح سلطات للمسئولين فى الجامعات لضمان انتظام الدراسة فيها .

٤ - البحث عن إصدار قانون لحماية الثورة والأسس التى يقوم عليها المجلس الوطنى .

وفى نفس اليوم نشرت قائمة المصاريف السرية للصحف وللصحافيين فى مصر .

وفى نفس اليوم قرر المجلس حرمان كل من سبق أن تولى منصبا وزاريا فى الفترة من ٦ فبراير ١٩٤٣ حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، من كافة حقوقه السياسية وحرمانه من تولى الوظائف العامة ، وتولى مجالس إدارات النقابات والهيئات .. وذلك لمدة ١٠ سنوات كاملة .

وقصد بهذا القرار بالذات الوفديين والدستوريين ، والسعديين ، ومنهم النحاس ، ومكرم عبيد ، ونجيب الهلالى ، وفؤاد سراج الدين ، وعبد الفتاح حسن ، ومحمد حسين هيكل ، وإبراهيم عبد الهادى ، وعبدالرزاق السنهورى .. ولم يبق أمام الثورة سوى الإخوان .

لكن .. سرعان ما أنهت الثورة قوتهم بعد حادث الاعتداء على عبدالناصر فى المنشية ، فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ وبعد أيام على هذا الحادث ، حاولت الثورة اتهام محمد نجيب بتدبيره أو الاشتراك فيه ، فتقرر إبعاده فى نوفمبر ١٩٥٤ . وهكذا ..

انتهت المفاضلة بين الثورة والديمقراطية بانتصار الثورة وهزيمة الديمقراطية .. وهزيمة الديمقراطية انهزم المثقفون أيضا وتشكل بصورة مجسمة العداء بينهم وبين الثورة ..



هذا هو سيناريو الأزمة كما رواه شهود العيان ، وكما سجلته الصحف . وكما
سجله ووصفه المؤرخون المعاصرون لسنوات الخمسينات ..
لكن ..

سرد مشاهد السيناريو - رغم ضرورته - لا يكفي ..
فلا بد أن نعرف - أيضا - ما وراء هذا المشهد ..
وخاصة أن المؤيدين لما فعلته الثورة (مع المثقفين ومع الديمقراطية) ، لهم
رأى آخر ، وتحليل آخر ، وتفسير آخر ، لما حدث .. لا بد أن نعرفه ..

بماذا يبرر هؤلاء ما حدث ؟

كيف يشرحونه ؟

وكيف يفسرونه ؟

لحظات نلتقط فيها الأنفاس ..

ثم ..

نسمع الإجابة !

الاختبار بين الماء والمصواء !

« إن العمل الوطنى المطلوب كان قد تحدد فى
تنمية قاعدة الثورة الوطنية والعدل فى توزيعها . .
وذلك فى ظروف عالمية متنوعة . . وكانت مسئولية
هذا العمل الوطنى تقع على عاتق الشعب
بالقطع . . ومعنى ذلك فى رأى أن قضية الثورة
لا تنفصل عن قضية الديمقراطية . . إذا ما الذى
يبقى . . يبقى الأسلوب . . الأسلوب المناسب
للعمل . . ولأهدافه . . ولظروفه . . من هنا فلقد
كانت المطالبة بعودة الأحزاب القديمة أو بإنشاء
أحزاب جديدة ، فى تصورى ، هى إجابة على غير
سؤال . . أشبه ما تكون باقتباس فكرة قصة لم
يعش أبطالها فى حياتنا . . أقرب إلى النقل منها إلى
الدرس . . أقرب إلى الارتجال منها إلى التعمق »

محمد حسين هيكل

لا تزال أزمة مارس تثير .. حتى اليوم - الجدل والحيرة ..
فحتى اليوم ، هناك من يعتبرها كلمة النهاية في الديمقراطية ..
وحتى اليوم ، هناك من يعتبرها الطعنة القاتلة التى وجهتها الثورة إلى صدر
المثقفين ..

وحتى اليوم ، هناك من يعتبرها ، البداية السليمة ، لطريق الانجازات
الطويلة ، الذى سارت فيه ثورة ٢٣ يوليو .. وهذا الخلاف الحاد ، والمتناقض ،
هو أشهر خلافات المثقفين المصريين ، وربما المثقفين العرب أيضا ، الذين أصبح
من حقهم الآن .. وبحرية .. مناقشة ثورة يوليو ، ووضعها فى ميزان التاريخ ..
فالتيار الليبرالى ، الذى عاد للتنفس والوجود ، بعد رحيل جمال عبدالناصر
اعتبر أن الثورة انتهت فى ذلك اليوم .. وأن حكم دولة يوليو قد بدأ .. وأن هذا
الحكم كان ديكتاتوريا .. قدم الإنجازات للشعب ، لكن . بلا حرية .
وهذا عكس ما عبر عنه جمال عبدالناصر ، بعد الغاء قرارات ٢٥ مارس .
حينما أعلن أن : « ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انتهت اليوم وقامت ثورة جديدة اسمها
ثورة العمال والفلاحين » .

ويعلق د . عبدالعظيم رمضان ، على عبارة عبدالناصر ، فيقول :
« إن عودة عبدالناصر على أكتاف حركة عمالية كان نقطة تحول فى تفكيره ،
فقد أدرك أن هؤلاء العمال لا يؤيدون الثورة كغاية فى حد ذاتها وإنما كوسيلة
وأداة للتغيير الاجتماعى الذى يتطلعون اليه .

«وقد كان انتصار الثورة في أزمة مارس نهاية للدور السياسي للبرجوازية المصرية الكبيرة التي نشأت على يد محمد علي منذ عام ١٨٣٧ . فمع أنها لم تصف اقتصاديا إلا أنها صفت سياسيا وإلى الأبد ، وانتقل دورها إلى يد البرجوازية الصغيرة ، العسكرية والمدنية . وعلى يد هذه البرجوازية الصغيرة تغير المجتمع المصري تغيرا جذريا بتغير أساسه الاقتصادي . وتغير بالتالى بناؤه العلوى السياسى والقانونى والفكرى إلى بعد الحدود .

ويضيف د . رمضان :

«إن المأساة الكبرى في أزمة مارس ، هى أن ثورة ٢٣ يوليو لم تكن قد ولدت بعد مبادئها التى اعتنقتها البلاد بعد ذلك لمدة تزيد عن ٢٠ سنة . لقد كانت في فترة مخاض ثورى استغرق ثلاث سنوات كاملة . فكيف كان يتأق للقوى التى وقفت إلى جانب تصفية الثورة ان تستشرف ببصيرتها المستقبل بنبوءة نفاذة تحترق حجه وأستاره الملبدة بغيوم الديكتاتورية التى كانت تحيم على جميع القوى الديمقراطية والتقدمية وقتذاك دون تمييز ؟ ولكن حركة التاريخ في اتجاهها التقدمى المحتوم كانت تدفع الاحداث في ذلك الحين في مسيراتها الصحيحة نحو استمرار الثورة بارادة علوية تمتزج امتزاجا غريبا ومعقدا بارادات الآخرين في حلبة الصراع وبذلك حالت دون ارتداد البلاد إلى مرحلة تاريخية كانت قد تجاوزتها بالفعل ، ولم يعد في وسع أية قوة ، اجتماعية أن تعيدها إليها من جديد .»

ويرى التيار الليبرالى الصورة من زاوية اخرى .. زاوية استمرار الثورة واستمرار الديمقراطية معا .. ويقول أنصار هذا التيار إن الاختيار بين الثورة والديمقراطية كان كالإختيار بين الماء والهواء مثلا .. أو كالإختيار بين الجسد والروح مثلا .. ويقولون : إنهم كانوا مع الثورة ، وإنهم قدموا لها براجمها التى نفذتها بعد ذلك ، ولكنهم كانوا مع الثورة لتحقيق الديمقراطية أيضا .. وكانوا مع تنفيذ براجمها دون الثمن الذى دفع في مقابلها .. الحرية والديمقراطية وخصومة

المثقفين .. وقد ظهر أن المطالبين بالديمقراطية كان عندهم حق ، بعد أن حكم البلاد بما سمي بمراكز القوى ، وبما سمي بدولة المخابرات ، أو الدولة البوليسية .



إن التيار الليبرالي اعتبر انتصار الثورة في أزمة مارس - ٥٤ . انهيّارا للنظام السياسي الذي أسفرت عنه ثورة ١٩١٩ ، وظل قائما حتى نجاح الثورة ، وطرده الملك ..

وكان هذا النظام السياسي ، قد بني على ثلاثة أعمدة أساسية ، جعلته مستمرا ٣٠ سنة ، وهي (١) :

- ١- نشأة حزب الوفد كتنظيم سياسي شعبي .
- ٢- تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي ألغى الحماية ، واعترف بسيادة مصر ، مع التحفظات .
- ٣- دستور ١٩٢٣ الذي رسم حكم مصر ، وحدد مؤسسات الحكم ، وطبيعته .

ورغم الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى كل عمود من هذه الأعمدة ، فإن الصراع الدستوري ، السياسي بين الأحزاب السياسية ، من جهة ، والصراع من أجل المسألة الوطنية من جهة أخرى ، وبسبب تراكم التجارب والتيارات المختلفة ، خلال ٣٠ سنة ، تشكل «المثل» الديمقراطي ، «على صورة أكثر واقعية» .. «مع اقتراح الأحكام العملية التطبيقية التي يفتح بها سبيل هيمنة «الأمة» على مؤسسات الحكم ، ويتحقق بها ضمانات الحريات العامة الفردية والجماعية ، وتنطلق بها الحركة الحزبية بغير ما يعوقها من تدخل جهات الإدارة ، ومع تقليص نفوذ الملك إلى ما يصير به «يملك ولا يحكم» ، ومع دعم هيمنة الهيئة النيابية على جهاز الدولة ، فلا يكون لها عليه شريك .. بمعنى تجريد المحور

(١) انظر طارق البشرى - الديمقراطية وثورة يوليو - مجلة المستقبل العربي - العدد ٦٤ - يونيو ١٩٨٤ .

المحور الملكي من أية فاعلية ، وربط مؤسسات الدستور بالمحور البرلماني وحده ، مع ضمان ربط أواصر هذه المؤسسة مع قوى الرأي العام السياسى « (٢) . وبعد أن قامت الثورة ، ألغى الدستور ، وسقط دستور ١٩٢٣ ، وتشكلت لجنة الخمسين لوضع مشروع دستور جديد ..

وكانت لجنة الخمسين لجنة نموذجية لوضع الدستور .. فقد كان أعضاؤها يمثلون الأحزاب والتيارات السياسية المختلفة ، من الوفد إلى الأحرار الدستوريين .. ومن السعديين إلى الإخوان المسلمين .. ومن حزب مصر الفتاة إلى الحزب الوطنى .. ومن رجال القانون إلى أساتذة الجامعة .. ومن رجال الاقتصاد إلى الضباط ..

وكان من بين أعضاء هذه اللجنة أيضا ستة من الأقباط (٣) . وقد أعدت اللجنة بالفعل مشروع الدستور الجديد .. وتضمن هذا المشروع إطلاق حرية الصحافة ، وحرية الاجتماع ، وحرية تكوين الجمعيات والأحزاب ، دون إخطار سابق .. وأكد المشروع على هيمنة « الأمة » على أجهزة الحكم .. وشكل البرلمان من مجلسين : للنواب وللشيوخ .. ورئيس الجمهورية رئيس برلمانى ، وليس رئاسيا .. لا ينتخب مباشرة من الشعب ، إنما تختاره هيئة تتكون من أعضاء البرلمان وبعض الهيئات المحلية ، لمدة خمس سنوات ، دون تجديد ..

ويقول طارق البشرى (٤) :

- إن القوى التى صاغت مشروع الدستور ، والتى تشكلت من جماع تيارات الحركة الحزبية القائمة وقتها ، وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ، وعزل الملك ، قد

(٢) طارق البشرى - المصدر السابق .

(٣) د . وحيد رافت - فصول من ثورة ٢٣ يوليو - دار الشروق .

(٤) طارق البشرى - المصدر السابق .

عملت على ان يتحول نظام الحكم من نظام تتنازعه مؤسستان دستوريتان . هما رئاسة الدولة (ملكا أو رئيس الجمهورية) والهيئة البرلمانية ، إلى نظام يدور على محور واحد هو المجلس النيابي . وللحركات الشعبية والحزبية أن تتنافس على شغل هذا الموقع ، ولكن ما إن تشغله قوة منها حتى تضمن دوران المؤسسات كلها حوله وبطاقة دافعة تصدر عنه . فمن المجلس النيابي تتشكل الوزارة ، ومنها تجرى الهيمنة على أجهزة الإدارة ، والتنفيذ ، وأجهزة الشرطة والجيش . والأمن عامة .

باختصار ..

أنهى مشروع الدستور دور الضباط الأحرار ..

وأنهى دورهم في الحكم ..

وأعادهم إلى ثكناتهم ..

وإلا ..

كان عليهم أن يكونوا حزبا سياسيا ، يؤهلهم إلى الوصول إلى البرلمان . ومن البرلمان إلى السلطة والحكم والنفوذ مرة أخرى ...

أى أن عليهم أن يتنازلوا عن سلطة في أيديهم ، ثم يكافحوا من جديد للحصول عليها ..

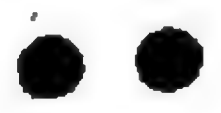
بمعنى آخر : « كان على الضباط أن يتبنوا نمطا دستوريا للحكم ، يجردهم من السيطرة على مكن القوة السياسية الوحيد في أيديهم ، وهو الجهاز الإداري للدولة والجيش ، الذى انبثقت منه حركتهم وسيطروا عليه ، وأن يدخلوا في ساحة التنافس الحزبي بتنظيم لم يملكوه ، فلا هم أنشأوه من قبل ، ولا أتقنوا وسائل العمل به »^(٥) .

وقد حاول الضباط أن يفعلوا ذلك ..

(٥) طارق البشرى - المصدر السابق .

وأعلنوا في ٢٣ يناير ١٩٥٣ إنشاء هيئة التحرير .. وتولى عبد الناصر أمانتها ..
«ولكن الهيئة رغم ما اتبع لها من وسائل الدعوة والاعلان . لم تتحول إلى
حزب حقيقي . فقد استثار إنشائها حذر الأحزاب القائمة . كما استثير لدى الرأى
العام الحذر التقليدى من أى حزب ينشأ فى أحضان السلطة . وكان غالب وجوه
السياسة فيها متميا إلى حزب من الأحزاب الموجودة . والقليل غير منتم إليها .
ودعم هذا الحذر . أن إنشاء الهيئة كان بعد أيام قليلة من إعلان حل الأحزاب
السياسية فى ١٧ يناير ١٩٥٣ . ورؤى فى هذه الاجراءات مجتمعة . أن السلطة
السياسية الجديدة عازمة على ولوج سبيل للحكم غير ما تبناه الرأى العام
الديمقراطى عبر المرحلة التاويخية السابقة» (٦) .

وقد تحول إحساس الرأى العام الديمقراطى . تجاه الثورة . والضباط ، إلى
عداء .. ثم .. إلى صراع .. فكانت أزمة مارس .. وكانت هزيمة الرأى العام
الديمقراطى . وكان فوز الضباط .. وكانت كلمة النهاية بعد ٣٠ سنة من
الديمقراطية .



هناك بالطبع من يؤيد هذا الكلام ..

وهناك بالطبع من يعاوضه ..

من المؤيدين . كان المؤرخ عبد الرحمن الرافعى . الذى قال فى كتابه عن
ثورة ٢٣ يوليو :

«ولو تراجعث ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أمام أحداث مارس سنة ١٩٥٤
لعادت البلاد سيرتها الأولى من الفوضى والانقسام وتنازع الأحزاب والجماعات
ولضعفت الجبهة الداخلية أمام الاستعمار الواقف بالمرصاد . وما كان ذلك ليفيد
البلاد فى شىء ولكن تماسك الثورة وتغلبها على العناصر الرجعية مكنها من تحقيق

(٦) طارق البشرى - المصدر السابق .

أهدافها دون أن تظن من الخلف وبذلك أمكنها أن تحقق الجلاء وتنتهج سياسة الحياء ثم تؤم القناة . هذا العمل القومي الذي كان يستحيل أن يتقرر أو ينجح في عهد حكومة رجعية . بل هو عمل جليل يحتاج إلى حكومة قومية متمسكة . فعُدول الثورة عن قرارات مارس سنة ١٩٥٤ وبقاؤها مسيطرة على مصير البلاد كان بلا مرء ممهدا للاستقرار ومفاداة البلاد من عواقب الانقسام والفوضى وكان مكسبا لقضية الاستقلال والتحرر من مؤامرات الاستعمار .

ولا يعجب هذا الكلام د . وحيد رأفت ..

فيقول (٧) :

«للاستاذ عبدالرحمن الرافعي وأمثاله من الكتاب والمؤرخين أن يشيدوا بذلك النصر بلا تحفظ وأن يتغنوا بكل ما في ذلك العهد . ويحرقوا للسلطة البخور . ويؤلّوها الحاكم الذي حولوه بخنوعهم وسكوتهم إلى طاغية . فانهم قوم كلنوا قد فقدوا الوعي فوجدوا حسنا ما ليس بالحسن . وعميت أبصارهم عن رؤية السليبات والسيئات . وما أكثرها في الفترة التي تلت أحداث مارس سنة ١٩٥٤ لاسيما في السنوات الأخيرة لعهد جمال عبدالناصر حتى تاريخ وفاته في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ . حيث استأسدت مراكز القوى . وضعفت قبضة عبدالناصر على زمام الحكم . فتوالت السليبات . والمآسى ومن بينها افتقار الحرية . بل الحريات العامة جميعا . وتسلبت الخوف على المواطنين من زائر الفجر . وفتح أبواب السجون والمعتقلات على مصراعها . تمارس فيها شتى أنواع التعذيب . وتحطم آدمية الانسان . فضلا عن مصادرة الأموال وسبل الرزق الحلال ، بلا سبب . أو لأتفه الأسباب . وفرض الحراسات على الأموال المنقولة والثابتة انتقاما وتشفيا وإذلالا للأسر والمواطنين . ومطاردة أصحاب الآراء الجرة ، والتنكيل بهم . وبذويهم مما أدى إلى هجرة الأحرار والمثقفين

(٧) د . وحيد رأفت - المرجع السابق .

القاديين على مغادرة البلاد إلى الخارج هربا من الطغيان . وزج البلاد في حروب لا ناقة لنا فيها . ولا جمل . كحرب اليمن . وانتشار الرشوة والفساد على أوسع نطاق في المصالح الحكومية . وإيثار المحاسيب . والندماء . والأنصار والمنافقين . حتى في صفوف القوات المسلحة على ذوى الرأى والخبرة . والكفاءة . وإفلاس البلاد والخزانة العامة وتردى الاقتصاد القومى . وتدهور المرافق العامة حتى غدا من العسير إصلاحها ، والتدخل المستمر في شئون الغير ، من الدول العربية . والإسلامية حتى استحكمت بيننا وبينها العداوة والشحناء ، وبانت تربص بنا الدوائر والنوازل ، وتحقق ماتشيه فكانت الفجيعة المؤلمة في الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ . حيث منيت مصر بأكبر هزيمة عسكرية في تاريخها المعاصر ، أفقدتها العزة والكرامة التي طالما تغنى بها الرئيس جمال عبد الناصر في خطبه الجماهيرية . وهانت مصر وشعبها على الشامتين فينا . وهز هول تلك المفاجأة النيام والغافلين . فبدأ أصحاب الفكر والقلم من أمثال كاتبنا الكبير توفيق الحكيم ، يستردون وعيهم . وبدأوا يتخلصون تدريجيا من الغشاوة الكثيفة التي فرضتها عليهم الأحداث ووسائل الاعلام . أو فرضوها هم على أنفسهم ، ولو امتد العمر بمؤرخ الثورة أستاذنا عبدالرحمن الرافعى لراجع هو الآخر نفسه . واسترد وعيه . ولأدرك أن العدول عن قرارات ٥ و ٢٥ مارس ١٩٥٤ . هذا العدول الذي حبذه وحباه ، لم يكن تمهيدا للتحرر والاستقلال ، بل توطئة للطغيان والهزيمة العسكرية والخراب الاقتصادي والمالى .

ويرفض د . وحيد رافت الزعم بأن مظاهرات ٢٨ و ٢٩ مارس ، التي طالبت ببقاء الثورة . والاطاحة بالمتفقين ، كانت مظاهرات عفوية .. ويشكك في تلقائيتها .. ويؤكد أنها كانت مؤامرة مدبرة ..

ويقول :

« لقد شاهدت بنفسى الآلاف من العمال المسخرين ومن اندس في صفوفهم من رجال الحرس الوطنى والبوليس الحربى فى ملابس مدنية . ومن الدهماء

والمخربين يجوبون شوارع العاصمة ويهتفون بسقوط الأحزاب والحرية والديمقراطية والحياة النيابية وحتى بسقوط النقابات المهنية ..

«ولقد شاهد غيرى من الناس أولئك . المتظاهرين المدفوعين من بعض العناصر الملتفة حول جمال عبدالناصر وهم يهتفون أيضا بسقوط الدكتور السنهوري «الجاهل» أو «الخائن» .

وما يقول د . وحيد رافت . وما يؤكد آخرون غيره . يعنى أن مجلس الثورة عندما وضع المفاضلة بين الثورة والديمقراطية لم يترك «حركة التاريخ» كما يقول د . عبدالعظيم رمضان تأخذ مسارها الطبيعي . وإنما فرضت الثورة نفسها بتدبير من رجالها بالاشتراك مع بعض العناصر النقيية المأجورة ..
ويعنى ما يقوله د . وحيد رافت . أيضا . أن نهاية أزمة مارس كانت بداية لكل الأخطاء التى وقعت فيها الثورة على النحو الذى ذكره .

● ●

وبين التيار الذى يقف فى صفه د . وحيد رافت . والتيار المضاد له . يحاول أحمد حمروش أن يكون محايدا وهو يرصد الأسباب التى أدت إلى انتصار الثورة وهزيمة الديمقراطية ..

وهذه الأسباب التى ذكرها فى كتاب قصة ثورة ٢٣ يوليو- هى :

- إن شخصية محمد نجيب لم تتوافر فيها خصائص الزعيم .
- أن محمد نجيب لم يكن له تنظيم موال له فى الجيش .
- ضعف الوفد والأحزاب السياسية الأخرى وعدم قدرتها على تحريك الجماهير .
- عدم وصول القوى التقدمية إلى الدرجة الكافية من النضج اللازم لتحريك الجماهير .
- العجز فى تكوين الجبهة الوطنية الديمقراطية نتيجة لتردد الوفد ورفض الإخوان ..

- انتهازية الاخوان وعدم تعاطف الشعب معهم لتصرفاتهم الارهابية السابقة .
- غيبة الحركة الجماهيرية المؤثرة التي كان من الممكن أن تشكل قوة ضاغطة على أعضاء المجلس .

« كل هذه الأسباب وغيرها جعلت انتصار مجلس قيادة الثورة أكثر رجحانا .. وخاصة بعد أن انفردت الحركة بالقوى المختلفة تطيح بها واحدة بعد الأخرى ودون إدراك أن هذه المطرقة الهاوية لن تتوقف إلا إذا تحولت كل التنظيمات الحية إلى جثث هامدة أو مغشى عليها » .

● ●

وحتى تكتمل تفاصيل الصورة . يجب أن نسمع محمد حسنين هيكل .. لقد تعرض هيكل لأزمة مارس . وهو يناقش أزمة الثورة والمثقفين . في كتابه الذي ظهر عام ١٩٦٠ . بعنوان « أزمة المثقفين » .. والذي حاول فيه أن يلقي بكل التبعات على المثقفين . ويخرج الثورة منها . كما تخرج الشعرة من العجين .. يقول هيكل وهو يمهد ببراءة الثورة من تهمة معاداة المثقفين :

« الواقع أن الثورة - في أزمة مارس ١٩٥٤ - لم تكن قد تمت بعد . وأعود للقول أنها لم تكن قد بدأت !

« إن القول بأن يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ هو يوم الثورة ينطوى في الحقيقة على خلط بين معنى الثورة ومعنى الانقلاب .. فالانقلاب هو الاستيلاء على السلطة . والثورة هي تغيير الأوضاع تغييرا شاملا تختلف الأمور بعدها اختلافا أساسيا عما كانت عليه قبلها . لكي تنتقل مما هو كائن فعلا . إلى ما ينبغي أن يكون أملا . فاذا وصلنا بعد ذلك إلى القول بأنه في ٢٣ يوليو كان الانقلاب الذي قد يمهد للثورة - قد تم ولكن الثورة ذاتها لم تكن قد تمت بعد - فإن السؤال الذي يبرز على الفور هو :

- هل كانت الأحزاب السياسية التي جرت المطالبة بعودتها وهل كانت الحياة النيابية بالصورة التي كانت عليها قادرة على إتمام الثورة ؟ !

«إذا سلمنا بأن الأحزاب السياسية هي في حقيقة أمرها تعبير عن المصالح الحقيقية وبصراحة أكثر، إذا قلنا أن الأحزاب التي كانت قائمة في مصر قبل الثورة كانت تمثل ملاك الأرض . كبار ملاك الأرض . وإذا سلمنا أن هدف الثورة كان تغيير الأوضاع تغييرا جذريا فكيف يمكن أن يقوم بها هؤلاء ؟ !
«كيف كان يمكن أن يصنع التغيير المطلوب وأن يفرضه هؤلاء الذين يمس التغيير مصالحهم المباشرة ؟

«كيف كان يمكن أن يتولى أمر الثورة . هؤلاء الذين ستأخذ منهم الثورة لتعطي غيرهم ؟

«تناقض من المستحيل معه أن يستقيم أمر .
«إن أصحاب الأراضي بطبيعتهم أعداء كل تغيير .. والثورة تغيير كبير .
ويقول :

«إذن فإن النداء بعودة الأحزاب السياسية كان في واقعه نداء بتجميد الثورة وإبقاء كل شيء على ما كان عليه .
«ولقد يقول لي قائل هنا :

«إن النداء بعودة الأحزاب ليس معناه الحتمى أن تعود نفس الأحزاب القديمة . ألم يكن المجال مفتوحا لقيام أحزاب جديدة تباشر الحكم وتتولى المسؤولية ؟ !

«ولست أتصور أن ذلك كان ممكنا بطبيعة الأحوال ..
«إذا اتفقنا على أن الأحزاب السياسية لا تنشأ اعتباطا وإنما الأحزاب تنشأ تعبيراً عن المصالح المترابطة ، فما هي المصالح الجديدة المترابطة التي كان يمكن أن تعبر عنها الأحزاب الجديدة في مصر في تلك الفترة ؟ !
«لقد كان التغيير الثوري بعد في بدايته .

«لم يكن قد استطاع أن يروض المصالح القديمة التي كان لها وحدها الأمر ،

وأن يضرب قدرتها على استعادة السيطرة على الحكم تمهيدا لمواصلة الاستغلال .
« ولم يكن في نفس الوقت قد استطاع أن يحمي المصالح الجديدة التي أتاح
لها بعض الفرصة وأن يضعها في موضع القدرة على الحيلولة دون أى انتكاس أو
ردة .

« وإذا ما أضفنا إلى ذلك كله عاملا هاما من صميم أزمة المثقفين ومن قلبها .
وهو أن قوة الدفع الثورى لم تنبع من عناصر سياسية . استطاعت بتصديها
للأوضاع القائمة ومقاومتها لها أن تبلور فلسفة كاملة للتغيير حينما تواتيها فرصته لرأينا
أبعاد المشكلة على حقيقتها .

« إن إرادة التغيير الثورى تكونت لدى طبعة شابة في داخل الجيش . كانت
باتصالها مع الجماهير تشعر بالحاجة إلى التغيير ولكنها لم تكن تملك الفلسفة التي
تضع منهاج التغيير وترسم طريقه .

« كانت الطليعة مشغولة بمغامرة الانقلاب والاعداد لها .

« لم تتجاوز في تفكيرها لما بعد نجاح الانقلاب إلى أكثر من المبادئ الستة
المشهورة التي أعلنت بعد الثورة ولكن هذه المبادئ الستة كانت مجرد مثل عليها
لا تشمل على أى منهاج عقائدى يشق الطريق إلى هذه المثل العليا .
ويتساءل هيكال :

- إذن مالذى كان يمكن عمله !

ويقول بعد الدخول في تفاصيل كثيرة :

« إن العمل الوطنى المطلوب كان قد تحدد في تنمية قاعدة الثروة الوطنية
والعدل في توزيعها .. وذلك في ظروف عالمية متنوعة . ومن خلال رفض
لتجربتي الغرب والشرق في التنمية والتوزيع ..

ويقول أيضا :

« إن مسئولية هذا العمل الوطنى تقع على الشعب بالقطع ..

«ومعنى ذلك فى رأى أن قضية الثورة لا تنفصل عن قضية الديمقراطية
إذن ما الذى يبقى ؟ يبقى الأسلوب .. الأسلوب المناسب للعمل .. ولأهدافه ..
ولظروفه ..

«والأسلوب المناسب ليس عودة الأحزاب القديمة وإنما من خلال الاتحاد
القومى .

«من هنا فلقد كانت المطالبة بعودة الأحزاب القديمة أو بإنشاء أحزاب
جديدة - فى تصورى - هى إجابة على غير سؤال ..

«أشبه ما تكون باقتباس فكرة قصة لم يعيش أبطالها فى حياتنا .

«أقرب إلى النقل منها إلى الدرس .

«أقرب للارتجال منها إلى العمق .

«من نوع ما يصف بعض أطبائنا فى الريف لمرضاهم ذلك المزيج الأبيض ..
من غير كشف أو فحص أو علة أو داء .

باختصار - يقول هيكل - «إن الثورة ما كانت لتنجح فى التغيير الذى قامت
من أجله مع وجود الأحزاب .. لكنه يقول إن قضية الثورة لا تنفصل عن قضية
الديمقراطية . وهذا إن جاز نظريا . فانه فى حالة ثورة يوليو . ومن خلال أزمة
مارس واستنادا لما دار فى مجلس الثورة يوم ٢٥ مارس ليس صحيحا .. فقد
كانت الثورة فى كفة والديمقراطية فى كفة أخرى .. على أن هيكل - ولو بطريقة
موحية - يحاول أن يقول أن الديمقراطية لا تعنى تعدد الأحزاب . وإنما تعنى فى
صورتها الملائمة لنا والمناسبة لظروفنا وللظروف المحيطة بنا . صيغة الاتحاد
القومى . وهذا فى رأى تحايل على معنى كلمة الديمقراطية ولعب بالألفاظ .. ثم
إنه لو كان الاتحاد القومى تعبيرا عن ديمقراطية الثورة ما كانت الثورة قد تخلصت
منه .

لقد نجحت الثورة - التى كانت بلا فلسفة كما يقول هيكل - فى خلق برنامج

للمعمل الوطنى التقطته من أفكار وبرامج الأحزاب والمثقفين الذين أطاحت بهم .
ونفذت الثورة هذا البرنامج . وكسبت تأييد الجماهير .. وفى نفس الوقت كانت
تجربة التنمية الشاملة سابقة بمراحل تجربة الديمقراطية الثورية . فظهر الكثير من
الأخطاء والعيوب التى كان من الممكن تلافيها لو كان الشعب يعرف ما كان يجرى
فى الكواليس . ولو كان الشعب يشارك فعلا فى الحكم .. إن الشعب المصرى
خلال سنوات يوليو كان له ذراع قوى هو ذراع التنمية .. وكان له ذراع ضامر
هو ذراع الديمقراطية .. وهذه الصورة الفريدة من نوعها هى محصلة وخلاصة
حكم يوليو .



لقد ولد الاتحاد القومى من رحم هيئة التحرير ..
ثم جاء الاتحاد الاشتراكى ليزيح الاتحاد القومى ..
وكان الاتحاد الاشتراكى هو السلطة السياسية العليا .. وكان رئيسه هو رئيس
الجمهورية .. وكان رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة . وفى
أوقات كثيرة كان أيضا رئيس الوزراء ..

أى أن كل السلطات كانت فى يد شخص واحد .. هو الرئيس ..
فهو الذى يحكم .. وهو الذى يقود .. وهو الذى يعين رئيس الوزراء .. وهو
الذى يشكل الحكومة .. وهو الذى يتكون من خلاله البرلمان ..

و«من كل ذلك يظهر . أن واحدا من الأصول العامة فى بناء الدولة منذ
يوليو ١٩٥٢ . كان الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . أو استيعاب
السلطة التنفيذية للوجود المستقل للمجلس التشريعى .. وافتقاد وجود هذا
المجلس أصلا . ما يزيد على تسع سنوات فى فترة الثمانية عشر عاما التالية للثورة .
وإذا أمكن إسقاط مدة المجلس النيابى الذى كان يشكل بقرارات تعيين جمهورية
دون انتخاب خلال فترة الوحدة . فإن مدة افتقاد وجود مجلس تشريعى
منتخب تزيد خلال تلك الفترة إلى نحو اثني عشر عاما . أما بالنسبة للسلطة

القضائية . فقد اطرده التقليد التشريعي على إدراج نصوص تمتع التقاضي بالنسبة لبعض مجالات نشاط الدولة . وعلى إمكان تشكيل محاكم خاصة عسكرية أو لأمن الدولة لأنواع معينة من القضايا . ووجد في كل دساتير ١٩٥٦ . ١٩٥٨ . ١٩٦٤ . ما يسمح بذلك ^(٨) .

ويضيف طارق البشرى :

- أما السمة الثانية لأصول الحكم في دولة يوليو . فهي المركزية الشديدة في بناء أجهزة الدولة . « حتى تصل إلى قمة الهرم في شخص رئيس الجمهورية » .. وهذا البناء الهرمي هو بناء طبيعي في جهاز الإدارة .. لكنه بناء مقلوب . وعكسي . وغير طبيعي في المجالس النيابية « التي تبنى بناء أفقياً من أعضاء متساوين في المراكز » .. كذلك هو بناء غير مقبول في التنظيمات الشعبية « التي يجرى الاختيار فيها من المستوى الأدنى إلى ما يعلوه » .. وهذا الخلل أدى إلى سيطرة الجهاز التنفيذي . وتضخم نفوذه . إلى حد أنه أصبح هو الذي يرسم « السياسات ويقررها » وذلك بالطبع . نتيجة لازمة « لاندماج الوظائف التشريعية والتنفيذية واندماج سلطات الدولة » ..

« ومن ثم فقد جمع القائم على رأس الدولة سلطات تقرير السياسات وتشريعها وتنفيذها . وظهر رئيس الجمهورية القائم على رأس الجهاز . مصدراً للشرعية . ومنبعا للسلطة على نطاق المجتمع بأسره » .

« وتشكل الهيكل التشريعي على أساس من هذه السلطات المركزة . واتخذ هذا التركيز أساليب عديدة من الناحية الفنية . والقانونية . منها سلطة تعيين كبار الموظفين . ومتوسطيهم في سائر قطاعات النشاطات . وسلطة فصلهم بغير الطريق التأديبي ، واعتبار مثل هذا القرار « من أعمال السيادة » التي لا تخضع لرقابة القضاء ، ومنها سلطة رئيس الجمهورية في إصدار اللوائح التنظيمية

(٨) طارق البشرى - المرجع السابق .

واللوائح التنفيذية للقوانين ، وسلطة إصدار القوانين في غيبة المجلس النيابي وتفويضه في إصدارها أحيانا ، مع وجود المجلس ، ومنها منح بعض القوانين لرئيس الجمهورية سلطة الاستثناء من أحكامها .

ويضيف طارق البشرى :

- أما السمة الثالثة لنظام الحكم بعد يوليو فهي «استغناء التنظيم السياسي للدولة والمجتمع عن مبدأ الحزبية في عمومها ، سواء تعدد الأحزاب أم الحزب الواحد» .

فهذه التحرير لم تكن حزبا .. كما جاء في بيان إنشائها ..

والاتحاد القومي ، منح من الصلاحيات ما جعله نوعا من المؤسسات الدستورية للسلطة .

والاتحاد الاشتراكي ، صيغة تحالف لقوى الشعب العاملة .. بعيدا عن الأسس الطبقية والمصالح الاجتماعية ، والأوضاع الاقتصادية ..

«ويلاحظ أن أخطر القرارات السياسية التي اتخذت في الخمسينات والستينات ، وترتب عليها التحولات الكبرى ، اتخذها الرئيس بجهازه الحاكم ، دون أن يكون للتنظيمات الشعبية هذه أثر فيها ، بل لعل أهمها اتخذ في فترة كاد يكون التنظيم غائبا عن الوجود ، مثل تأميم قناة السويس في عام ١٩٥٦ ، قبل نشأة الاتحاد القومي ، وإجراءات التأميم في ١٩٦١ - ١٩٦٢ قبل نشأة الاتحاد الاشتراكي» .



هذه هي أصول حكم يوليو بعد أزمة مارس ١٩٥٤ .

وهي أصول - كما نرى - أضعفت ، أو أنهت ، أو صفت أصول الحكم بالمنطق الديمقراطي ، وجعلت من شخص الحاكم الكل في الكل ، ووضعت المثقفين على الهامش ، أو على الرف ، وجعلتهم يتمزقون من الداخل ، ومن الخارج أيضا .

وقد كانت شخصية عبدالناصر ، عملاقة . وقوية . وساحرة . إلى حد أنها
ملأت الفراغ ، وجعلت قوى الإعلام والمثقفين ، والأحزاب ، تتراجع ،
ولا يشعر الناس بها ، ولا بحاجتهم إليها ..

ولكن ..

عندما مات عبدالناصر في سبتمبر ١٩٧٠ ، عاشت مصر بما يمكن أن نسميه
باليتم السياسى .. والفراغ السياسى ..

وأصبح من الضرورى ، ومن الطبيعى ، أن تنفجر كل ملامح الأزمة ،
وتظهر كل أعراضها ، ويشعر المثقفون بضرورة مناقشة ما جرى بينهم وبين
الثورة ، وأن يحاولوا أن يغيروا من أصول الحكم التى ولدت بعد الثورة ، وأن
يتوصلوا إلى أصول جديدة .. طبيعية .. وديمقراطية .. يكون لهم فيها الدور
المناسب ، الذى تأجل سنوات ، وسنوات ..

● ●

هذا ما أتصور أننا وصلنا إليه بعد كل هذه الأفكار المتقاطعة ..
أو ..

هذا ما يمكن استخلاصه بعد كل ما فات !

الجنسية المصرية

والجنسية الثورية

« إن الثورة بسبب ظروف قيامها بواسطة
العسكريين ، لم تكن لها في بادئ الأمر كواد
مدنية يمكن أن تطمئن بها على تحقيق غاياتها ،
بمنجها الخاص بها ، فقد كانت أكثر الكواد
المدنية صاحبة الخبرة في كل شيء رغم تعاطفها
مع الثورة العسكرية في بعض غاياتها ، لا تقر
بعض هذه الغايات ، ولا تقر مناهجها المندفعة
والمتسعة لتحقيق هذه الغايات ، وربما كان ذلك
بسبب ارتفاع ثقافتها ، أو بسبب اختلافها
العقائدي مع العسكريين ، أو بسبب تأثرها بما
ألفته من منهج للحياة في عهد الملكية »

د . لويس عوض

ونصل إلى الأزمة الثالثة بين الثورة والمثقفين ..
الأزمة التي عرفت بمشكلة «أهل الثقة وأهل الخبرة» .. أو مشكلة
«الإخلاص ، والكفاءة» ، كما كانت تسمى في بعض الأحيان .. أو مشكلة
«الرجل المناسب في المكان المناسب» ، كما سميت أخيرا ..
أو هي .. كما يقول د. لويس عوض :

مشكلة : «الإدارة المختلة التي نشأت في تاريخ مبكر من عهد الثورة» ..
ثم .. اشتهرت بعد ذلك ، أيام جمال عبدالناصر ، بالأسماء والأوصاف التي
ذكرناها منذ قليل ..

وهذه المشكلة - الأزمة ، بدأت فور تحرك الضباط من ثكناتهم ، ليخترقوا
الحياة المدنية بالطول والعرض ..

فأصبحوا خبراء - في يوم وليلة - في كل شئون الحياة .. من السياسة
الخارجية إلى الشئون الاجتماعية .. ومن الذرة والطاقة النووية إلى الكرة
والملاعب .. ومن الإصلاح الزراعي إلى إصلاح التعليم .. ومن تسيير المؤسسات
الاقتصادية إلى تسيير خطوط النقل العام .. ومن إدارة المسارح إلى إدارة
المدن .. ومن العمل في الصحافة إلى الإبداع في فن السينما وفن الباليه ..
من كل شيء إلى أي شيء ..

وفي وقت من الأوقات ، كانت غالبية المناصب العليا في الدولة ، في يد
الضباط .. الوزراء .. المحافظون .. السفراء .. رؤساء المدن .. رؤساء المؤسسات
والبنوك .. والمرافق العامة والخدمات ..

كان هؤلاء الضباط .. يمثلون الصف الأول من أهل الثقة ..
وكان اختراقهم الحياة المدنية واحتلالهم هذه المناصب الحيوية على حساب
أهل الخبرة .. الذين طردوا منها .. أو خرجوا منها بكرامتهم ..
وكان طبيعيا أن يمتد الأسلوب العسكرى .. أسلوب المعسكرات .. من
الثكنات إلى المؤسسات .. الانضباط قبل الأهداف .. النظام قبل الإنتاج ..
السيطرة قبل الإبداع .. والطاعة قبل الكفاءة ..
باختصار ..

الثقة قبل الخبرة !



بدأت هذه الأزمة ، بعد ساعات من نجاح الانقلاب العسكرى الذى مهد
للثورة ، من خلال مجموعة من الضباط كان يطلق عليهم «مندوبو القيادة» ..
ومندوب القيادة كان غالبا ضابطا برتبة صغيرة ، يفوض من قبل مجلس
الثورة ، للإشراف والسيطرة على مؤسسة ، أو هيئة ، من مؤسسات وهيئات
الدولة .. ولأنه كان يمثل السلطة الجديدة ، فقد مُنح صلاحيات ، وسلطات ،
لم يكن يتمتع بها المسئول المدنى ، فى المكان الذى يدخله ..
وكان طبيعيا أن ترتبك الدولة ..

وكان طبيعيا أن يحدث ازدواج وتضارب فى السلطات والمسئولية ..
كان طبيعيا ، كما يقول فتحى رضوان ، أن يصاب جهاز الدولة بحالة تثير
الإشفاق ، وأحيانا تثير الضحك^(١)

ويعطى فتحى رضوان أكثر من مثال عن هذه الفوضى ..
فيقول^(٢) :

(١) فتحى رضوان - أسرار حكومة يوليو - مكتبة مدبولى .

(٢) فتحى رضوان - المصدر السابق ..

« من ذلك ما حدث في وزارة الداخلية .. إذ ذهب ضابطان شابان - بدافع من حسن النية والتحمس للاصلاح فيما أنصوّر - وسيطرا على كل صغيرة ، وكبيرة في الوزارة المذكورة وتوليا أكبر السلطات دون أن يقدموا إلى أى إنسان ما يدل على أنها مكلفان رسميا بهذا الإشراف ، الذى ألغى كل اختصاصات الوزير وكل صلاحياته » .

« وبقي الضابطان الشابان يديران وزارة الداخلية دون أن يدري عبدالناصر بذلك إلا عن طريق المصادفة . وكان ذلك حين ذهب الصحفي حلمي سلام إلى جمال عبدالناصر يستنجزه أوراقا معينة في مكتب (خ) و(م) وهما الضابطان الشابان :

« فسأل جمال عبدالناصر مندهشا :

« - من هما ؟ !

« ولما عرف أنها وزير الداخلية غير المسئولين ، قام إلى التليفون ليسأل عبدالحكيم عامر ، فلم تقل دهشة عبدالحكيم عن دهشة جمال عبدالناصر ، وسأله :

« - ومين قال أن الضابط (ع) في الداخلية ؟

« وبعد دقائق ، طلب عبدالناصر إلى الضابطين الشابين أن يرحبا الوزارة ولا يعودا إليها ! » .

« وحكاية أخرى مماثلة ، حدثت في شركة مصر الجديدة . إذ دخل أحد المهندسين الضباط على مكتب رئيس مجلس الإدارة وقال له :

« - إن القيادة أرسلته عضوا منتدبا في الشركة !

« فعلى الفور هيأت الشركة للضابط المهندس الشاب (وقد أصبح فيما بعد صاحب مكتب هندسي كبير) مكتبا ملائما لصلاحياته الجديدة ، وأقبل على ممارسة عمله كعضو منتدب بحماس ونجاح

« وبعد فترة اكتشف السيد عبداللطيف البغدادي أن أحدا لم يصدر أي قرار بتعيين المهندس المذكور في المنصب المذكور ، وأنه ظل يمارس الإشراف ، ويوقع الأوراق ، ويصدر القرارات بناء على خبر نقله بنفسه إلى المسؤولين عن الشركة .. وصدقوه .. »

● ●

وتتعدد مثل هذه الحكايات .. أو المآسي التي كان ورائها مندوب القيادة .. على أن ذلك ، لا يعني القيادة نفسها من تهمة ممارسة سلطة غير مؤهلة لها ، والإشراف على أعمال لا تعرف عنها أي شيء ، وإصدار قرارات ، دون دراسة ، أو دراية ..

ويكفي هنا أن نقول : أن المسئول عن التربية والتعليم ، والطاقة النووية ، كان كمال الدين حسين ، الذي لم يتلق أي دراسات ، خارج الدراسات العسكرية ، ولم تتح له فرصة أخرى بعيدا عن ثكنات الجيش .

ويكفي هنا أن نقول : أن صلاح سالم كان وزير الإرشاد ، والمتحدث الرسمي والإعلامي باسم الثورة ..

● ●

لقد بدأت أزمة أهل الثقة وأهل الخبرة ، من ضباط الصف الأول للثورة .. ثم .. شملت ضباط الصف الثاني .. ثم .. ضباط من نفس دفعاتهم في الكلية الحربية ، أو في مدرسة أركان الحرب .. ثم .. وصلت إلى المدنيين .. لذلك ..

فاننا من باب الإنصاف والعدل ، والموضوعية ، لابد أن نقول :
« إن أهل الثقة لم يكونوا فقط من العسكريين .. وكانوا أحيانا من المدنيين ..
ثم .. لابد أن نقول :

« إن أهل الثقة .. كانوا أحيانا من أهل الخبرة .. أو كانوا من أهل الثقة

فقط . وبالممارسة أصبحوا يجمعون بين الصفتين : الثقة والخبرة !
وهناك أكثر من مثال على ذلك يسوقه محمد حسنين هيكل وهو يناقش هذه
المشكلة في كتابه : « أزمة المثقفين » ..

مثال :

« محمود يونس » .

« هل كان تعيينه ليتولى مسئولية قناة السويس بعد تأميمها . مجرد اختيار
لموضع الثقة . أم أن الخبرة كانت أساس الترجيح . هذا مع ملاحظة أن محمود
يونس في الأصل ضابط جيش ؟ »

« ومثال آخر :

« محمود رياض ..

« هل كان وضعه في الصف الأول من الدبلوماسية العربية مجرد اختيار
لموضع ثقة أم أن الخبرة خبرة محمود رياض في قضية فلسطين منذ يومها الأول
وملاحقته لهذه القضية في مجاهر المعترك الدولي . وفي متاهات السياسة العربية .
هى التى وضعت محمود رياض .. طبيعيا فى مكانة . مع ملاحظة أن محمود
رياض فى الأصل أيضا ضابط جيش ؟ »

« أما الناحية الثانية .. الناحية المدنية . ففيها على سبيل المثال ثلاثة من
المدنيين أهل الخبرة يتولون (كان ذلك فى الستينات) الدعائم الثلاث التى يرتكز
عليها تقدمنا نحو المستقبل كله . والثلاثة هم سيد مرعى المسئول عن الزراعة
وعزيز صدق المسئول عن الصناعة ، وعبد المنعم القيسونى المسئول عن الاقتصاد .
« والسؤال هنا ، هل كان اختيار هؤلاء الثلاثة لمسئولياتهم الأساسية
الضخمة ، مجرد أنهم من أهل الخبرة أم أن الثقة فى نفس الوقت كان لها اعتبارها
فى الأصل !

وأضيف من عندى على هذه النماذج .. نموذجين :

الأول : نموذج ثروت عكاشة !

إن ثروت عكاشة الذى كان أحد ضباط الثورة . نجح بسهولة فى أن يكون أحد المثقفين . المهمين . والقلائل فى مصر بعد الثورة .. فعندما أشرف على مجلة التحرير . تألف بسرعة مع الصحفيين والكتاب المدنيين .. وعندما تولى وزارة الثقافة . أقام جهاز الثقافة الجماهيرية . وأنشأ معاهد الباليه . والموسيقى . والمسرح ، والسينما .. وعندما ترك الحكم تفرغ لترجمة أمهات الكتب القديمة . فى الحضارة اليونانية والإغريقية .. ورفض أن يحصل على جائزة الدولة التقديرية . لأنها فى رأيه تمنح كثيرا لمن لا يستحقها .

الثانى : نموذج على صبرى !

إن على صبرى كان من العسكريين القلائل الذين لم يشعر المثقفون بالغربة وهو يتعامل معهم .. كما كان العسكرى القريب من جمال عبدالناصر . ويفهم فكره جيداً . ويستطيع أن يعبر عنه . وهناك بالطبع نماذج أخرى .. لكن ..

رغم ذلك . فإن هذه النماذج تمثل الاستثناء . ولا تمثل القاعدة .. تمثل الفرع . ولا تمثل الأصل ..

هذه النماذج . كانت مجرد قطرة فى محيط كبير .. التيارات التى تحرك مياهه . تخضع للقاعدة الأساسية .. قاعدة تقرب أهل الثقة حتى ولو لم يكونوا من أهل الخبرة .. وإبعاد أهل الخبرة لأنهم ليسوا من أهل الثقة ..

ولو كان حجم الاستثناء فى هذه القاعدة كبيراً . بحيث يؤثر على القاعدة نفسها . لما كانت هذه الأزمة إحدى الأزمات التى لا يمكن إنكارها بين الثورة والمثقفين ..

ولو كان الأمر كذلك . ما كنا نعانى حتى الآن من تراكمات الخلل النفسى

والادارى الذى ترتب على هذه الأزمة والذى جعلنا نطالب بتنفيذ شعار :
«الرجل المناسب فى المكان المناسب» .

الأزمة موجودة إذن ..

وحادة ..

وآثارها ممتدة ، ومتشعبة حتى اليوم ..

لكن ..

كيف ظهرت ؟ .. ما هى العوامل التى دفعتها للوجود ؟ .. وما هى الأسباب
التي جعلتها تستشرى وتسود ؟



يقول د. لويس عوض (٣) :

«إن الثورة بسبب ظروف قيامها بواسطة العسكريين ، لم تكن لها فى بادئ
الأمر كوادر مدنية يمكن أن تطمئن بها على تحقيق غاياتها ، بمنهجها الخاص بها ،
فقد كانت أكثر الكوادر المدنية صاحبة الخبرة فى كل شئ ، من التعليم إلى
الدبلوماسية ومن الصناعة إلى الرى والزراعة ، رغم تعاطفها مع الثورة العسكرية
فى بعض غاياتها ، لا تقر بعض هذه الغايات ولا تقر مناهجها المندفعة المتسارعة
لتحقيق هذه الغايات ، وسواء كان ذلك بسبب ارتفاع ثقافتها ، أو بسبب
اختلافها العقائدى مع العسكريين ، أو بسبب تأثرها بما ألفته من منهج للحياة فى
عهد الملكية ، وبالمثل كان هذا ينطبق على كوادر مصر السياسية والادارية
والقانونية والاقتصادية . وهو أمر طبيعى واجهته كل ثورات العالم فى مراحل
الانتقال : أن تجد الموالين والأعداء للقديم ، والجديد ، ولكن الثورات المدنية
كان دائما لديها الحد الأدنى من الكوادر صاحبة الخبرة والولاء فى وقت واحد ..
كان لديها الضباط الأحرار ، والمهندسون الأحرار ، والمعلمون الأحرار ،

(٣) د. لويس عوض - أفتحة الناصرية السبعة .

والأطباء الأحرار ، والاقتصاديون الأحرار ، والثوار في كل مهنة وحرقة ممن يمكن بهم تسيير الأمور . أما الثورة العسكرية المصرية فلم تجد سبيلا لحماية نفسها من أصحاب القديم ، ومن التيارات الثورية الأخرى المتلاطمة طوال عهد الثورة إلا بالاعتماد على « الضباط الأحرار » ومن لاذ بهم من ضباط الصف الثاني ، أو المدنيين المتقربين على أساس الولاء الشخصي ودون قيد فني أو شرط فكري . فسلمت كل قطاع من قطاعات الانتاج والخدمات إلى القيادة العسكرية أو شبه العسكرية ، وجعلت كل تعيين أو ترقية بقوة القانون من الدرجة الخامسة فصاعدا ، لا يتم إلا بموافقة المخابرات العامة ومكاتب الأمن . وفي بعض القطاعات الحساسة كأجهزة الاعلام وفي بعض المستويات العليا كمجالس الادارات إلى جانب ذلك ، عضوية الاتحاد القومي ، أو عضوية الاتحاد الاشتراكي . وبذلك جعلت الجنسية المصرية في المرتبة الثانية بعد الجنسية الثورية واعتبرت كل مواطن مصرى عدوا للثورة ما لم يحصل على شهادة أو تأشيرة من مسئول بأنه عكس ذلك . ولا شك أن بعض الضباط الأحرار وبعض من تخيرتهم الثورة من الاداريين ، والفنيين المدنيين قد أثبتوا أنهم على درجة عالية من الكفاءة وعفة اليد . وروح الخدمة العامة . ولكن كان بينهم نسبة لا يستهان بها من الجهلة وخربي الذمة والمستهترين وعباد النفس . والأقارب ، والمعارف بدرجة ساعدت على تخريب الانتاج والخدمات في أكثر قطاعات الحياة في بلادنا .



يقول د . لويس عوض أيضا :

« وقد أتيج لي في عام ١٩٦١ أو عام ١٩٦٢ أن أترجم لجريدة « الأهرام » حديثا للرئيس الراحل عبدالناصر ، أدلى به للصحفي الانجليزي المعروف « بيتر مانسفيلد » ونشرته إما « الأوبزرفر » أو « الصنداى تايمز » ، فوجدته من أخطر وثائق الثورة التي تمكنا من فهم منهج جمال عبدالناصر في إدارة البلاد وإدراكه الفطري العميق لعلم السياسة وطبيعة السلطة .

«قال عبدالناصر لمانسفيلد ما معناه :

«عندما قامت الثورة عام ١٩٥٢ ساعدنى فى تحقيق هذه الثورة مجموعة من زملائى الضباط هم «الضباط الأحرار» ولكن ما أن نجحت الثورة حتى وجدت أن مشكلتى الأولى كانت كيف أبعد زملائى عن الجيش بالذات لأنهم تعاونوا معى فى هذا العمل السياسى . فأنا لا أومن بأن من حق الجيش الاشتغال بالسياسة . وإلا غدت مصر مثل جمهوريات أمريكا اللاتينية التى لا تكف عن محاولات الوثوب على الحكم بالانقلابات العسكرية . ولم يكن من المعقول أن أعاقب من عاوننى على تحقيق الثورة وجازفوا معى بأرواحهم أو أرزاقهم أو حريتهم بفصلهم من القوات المسلحة أو بمجرد إحالتهم على المعاش أو الاستبداء وهم لا يزالون فى سن الخدمة العامة ولذا فقد وزعتهم على الإدارات الحكومية وعلى المؤسسات والشركات العامة لتسييرها من ناحية وللمراقبة أمن الدولة فيها من ناحية أخرى . وبهذا كافأتهم على تضحياتهم وخدمت جيش مصر بتنقيته من الضباط المشتغلين بالسياسة » .

ويضيف لويس عوض :

«والحق أن عبدالناصر قد خدم مصر حقاً خدمة جليلة بتطهير جيشها من الضباط السياسيين فوقها شرور الانقلابات العسكرية المتعاقبة التى تعرضت لها الدول المجاورة مثل سوريا والعراق ، وقد دل بذلك على أنه رجل دولة مدنى العقلية ، ولكنه فى الوقت نفسه أساء إلى الحياة المدنية المصرية وإلى إدارة الإنتاج المصرى والخدمات المصرية بفرض العديد من الضباط ناقصى الخبرة محدودى الثقافة على حياتنا المدنية وقد كان منهم أيضاً فئة فاسدة الخلق طغت وبغت وأرهبت الأهلين لنهب المصادرات والحراسات والمال العام أو لإشباع عقدها السادية فى بعض الأحيان » .



وإذا كان عبدالناصر قد اعترف بصراحة فى حديثه لبيتر مانسفيلد ، أنه أطلق الضباط على الحياة المدنية من باب ضمان الأمن العسكرى ، ومن باب أمن

الدولة أيضا ، ومن باب المكافأة كذلك . فانه قبل هذا الحديث بحوالى ١٠ سنوات .. بالضبط عام ١٩٥٢ . كان له تفسير آخر لاختراق الضباط . مؤسسات ومرافق الحياة المدنية .

قال عبدالناصر فى كتابه الشهير : « فلسفة الثورة » (٤) :

« كنت أتصور قبل ٢٣ يوليو أن الأمة كلها متحفزة . متأهبة . وأنها لا تنتظر إلا طليعة تقتحم أمامها الأسوار . فتندفع الأمة وراءها صفوفًا متراسة تزحف زحفا مقدسا إلى الهدف الكبير .

« وكنت أتصور دورنا على أنه دور طليعة الفدائيين وكنت أظن أن دورنا هذا لا يستغرق أكثر من بضع ساعات ويأتى بعدها الزحف المقدس للصفوف المتراسة المنتظمة إلى الهدف الكبير .

« بل قد كان الخيال يشطئ أحيانا فيخيل إلى أنى أسمع صليل الصفوف المتراسة وأسمع هدير الوقع الرهيب لزحفها المنظم إلى الهدف الكبير . أسمع هذا كله ويبدو فى سمعى من فرط إيمائى به حقيقة مادية وليس مجرد تصورات خيال ..

« ثم فاجأنى الواقع بعد ٢٣ يوليو .

« أقامت الطليعة بمهمتها واقتحمت سور الطغيان وخلعت الطاغية ووقفت تنتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المتراسة المنتظمة إلى الهدف الكبير .. و طال انتظارها .

« لقد جاءت بها جموع ليس لها آخر ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال .

« كانت الجموع التى جاءت أشياء متفرقة . وفلولا متناثرة ، وتعطل الزحف المقدس إلى الهدف الكبير ، وبدأت الصورة يومها قائمة مخيفة تنذر بالخطر .

« وساعتها أحسست وقلبي يملؤه الحزن وتقطر منه المرارة أن مهمة الطليعة لم تنته هذه الساعة .

(٤) جمال عبدالناصر - فلسفة الثورة - ص ١٥ - طبعة اللجنة العربية لتخليد القائد جمال عبدالناصر .

«وإنما من هذه الساعة بدأت .

«كنا في حاجة إلى النظام ، فلم نجد وراءنا إلا الفوضى ..

«وكنا في حاجة إلى الاتحاد ، فلم نجد وراءنا إلا الخلاف ..

«وكنا في حاجة إلى العمل ، فلم نجد وراءنا إلا الخنوع والتكاسل ..

«ومن هنا وليس من أى شيء آخر ، أخذت الثورة شعارها ..

«ولم نكن على استعداد .

«وذهبنا نلتمس الرأى من ذوى الرأى ، والخبرة من أصحابها ومن سوء

حظنا لم نعثر على شيء كثير .

«كل رجل قابلناه لم يكن يهدف إلا إلى قتل رجل آخر .

«كل فكرة سمعناها لم تكن تهدف إلا إلى هدم فكرة أخرى .

«ولو أطعنا كل ما سمعناه لقتلنا جميع الرجال وهدمنا جميع الأفكار .

«وانهالت علينا الشكاوى والعرائض بالآلوف ومئات الآلوف ولكن معظم

ما كان يرد إلينا لم يزد أو ينقص عن أن يكون طلبات انتقام ، كأن الثورة قامت

لتكون سلاحا في يد الحاقدين والمبغضين » .

«كانت كلمة «أنا» على كل لسان ..

«كانت هي الحل لكل مشكلة ، وهي الدواء لكل داء ..

«وكثيرا ما كنت أقابل كبراء - أو هكذا تسميهم الصحف - من كل

الاتجاهات والأعوان ، وكنت أسأل الواحد منهم عن مشكلة ألتبس عنده حلا لها

فلم أكن أسمع إلا «أنا» ..

«مشاكل الاقتصاد «هو» وحده يفهمها ، أما الباقون جميعا فهم في العلم

بها أطفال يحبون ..

«ومشاكل السياسة «هو» وحده الخبير بها ، أما الباقون جميعا فما زالوا في

«ألف باء» لم يتقدموا بعدها حرفا واحدا ..

«كنت أقابل الواحد من هؤلاء . ثم أعود إلى زملائي فأقول لهم في حيرة :

« لا فائدة .. هذا رجل لو سأله عن مشكلة الصيد .. صيد السمك في جزر هاواي لما وجدنا عنده جواب إلا كلمة «أنا» .. !
ويستمر جمال عبدالناصر في نقده لأهل الخبرة .. ويستمر في تفسيره غير المباشر الذي يوضح فيه لماذا لجأ إلى زملائه الضباط .. من أهل عدم الخبرة .. إن جمال عبدالناصر في هذا التفسير المبكر ، يلقي بتبعية اللجوء لأهل الثقة من الضباط . على تقصير أهل الخبرة من المثقفين ، والكبراء الذين لو سمع كلامهم لقتل كل الرجال . ولهدم كل الأفكار ، ولسادات الأنثية والرجسية ، وكلمة «أنا» ..

وهو تفسير مختلف تماما عما قاله بعد ذلك في الستينات والذي اعترف فيه أن اللجوء للضباط (أهل الثقة) في إدارة الإنتاج والخدمات والمرافق كان أقرب للمكافأة منها إلى الضرورة .. وكان أقرب للأمن منها لسد الفراغ الذي وجد بسبب عدم تعاون المثقفين ..

ويؤكد محمد حسنين هيكل في كتاب «أزمة المثقفين» التفسير الأخير .. المكافأة والأمن .. دون أن يغفل التفسير الأول .. سد الفراغ الذي أحدثه عدم تعاون أهل الخبرة مع الثورة .. فيقول :

«إن الطليعة (يقصد الضباط الذين قادوا الثورة) وجدت نفسها مرغمة على البقاء داخل الفراغ الذي اندفعت إليه ، فإن انسحابها منه على نحو أو آخر لم يكن يعنى غير انهيار كامل للكيان الوطني ، ومع نظرة الطليعة لمهمتها الجديدة وابعادها السياسية المترامية ، جاء ذلك القرار الذي ذكره جمال عبدالناصر في حديث أدلى به إلى «الأهرام» في ٤ يوليو ١٩٥٩ وقال فيه :

«لقد كان رأيي بعد التجارب الأولى والأخطاء أن الذين شاركوا بأدوار إيجابية في عملية ٢٣ يوليو يتعين عليهم أن يتعدوا عن صفوف الجيش النظامي

المقاتل .. إنهم في تلك الليلة قاموا بعمل سياسى ولسوف يكون من الصعب عليهم أن يعودوا بعده إلى قيود الجيش ونظمه وتقاليده .. وهكذا فإن بقاءهم سوف يؤثر في الضبط والربط داخل القوات المسلحة ومن ثم يضعف كفايتها العسكرية .

وتساءل هيكمل :

«ولكن إلى أين يكون هذا الابتعاد ؟ ! .

ويرد :

«لم يكن معقولا أن يدفع بهم إلى العزلة ويصبح الأمر وكأنه عقاب لهم على اشتراكهم في التغيير الكبير الذى كان يمكن أن يكلف أيا منهم حياته .

اذن .. لم يكن هناك مفر من توجيههم إلى الحياة المدنية ..

«وفى هذه الظروف بدأ الكلام لأول مرة عن أهل الثقة وأهل الخبرة .

«وفى هذه الظروف .. أيضا وكما يقول هيكمل كانت الثورة تريد تأمين

نفسها .. «ومعنى ذلك أن الاتجاه إلى أهل الثقة كان ضرورة من ضروريات

المعركة الدفاعية التى كانت التجربة الثورية تخوضها فى ذلك الوقت . «و«تحت

هذه الظروف ، لم تكن قوة الدفع الثورى تستطيع أن تضع فى المواقع الحساسة

لخط دفاعها من لا تعرفه أو من تعرف اتجاهه . والمهم فيها أن لا تكون هذه

الاتجاهات مضادة للتغيير بصرف النظر عن عمق إحساسها بالإيجابى بالحاجة

إليه . ثم يستوى هنا أن يكونوا من العسكريين أو المدنيين .

«وهنا وصل الكلام فى الحديث عن أهل الثقة وأهل الخبرة إلى ذروته .

وبعد أن تخطت الثورة مرحلة الاخطار واستقرت وحددت أهدافها وخططها

وبرامجها .. هل اختفت هذه الأزمة .. أبدا .. على العكس .. أخذت أبعادا

أخرى . ودارت حولها مناقشات أخرى .. كما يقول هيكمل .. حول دور القيادة

السياسية ودور القيادة الفنية وأيهما تستطيع أن تحدد أهداف النضال الشعبى

وغاياته .

فمثلا إذا كان رأى القيادة الفنية « أهل الخبرة » أننا لا نستطيع أن نضاعف المدخل القومي قبل ٢٠ سنة وكان رأى القيادة السياسية « أهل الثقة » أننا لا بد أن نضاعفه خلال ١٠ سنوات . فبأى الرأيين نأخذ ؟! والإجابة النظرية .. كما يقول هيكمل .. هى :

« إن القيادة السياسية هى التى تتحمل المسئولية أولا وأخيرا وإن كان ذلك ليس معناه أن يتحول الفن إلى إدارة تتلقى الأمر فتطيع وإنما واجب الفن أن يتلقى الهدف من القيادة السياسية وعليه أن يرسم أمامها صورة واضحة لتكاليفه فإذا استطاعت هذه القيادة إعداد الظروف القادرة على الوفاء بالتكاليف فليس من حقه إلا أن يبدأ العمل » . وهذا .. كما قلت .. صحيح من الناحية النظرية .. لكنه لم يكن صحيحا من الناحية العملية أو الناحية الفعلية .. فقد كانت الأهداف السياسية لا تنفصل كثيرا عن الأهداف الدعائية ومن ثم كان الكلام دائما عن الانجازات دون أن يجرؤ أحد للتعرض لعيوب هذه الإنجازات أو خسائرها أو نواحي قصورها .

وكان الثمن غادحا ..



ومشكلة التصرف فى الضباط الأحرار الذين قاموا بالثورة بابعادهم للحياة المدنية . الأمر الذى أدى إلى مشكلة الكفاءة والاخلاص لم تكن - فى الحقيقة - مشكلة جديدة كما يقول د . لويس عوض . وإنما هى مشكلة قديمة سبق أن واجهها محمد على .. وغيره .. من الفاتحين من بناء الامبراطوريات مع قوادهم المنتصرين فى الحروب .. وإنما الجديد هو حلها الناصرى ..

« فقد حلها الرومان باقطاع مسافات كافية من الأرض القابلة للاستصلاح التى لا صاحب لها . ولذا كانوا يبعدون حملة أكاليل الغار عن الجيش الرومانى ويكافئونهم فى وقت واحد .

وقد وجد محمد على نفسه أمام نفس هذه المشكلة بعد حروبه الوهابية واليمنية

والسودانية . وجد جيشه قد احتفظ بالقواد المتصرين أصحاب الحقوق في مشاركته في السلطة ، فأبعدهم عن الجيش بإقطاعهم «الابعاديات» وكان محمد علي قد أتم كل أراضي مصر الزراعية في عام ١٨١٣ بعد مذبحة القلعة «١٨١١» وبعد المسح الجديد في ١٨١٣ فأدخل في أملاك الدولة نحو مليون فدان من البواري القابلة للزراعة بالاستصلاح ومن الأراضي المزروعة كانت ساقطة القيد في مساحة المالك ولكنه لم يبدأ بتوزيع حق الانتفاع فقط من دون حق الرقبة. في هذه الابعاديات الشاسعة من اراضي الاستصلاح إلا في ١٨٣٩ وأعفاها من الضرائب العقارية ١٥ سنة حتى يستقر انتاجها على أن تدفع بعد ذلك ضريبة العشور (١٠٪ من دخلها) . ولذا عرفت بالأرض العشورية . وفي تقديري أن عبدالناصر لو كان قد أقطع الضباط الأحرار أراض من أراضي مديرية التحرير أو أراضي الوادي الجديد أو أراضي الإستصلاح الزراعي بوجه عام ليستصلحوها ويستثمروها على نفقتهم الخاصة بمعونة البنوك ولحسابهم الخاص لوصل إلى غايته دون المجازفة بإدارة الإنتاج القومي والخدمات القومية نتيجة لوضعها في أيدي ناقصة الخبرة .

ويضيف د . لويس عوض :

«على كل حال فالصورة ليست قائمة إلى هذا الحد لأن بعض هؤلاء الضباط الأحرار ومن يلوذ بهم قد أثبتوا أنهم على درجة متقدمة من الكفاءة في الادارة ومن نظافة اليد ومن الادراك الوطني ومن الاحساس بالمسئولية على الصعيد المدني كما أن منهم من بدأ ساذجا قليل الحيلة لا يفهم مشكلات عمله المدني ، يضلله أوغاد المدنيين ذات اليمين وذات الشمال ثم اكتسب بالممارسة خبرة واسعة جعلته آمينا حقا على المال العام وعلى غايات الإنتاج والخدمات . وفي الطرف الآخر نجد العملية العكسية .. تخرب الانتاج والخدمات في القطاع العام ، أو لعلها الوجه الآخر من نفس المشكلة ، وهي تفشي الإرهاب عند القاعدة بدلا من الإرهاب عند القمة باسم «الرقابة الشعبية» التي نص عليها الميثاق فباسم الرقابة الشعبية كثرت الشكاوى البكيدية في الرؤساء من فنيين وإداريين واتهامهم بالانحراف

الإدارى والمالى والسياسى ، فتتحرك المخبرات العامة وتجرى التحقيقات وفى بعض الأحيان تلفق القضايا للكوادر العليا فى الإنتاج والخدمات . وكان أبطال هذه المهازل أو المآسى وأدواتها أعضاء لجان الاتحاد الاشتراكى فى مؤسسات القطاع العام وشركاته ممن اشتغلوا بالاشتركية اجتباء للمنافع الخاصة وللسطوة الشخصية فى مواقع عملهم . وقد نجم عن ذلك ضياع هبة الرؤساء وسلطتهم فى محاسبة المرؤوسين على الإهمال أو الفساد واستغلال النفوذ . وكان الطريق ممهدا أمام فاسدى الخلق من الموظفين : ما عليهم إلا الاشتغال بالسياسة الثورية وإقامة الجسور بينهم وبين مراكز القوى بكتابة التقارير ليصبحوا الحكام الحقيقيين لبعض المؤسسات والشركات واكتسبوا بعض قوة الجستابو فأصبحت بعض القطاعات بالشلل أو بالفوضى وانعدام معايير الحساب .

● ●

لقد أدت مشكلة أهل الثقة وأهل الخبرة إلى إحساس المثقفين بأنه لا مفر أمامهم :

إما الاستسلام لأهل الثقة ..

وإما الانزواء والهروب ..

- وفى الحالتين كان المثقف بعيدا عن وظيفته .. وفى أجازة مفتوحة منها ..

● ●

إلى أين وصلنا بعد كل هذه الأفكار المتقاطعة ؟

وصلنا إلى ما قلناه بالضبط !

فهذه المرة لم تكن الأفكار متقاطعة وإنما كانت واضحة !

بعد أن قرأت !

« تصورت الثورة أن وظيفة الحاكم هي نفسها
وظيفة الشعب ، والصحافة ، والحكومة ،
والبرلمان ، والتلفزيون ، وملاعب الكرة ..
تصورت أنه الكل في الكل .. وتصورت أن وظيفة
المثقف ، أو المفكر نوع من الترف ، ولا توجد إلا
في الهيكل الوظيفي للدول المتقدمة .. وهذا
التصور جعل تجربة يوليو- الاجتماعية ، تجربة
عرجاء .. فالحاكم وظيفة اجتماعية ، ضرورة
لا يمكن الاستغناء عنها في المجتمع ، والمثقف
أيضا وظيفة اجتماعية ، ضرورة ، لا يمكن
الاستغناء عنها في المجتمع »

عادل حمودة

.. ونقرب من محطة الرحيل !

ونقول قبل أن نستقل قطار الصفحة الأخيرة :

إن الثورة ، وجدت في نفسها قدرات خارقة ، وانفعالات لاحد لها ، وإمكانيات كبيرة جدا .. جعلتها لا تشعر بحاجة للمثقفين .. وللمفكرين .. ولأصحاب الرأي الآخر .. والحلم الآخر .. فوضعهم على الرف .. أو على الهامش .. أو في المخزن .. فكانت الفجوة السحيقة بينها وبينهم .. وكانت الأزمات الحبلية بالمتاعب والنتائج التي نعاني منها الآن .. الاغتراب .. الانزواء .. الغضب .. الرفض .. التطرف .. فقدان الثقة .. السفر إلى داخلنا .. والهجرة إلى خارج الوطن ..

تصورت الثورة أن وظيفة الحاكم هي نفسها وظيفة الشعب ، والصحافة ، والحكومة ، والبرلمان ، والتليفزيون ، وملاعب الكرة .. تصورت أنه الكل في الكل .. وتصورت أن وظيفة المثقف .. أو المفكر .. نوع من الترف ، لا توجد إلا في الهيكل الوظيفي للدول المتقدمة ..

وهذا التصور جعل تجربة يوليو .. الاجتماعية ، تجربة عرجاء ..

فالحاكم .. وظيفة اجتماعية .. ضرورية .. لا يمكن الاستغناء عنها في المجتمع .. والمثقف أيضا .. وظيفة اجتماعية .. لا يمكن الاستغناء عنها في المجتمع ..

والوظيفتان معا ضرورة .. وأمر مشروع .. رغم الاختلاف ..

بل من الضروري أن يكونَ بينهما اختلاف .. وتناقض .. وصراع .. وشد وجذب .. وأخذ وعطاء ..

هذه سنة المجتمعات من عصر الحجر إلى عصر الفضاء ..

فوظيفة الحاكم .. ضرورة من أجل الاستقرار .. ووظيفة المثقف ضرورة من أجل التغير .. وظيفة الحاكم ضرورة من أجل ضبط سلوك المجتمع .. ووظيفة المثقف ضرورة من أجل حرية المجتمع ..

الوظيفة الأولى لضمان بقاء الأوضاع على ما هي عليه .. والوظيفة الثانية من أجل تغيير الأوضاع ..

الوظيفة الأولى . وظيفة من أجل الواقع .. والوظيفة الثانية من أجل الحلم .. والواقع بدون حلم .. جمود .. والحلم بدون واقع .. خرافة ..

وبين الحلم . والواقع . مسافة طبيعية ، ومشروعة .. لكنها .. لو زادت عن الحد . لكان التوتر . والصدام .. وأحيانا الصراع .. والتمزق .. والقتال ..

إن الواقع لا يستطيع أن يقضى على الحلم ..

والحلم لا يستطيع أن يقضى على الواقع ..

ولا مفر من التفاهم بين الحلم والواقع ..

فلا يوجد مجتمع بلا حاكم .. أو سلطة .. أو واقع .. ولا يوجد مجتمع بلا مثقف .. أو مفكر .. أو حلم ..

وكما ضاقت المسافة بين الحاكم والمثقف .. بين السلطة والفكر .. بين الحلم والواقع . كلما تقدم المجتمع .. وازدهر .. وأصبح أكثر واقعية .. وأكثر هدوءا .. وكما اتسعت الهوة . وزادت المسافة بينهما .. كلما تضعف التوتر ، وزاد الاضطراب . وأصبح الغضب هو الخبز اليومي للبشر ..

فلو كان الحاكم يملك سلاح القوة ، فالمثقف يملك سلاح الوعي ..

ولو كانت السلطة تملك السجون ، فالمفكر يملك الأفكار ..

ولو كان الواقع مفتونا بعضلاته . فالحلم قويا بسحره ..
وهذا التوازن الطبيعي .. والقانونى . يجعل الخسارة من نصيب الطرفين ..
تماما . مثل نتائج التوازن النووى .. والرعب النووى ..
فبقدر ما يخسر المثقف . تخسر السلطة .. وبقدر ما يخسر المفكر . سيخسر
الحاكم .. وليس مهما هنا . من يضرب الضربة الأولى .. ولا من يخسر أولا ..
فالتاريخ يقول : إن كل محاولات السلطة التى تجاهلت فيها المثقف . أو
قهرفته . أو طردته . أو سعت للخلاص منه . كانت محاولات فاشلة مهما بدت
مرغوبة . وممكنة . على المدى القصير . لأنها أدت فى المدى الطويل إلى تشقق
هذه السلطة . وتصدعها . وانهيارها شعبيا . ورسميا .. ولأنها أدت فى النهاية إلى
خروج قطار الحكم من فوق قضبان التاريخ ..

إن مثل هذه المحاولات كانت محاولات دونكيشوتية . تحارب طواحين الهواء
بالسيف .. وكانت نوعا من محاربة التاريخ .. أو الزمن ..

والتاريخ يقول : ان محاولة المثقف . أو المفكر . للتخلص من السلطة ، أو
الحاكم هى محاولة من النادر أن يكتب لها النجاح .. ومثل هذه المحاولة . محاولة
فاشلة لقتل قوانين علم الاجتماع ..

أى أن السلطة لا تستطيع أن تتخلص من المثقف ..

لأن ذلك ضد قوانين التاريخ ..

والمثقف لا يستطيع أن يتخلص من السلطة ..

لأن هذا ضد قوانين الاجتماع ..

ولامفر إذن من أن يتعاون الاثنان معا ..

لامفر من أن يحترم كل منهما الآخر .. ويعتبر وظيفته ضرورة .. ودوره
طبيعيا .. واحتواءه مستحيلا .. وطمس كيانه رجسا من عمل الشيطان ..

ولأففر من تضيق الهوة . وتقل المسافة بينهما ...

وهذا بالطبع ممكن .. (١)

فالنهضة الحديثة فى اليابان لم تقم إلا على تعاون وتكامل بين النخبة المثقفة . والنخبة الحاكمة . فى مرحلة مبكرة من حكم الميجى .. حيث كانت صيحتها معا هى « التفانى من أجل خلق إنسان يابانى جديد . وانطلقا معا . كل بطريقته نحو هذا الهدف المشترك . وكانت انطلاقة عملاقة لم تتوقف منذ منتصف القرن الماضى » وإلى الآن .

وبريطانيا فى أواخر القرن الماضى . شهدت تعاونا بين السلطة والمثقفين . بكل وسائل الحوار السياسى والفنى .. واستطاعت « الجمعية القابية فى خلال جيل واحد أن تحدث من التغيير والتحول فى المجتمع الانجليزى ما يحتاج عادة إلى ثورة دموية هائلة » .

والرعىل الأول فى الولايات المتحدة الأمريكية . من بناء الاستقلال « انطوى على تعاون وتحالف بين رجال الفكر ورجال السياسة . أى أصحاب الأقوال . وأصحاب الأفعال » ..

وفى معظم البلدان التى شهدت ثورات اشتراكية . كانت العلاقة قوية جدا . فى مرحلة التمهيد للثورة بين « الساخطين فكريا » و« الساخطين سياسيا » أو النخبة البديلة . و« قام المفكرون باذكاء هذا السخط وترويج الاحساس بين الجماهير ، فنقدوا العهد القديم أشد ما يكون النقد . واطهروا بشاعته وفساده وتحلفه » .. وبعد الثورة . « استمر التعاون بين النخبتين الفكرية والحاكمة الجديدة » .. ولكن « شهر العسل بينهما سرعان ما انتهى وانقضى . وبدأت مرحلة ثالثة يسودها التوتر الكامن ، ثم مرحلة رابعة يسودها التوتر الظاهر » .. وفى بلاد العالم الثالث . حدث هذا التعاون بين رجال الفكر ورجال

(١) انظر د . سعد الدين ابراهيم - مقال المثقف والأمير - مجلة المستقبل العربى - يونيو سنة ١٩٨٤ .

السياسة . في مراحل ما قبل الاستقلال .. ولولا هذا التعاون - في أغلب الأحيان - ما كان الاستقلال .. أما بعد الاستقلال .. وبعد الحكم الوطني .. فقد بدأ التوتر .. ثم .. القطيعة .. ثم الصدام والصراع بين النخبتين ..

وهذا بالضبط ما حدث في مصر .. قبل الثورة . وبعدها ..

مصالحة .. تعاون .. ثم توتر .. فقطيعة .. ثم صراع .. فصدام ..

صراع بين المثقفين والضباط ..

وصدام بين رجال الفكر ورجال السياسة ..

فلا رجال الفكر كانوا محور إعجاب الضباط ..

ولا رجال السياسة كانوا يسمعون كلام رجال الفكر ..

ومشى المجتمع على ساق واحدة .. وضمرت الساق الأخرى .. وتعامل

المجتمع مع الواقع . وصادر حق الحلم ..

وفي كل الأحوال ، كانت المكاسب مادية .. لا معنوية ..

وفي كل الأحوال .. كان الطرف الثالث في المعادلة الاجتماعية .. أو قاعدة

المثلث الناقصة .. أو الجماهير .. أو القواعد البشرية . لا تعرف من على حق ومن

على باطل .. من على صواب ومن على خطأ .. سلطة الحكم . أم سلطة

الضمير؟! ..

ولم يتبه رجال الفكر . ورجال السياسة إلى أننا لم نكن في حاجة إلى مزيد

من الانقسامات والتشوهات في المجتمع ..

وأن ماضينا .. يكفيننا .. ويزيد ..

وأن الانقسام الجديد بينهم ، لا وقته . ولا موضعه ..

فنحن مجتمع ينقسم الناس فيه بين التطلع إلى الخارج ، والعودة إلى الوراء ..

بمعنى آخر : التراث في مواجهة التغريب ..

ونحن مجتمع يعيش ازدواجية حادة في كافة نواحي الحياة .. ويحاول أن

يكسر أغلال التخلف التي تكبله . وتجعله في محلك سر .. بمعنى آخر : التنمية في مواجهة التخلف ..

ونحن مجتمع ينقسم عقله بين القانون والشرع .. بمعنى آخر : العلمانية في مواجهة الحكم بأصول الدين ..

ونحن مجتمع ينقسم بين الحرية . والقهر .. بمعنى آخر : الديمقراطية في مواجهة الاستبداد .. ونحن مجتمع ينقسم بين أنصار الفرعونية . وأنصار الانتماءات العربية .. بمعنى آخر : الوحدة العربية في مواجهة التجزئة والاقليمية ..

نحن مجتمع في حاجة إلى تقليل الخلافات . لا إلى زيادتها .. في حاجة إلى إزالة الحوائط . لا إلى زيادتها .. في حاجة إلى سد الشقوق . لا إلى زيادتها ..
لكن ..

لا أحد سمع هذا الكلام ..

ولا أحد استوعبه ..

فكانت النتيجة ..

اهتمام بالمباني ، لا بالمعاني ..

اهتمام بالأرقام ، لا بالبشر ..

وكانت النتيجة ..

هزيمة عسكرية ساحقة في يونيو ١٩٦٧ ، أدت إلى هزيمة سياسية ساحقة .. أيضا .. وانتكاسة غير متوقعة . ودون إنذار مبكر أو متأخر للأحلام والوعود .. وزيادة في الهوة بين الحاكم وشعبه .. وبين المثقفين وبينه .. وبين المثقفين وأنفسهم .. وساد الشك وحل محل الاطمئنان .. وجاء الخوف ليحتل مكان الأمان .. وجاءت الشعوذة لتصبح مكان العلم ..

وبدلاً من أن تخفف السلطة من درجة الشك ، ضاعفتها بالقهر ..

وبدلاً من أن تنهى الخوف بمزيد من الحرية . ضاعفته بالاعتقال ..
وبدلاً من أن تعيد الثقة المفقودة ، بالتنفس ، ابعدها أكثر بكم الأنفاس ..
وبدلاً من أن تعترف بالخطأ التاريخي الفادح الذى وقعت فيه ، وتعيد
المثقف ، والمفكر ، إلى وظيفته الاجتماعية ، الضرورية ، والإجبارية ،
والشرعية ، قامت بحصاره ومطاردته ، ونفيه ، وضربه ، وسد فيه بكعب
البندقية ..

وعلى جثث المثقفين « المحترمين » ، رقص رجال السياسة ، وهم سعداء ..
وقد رفعوا فى يدهم اليمنى السلاح ، ورفعوا فى اليد اليسرى المثقفين - الخدم ..
لقد كان هناك ، وطوال الوقت ، نوع من المثقفين الجاهزين ، لكل
حاكم .. ذلك النوع الذى يؤيد كل فكرة .. ويشيد بكل قرار .. ويصفق
ويهلل لكل إجراء ..
وقد تصورنا أن هذا النوع من المثقفين ، سينتهى بعد الهزيمة .. لكن العكس
هو الذى حدث ..

زاد نفوذه .. وزاد بريقه .. وزاد دوره القدر ..

إن الحاكم عند هذا النوع من المثقفين هو الرب الأعلى إلى أن يسقط .. هو
الكل فى الكل إلى أن يقع .. هو التاريخ والجغرافيا إلى أن يختفى من الوجود ...
هو الحاضر والماضى والمستقبل إلى أن يأتى غيره ..

وهذا النوع من المثقفين ، رغم خطورته على الحاكم ، فإن الحاكم
لا يطمئن إلا له .. ولا يفضل التعامل مع غيره .. مهما كان الثمن الذى سيدفعه ..
ومهما كان حكم التاريخ والشعب عليه ..

وهذا النوع من المثقفين ، موجود فى كل زفة .. وفى كل مأتم .. فى كل
انتصار ، وفى كل هزيمة .. فى كل فرح ، وفى كل جنازة ..
ولو كانت السلطة قد نجحت فى تطفيش المثقفين .. المحترمين بالقهر
والارهاب .. فإن المثقفين الرسميين ، نجحوا فى تطفيشهم بالقرف والتقزز ..

وكان لابد - بعد كل هذا - أن تخرج أجيال جديدة من المثقفين ، تعيش المزيد من الاغتراب .. والمزيد من اليأس ، والزهو ، والقر ، والغضب .. والمزيد من الاحساس بأن دورها على الهامش .. وان عليها أن تختار بين أن تبيع نفسها ، أو تعلن مواقفها .. بين أن تأكل على موائد السلطة ، أو على موائد السجون .. بين أن تكسب العالم وتخسر نفسها ، أو تكسب نفسها وتخسر العالم ..

فبعد أن كانت أزمة المثقف في الخمسينات ، الستينات ، هي الديمقراطية ، أصبحت في الثمانينات ، بعد السبعينات ، هي أزمة الديمقراطية ، والخبز أيضا ..

بعد أن كان النقص في الديمقراطية .. أصبح فيها ، وفي الحاجات الضرورية ، والمادية ، الأخرى .. الطعام .. الاسكان .. المواصلات .. وعدم الاحترام ..

بعد أن كان الخبز بدلا من الحرية ، لم يعد هناك لا خبز ، ولا حرية .. أى أن أزمة المثقف مع السلطة ، اتسعت لتصبح مع السلطة ، ومع المجتمع كله ..

كانت أزمة المثقف أزمة بقرار من أعلى ، فأصبحت أزمة بقرار من أعلى ، ومن أسفل ..

ما الحل إذن ؟ ! ..

هل نعلن اليأس العام ؟ .. هل ندعو إلى الانتحار الجماعي على طريقة الحيتان ؟ .. هل نقوم بدفن أنفسنا تحت التراب ، ونستريح ؟ ! ..

لا !

بالطبع .. لا !

فهناك لكل أزمة حل .. ولكل كارثة منفذ ..

وأنا هنا أجد الحل والمنفذ في البحث القيم الذي نشره د. سعد الدين إبراهيم ، تحت عنوان « المثقف والأمير »^(٢) ..

وهو حل جماعى .. يقوم على إصلاح الخلل بين الحاكم والمجتمع .. وبين المثقف والمجتمع .. وبين المثقف والحاكم ..

ولابد لإصلاح الخلل بين الحاكم والمجتمع من : بناء شرعية حقيقية « من خلال تمكين كل القوى الاجتماعية ، حتى ولو كانت مشوهة ، أو ما تزال هلامية ، ان تنظم نفسها سياسيا وأن تشارك في السلطة » .. وفتح حوار حر « تشارك فيه كل القوى الاجتماعية ، حول تحديد الأهداف المرحلية والطويلة الأمد للمجتمع والدولة . وفى هذا الحوار لابد من تشجيع المفكرين (المثقفين) على الإسهام بآرائهم بحرية كاملة ، حتى لو كانت تنطوى على أشد الأمور حيوية بالنسبة للأمير (الحاكم) : : » .

ولابد لإصلاح الخلل بين الحاكم والمثقف من : وقف كل أنواع القهر التى يمارسها الحاكم على المفكر ، سواء كان قهرا مباشرا (مثل السجن والتعذيب والقهر) ، أو غير مباشر (مثل الحصار والتهميش ومنعه من التعبير عن نفسه من خلال وسائل التعبير التى تهيمن عليها الدولة) .. وإتاحة الفرصة للمثقف ، أن يخلق مؤسساته وروابطه الفكرية فخلق « جماعة فكرية » ، بل وتقديم الدعم الأدبى والمادى غير المشروط فى هذا الصدد .. وتشجيع المثقفين والمفكرين على تقديم خلاصة فكرهم واجتهاداتهم للحاكم ، إما من خلال الصحافة الحرة ، والكتاب الحر ، وإما من خلال مؤسسات ومجالس متخصصة ذات استقلال كامل عن الحاكم .. وأخيرا .. على الحاكم أن يأخذ ما يقدمه المفكرون مأخذ الجد ، قولاً ، وعملاً .. وهذا لا يتأتى بالضرورة بتنفيذ كل ما يقدمه المفكرون ، ولكن يلزم حتى بمناقشة ما لا يأخذ به .

(٢) سعد الدين إبراهيم - مجلة المستقبل العربى - المرجع السابق .

ولا بد لإصلاح الخلل بين المثقف والمجتمع من : النزول إلى أرض الواقع ،
لوصفه وتحليله والانطلاق منه إلى رؤية مستقبلية .. والتصالح مع المثقفين
الآخرين من خلال الحوار .. ثم الحوار مع المجتمع كخطوة تالية ، ويتطلب ذلك
منه النزول تدريجيا ، أو بين الحين . والآخر ، النزول من برجه العاجي إلى
مستوى الاغلبية الشعبية . وتشيد مشروع حضارى قومى مناسب للمجتمع ..
ولا بد لإصلاح الخلل بين المثقف والحاكم من : أن يدرك ان السلطة وظيفة
اجتماعية مثلها مثل وظيفته تماما ، ولا غنى عنها للاجتماع البشرى .. ولكن فى
الوقت نفسه لا شك أن الحاكم بشر ، وأن همه الأول هو الاستمرار فى السلطة ،
ومن هنا فإن هناك حدا أدنى من الاحترام والتهذيب فى مخاطبة الحاكم . ما دام
الحاكم يراعى الحد الأدنى المطلوب منه حيال المجتمع والمفكر . ولا يعنى احترام
السلطة تملقها أو الخنوع لها » .. وان يدرك المفكر أن الحاكم دائما يريد اجابات
وحلولا عملية لمشكلاته فى ادارة المجتمع والوفاء باحتياجاته . وانه مهما اتسع أفق
الحاكم . وبعد نظره . إلا أنه فى نهاية اليوم يريد أن يكون قد تعامل مع
المشكلات اليومية لكى ينام آمنا ..

باختصار .. الحل فى أن يمد جميع الأطراف أيديهم ..
وان لا ينتظر كل طرف المبادرة من الطرف الآخر ..
ويكفى ما قلناه عن الأزمة .. ويكفى ما ذرفناه من دموع .. وما صرخنا به من
نقد .. وعلينا من الآن أن نتحرك ..
لقد تأخرنا كثيرا ..
لكن ..

مع ذلك لم تفت الفرصة بعد !

فهرست

٥	* قبل أن تقرأ !
		[١]
		• من جيل الغرس
٩	إلى جيل الثمار !
		[٢]
		• صعب جدًا ..
٤١	تعريف « المثقف » !
		[٣]
		• نحن في التفكير
٦٧	والثورة في التنفيذ !
		[٤]
		• يعود الجيش
٩٩	أو .. لا يعود !
		[٥]
		• المثقفون الذين
١٢٩	أفسدوا الثورة !
		[٦]
		• طريق الديكتاتورية
١٥٣	والنيات الطيبة !
		[٧]
		• الجمعية السرية
١٦٩	التي تحكم مصر !

[٨]

• الاختيار الحرج بين

١٨٧ الثورة والديمقراطية !

[٩]

• الاختيار بين

٢١٣ الماء والهواء !

[١٠]

• الجنسية المصرية

٢٣٥ والجنسية الثورية

٢٥٥ * بعد أن قرأت !





■ هذا الكتاب ■

لماذا نفذت الثورة برامج وأفكار المثقفين ، ثم وضعتهم في السجن ؟ من هم المثقفون الذين أفسدوا الثورة ؟ الأزمات الثلاث بين الثورة والمثقفين ؟ كيف انتقلت أزمة المثقفين من جيل الغرس الذى زرع الثورة فى التربة المصرية إلى جيل الثمار الذى حصد الانجازات ؟ ماذا قال محمد حسين هيكل ، وإحسان عبد القدوس ، وتوفيق الحكيم ، ود . لويس عوض ، وفتحى رضوان ، وعباس العقاد ، ومفكرو الإخوان ، والشيوعيين عن متاعب المثقفين مع الثورة ؟ لماذا إستبدلت الثورة رجال الفكر بالعمال والفلاحين ؟ كيف تخلص عبد الناصر من رفقاء الثورة لتأمين الجيش من الانقلابات ؟ هل كانت انجازات يوليو، بدون رأى الآخر، انجازات عرجاء ؟ وهل صحيح انها قدمت الحبز ومنعت الحرية ؟ كل هذه الاسئلة وغيرها يجب عليها الكاتب الصحفى عادل حموده بحياد وموضوعية ، تجعل من هذا الكتاب كتابا هاما لكل من تشغله هموم وطنه .

« الناشر »